الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 2

كلية الآداب و العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الموارد البشرية

بعنوان

مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل .م .د مع متطلبات سوق العمل " حسب رأي الأساتذة "

- دراسة ميدانية بجامعة المسيلة –

إعداد الطالب

فريد بلواهري

إشراف الأستاذ الدكتور

بوزيد نبيل

لجنة المناقشة

د / نويصر بلقاسم	جامعة سطيف 2	رئيسا
أ.د /بوزيد نبيل	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
أ.د هيشور نادية	جامعة سطيف 2	مناقشا

السنة الجامعية 2012-2013

الفصل الأول: الفصل التمهيدي:

1/ الإطار المفاهيمي (إشكالية الدراسة) :.....4

1-1 إشكالية الدراسة.....4

2-1 أهداف الـــدراســـة.....6

3-1 فروض الدراسة.....7

4-1 أهمية الدراسة..... 7

5-1 أسباب اختيار الموضوع.....8

6-1 تحديد المصطلحات والمفاهيم.....8

7-1 الدراسات السابقة.....9

مراجع الفصل.....14

الفصل الثاني : الجامعة الجزائرية في ضوء أهم الإصلاحات

1/ التعليم العالي و الجامعة الجزائرية.....16

تمهيد:.....16

1-1 تعريف مفهوم الجامعة والتعليم العالي.....17

2-1 مبادئ التعليم العالي في الجامعة الجزائرية.....17

3-1 أهداف التعليم العالي في الجامعة الجزائرية.....18

4-1 مهام التعليم العالي في التنمية.....19

5-1 مواكبة التعليم العالي للعولمة والسوق الحرة.....22

2/ أهم الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية :.....23

تمهيد:.....23

1-2 المرحلة الأولى: 1962 -1970.....23

2-2 المرحلة الثانية : 1970-1980.....24

3-2 المرحلة الثالثة: 1980-1990.....25

2- 4 المرحلة الرابعة: 1990-2000.....26

2- 5 مرحلة الإصلاح التربوي و الجامعي 2001.....26
2- 6 مرحلة تطبيق نظام ل.م.د 2004-2005.....27
- مراجع الفصل.....28

الفصل الثالث : نـظـــــام "ل.م.د" في التعليم العالي:

تمهيد.....31
1/ ظهور و تطبيق نظام ل.م.د في أوربا.....31
1- 1 خصائص نظام ل.م.د 32
1- 2 الأهداف الكبرى لنظام ل.م.د 36
1- 3 هيكلة التعليم العالي داخل نظام ل.م.د 38
1- 4 أبعاد نظام ل.م.د 39
1- 5 تطبيق نظام ل.م.د في فرنسا.....42
1- 5- 1 الأهداف.....43
1- 5- 2 التحليل.....44
1- 5- 3 رد فعل المجتمع الجامعي.....45
2/ نظام ل.م.د في الجزائر.....47
2- 1 الوضعية العامة للجامعة الجزائرية قبل الإصلاح.....47
2- 2 دوافع الإصلاح.....47
2- 3 التوجهات الحالية للتعليم العالي و نظام ل.م.د و الجامعة الجزائرية.....49
2- 4 أهداف نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية.....58
2- 5 خصائص نظام" ل. م. د" في الجامعة الجزائرية.....59
2-6 تعديل نظام التعليم العالي الكلاسيكي للهيكلة الجديدة ل م د 62
2- 6 إيجابيات و سلبيات نظام ل.م.د 66
2- 7 توضيحات خاصة للانتقادات الموجهة لنظام ل.م.د 67
مراجع الفصل.....69

الفصل الرابع : سوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر و علاقته بالتعليم العالي

تمهيد.....72
1/ أهم المشاكل التي تواجه علاقة التعليم العالي بسوق العمل و التشغيل.....73
1-1- ارتفاع عدد الطلبة.....74
- العوامل التي ساهمت في ظاهرة ارتفاع و تدفق تعداد الطلبة.....75
1-2- بطالة حاملي الشهادات الجامعية.....77
- العوامل التي ساهمت في ظاهرة ارتفاع بطالة حاملي شهادات التعليم العالي.....78
2/ بعض المقترحات حول مشكلة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.....80
3/ سياسة التشغيل في الجزائر.....84
4/ أهم هيئات التشغيل بالجزائر.....85
5/ بعض الحلول لمحاربة البطالة في الجزائر.....85
5-1- التشغيل عن طريق القرض المصغر.....85
5-2- التشغيل عن طريق عقود ما قبل التشغيل.....87
5-3- التشغيل عن طريق عقود الشبكة الاجتماعية.....87
5-4- التشغيل عن طريق تشغيل الشباب.....89
الخلاصة.....90
مراجع الفصل.....91

الفصل الخامس : الدراسة الميدانية

المجال الزماني.....94
مقدمة.....94
1/ مجالات الدراسة الاستطلاعية.....94
1-1 المجال المكاني.....94
1-2 المجال الزمني.....96
1-3 المجال البشري.....96

4-1 خصائص عينة الدراسة.....97
5-1 نتائج الدراسة الاستطلاعية.....99

الدراسة النهائية

مقدمة.....101
2/ مجالات الدراسة النهائية.....101
1-2 المجال المكاني.....101
2-2 المجال الزمني.....101
3-2 المجال البشري.....101
3/ أدوات جمع البيانات.....103
4/ حساب الشروط السيكوميترية.....104
1-4 حساب الثبات.....104
2-4 حساب الصدق.....105
5/ الأساليب الإحصائية المستخدمة في مناقشة الفرضيات.....107
1-5 حساب تكرار الإجابات لكل اختيار.....106
2-5 مناقشة فروض الدراسة في ضوء النتائج.....110
6/ التعليق العام حول النتائج.....114
مراجع الفصل.....115
الخاتمة.....116
بعض الاقتراحات.....117
المراجع.....118
الملاحق.....125

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تنظيم التعليم العالي في فرنسا	44
02	عدد الأساتذة في جامعة المسيلة	95
03	عدد الطلبة في جامعة المسيلة	95
04	يمثل العينة الاستطلاعية	96
05	يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	97
06	يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	97
07	يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	98
08	يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	99
09	يوضح نتائج الدراسة الاستطلاعية والمحاور المعتمدة في بناء الاستمارة	100
10	يمثل عينة البحث النهائية	102
11	يمثل عدد أفراد العينة النهائية	103
12	يوضح تكرارات استجابات أفراد العينة على بنود المحور الأول	107
13	يوضح تكرارات استجابات أفراد العينة على بنود المحور الثاني	108
14	يوضح تكرارات استجابات أفراد العينة على بنود المحور الثالث	109
15	يوضح مجموع تكرارات استجابات أفراد العينة على بدائل بنود المحاور الثلاثة للاستبيان	110
16	) يبين استجابات أفراد العينة على بنود محور دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل.م.د	110
17	يبين استجابات أفراد العينة على بنود محور نجاح نظام ل. م. د في تحضير الطلاب إلى سوق العمل والتمهين	111
18	يبين استجابات أفراد العينة على بنود محور نظام ل.م.د يهتم بالجودة والنوعية والنجاعة في التكوين الجامعي	113

المقدمة:

يقاس تطور المجتمعات بمدى التطور العلمي و التكنولوجي, الذي تحققه في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية, و مدى تطور التعليم العالي والجامعي لهذا البلد, فهذا القطاع دائما في تطور سريع و مستمر, ولما يحتويه هذا (النظام) من مكونات و إنتاج بيداغوجي و علمي, لذلك يستلزم دائما استدخال عناصر جديدة, و تجديده وتطويره والحفاظ على مكتسباته من اجل مستقبل أفضل.

لذلك نجد الجزائر منذ استقلالها بذلت كل مجهوداتها من أجل تكيف نظام التعليم العالي مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي للبلد, و جعله يطابق صفة العالمية, و تماشيا مع متغيرات ومتطلبات سوق العمل. لذلك نجد أن مؤسسة الجامعة تكتسي (في كل الدول), قيمة حضارية عالمية,تساهم في توجيه حركتها نحو هذا التقدم, فالاهتمام بنوعيتها يعكس انشغال وحرص هذه الدول, على النوعية في كل الهياكل ليس فقط القاعدية من معدات ومرافق وبرامج وعدد المكونين فحسب, إنما من حيث نوعية كل واحد من هذه المكونات لضمان نوعية مخرجاتها,فبتطور التعليم وترقية وسائله المادية والبشرية, تحقق النهضة العلمية و التكنولوجية لأي مجتمع, فالتعليم يعد أداة أساسية من أدوات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والمصدر الرئيسي للتنمية, وذلك من خلال تدريب الأفراد ودمجهم في المجتمع, بما يتماشى من متطلبات سوق العمل والتمهين, وذلك عن طريق تكوينهم بطريقة تسمح لهم بالاندماج مع عالم الشغل وخدمة المجتمع.

و لمعالجة موضوع دراستنا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى قسمين: قسم نظري وقسم ميداني.

في القسم النظري قمنا بتحليل متغيرات الدراسة للإلمام بزوايا موضوع دراستنا وفيه خمس فصول كما يلي:

الفصل الأول: أو الإطار التصوري للدراسة: ومن خلاله كان التمهيد للدخول في موضوع دراستنا وفهم تشعيباته انطلاقا من طرح إشكالية الدراسة وفروض الدراسة التي سيتم معالجتها, في الجانب الميداني أو الدراسة الميدانية. ثم تطرقنا إلى دوافع اختيار هذه الدراسة وأسباب اختيارنا لهذا الموضوع مع التطرق إلى إظهار بعض أهداف هذه الدراسة.

اما في الفصل الثاني فقد كان كمدخل, فتناولنا فيه التعليم العالي و الجامعة الجزائرية فقمنا بتعريف مفهوم الجامعة والتعليم العالي, فقد تناول مبادئ التعليم العالي في الجزائر وأهدافه وأهم مهامه في التنمية, بجميع أنواعها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، و بمواكبة التعليم العالي للعولمة والسوق الحرة. ثم تحدثنا فيه عن نبذة تاريخية عن نشأة الجامعة الجزائرية قبل وأثناء الاستعمار, ثم تطرقنا إلى مراحل التعليم العالي بعد الاستقلال وأهم الإصلاحات التي خصت كل مرحلة من هذه المراحل, إلى غاية تطبيق نظام ل.م.د في التعليم العالي على المنظومة الجزائرية في عام 2004.

ثم جاء الفصل الثالث ففيه عرضنا نظام ل.م.د وظهوره وتطبيقه في أوروبا مع التطرق إلى أبعاد و أهداف وخصائص هذا النظام مع التطرق إلى تطبيقه في فرنسا كمثال لتطبيقه قي أوروبا.

ثم بعد ذلك ،تكلمنا عن الوضعية العامة للجامعة الجزائرية و دوافع هذا الإصلاح لنظام التعليم العالي مع التطرق إلى أهداف نظام ل.م.د و خصائصه مع ذكر بعض السلبيات و الايجابيات لهذا النظام .

بعد ذلك الفصل الرابع ، وفيه محور سوق العمل و سياسة التشغيل في الجزائر وعلاقته بالتعليم العالي ،حيث تكلمنا عن أهم المشاكل التي تواجه علاقة التعليم العالي بسوق العمل والتشغيل ،كارتفاع عدد الطلبة ، والعوامل التي ساهمت في ارتفاع هذه الظاهرة، كذلك بطالة حاملي الشهادات الجامعية و العوامل التي ساهمت في ارتفاع هذه الظاهرة، مع إعطاء بعض المقترحات حول مشكلة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، وسياسة التشغيل في الجزائر مع ذكر أهم هيئات التشغيل ،وبعض الحلول لمحاربة البطالة في الجزائر، كالتشغيل عن طريق القرض المصغر ، التشغيل عن طريق عقود ما قبل التشغيل ، التشغيل عن طريق عقود الشبكة الاجتماعية وأخيرا التشغيل عن طريق تشغيل الشباب .

ثم جاء القسم الميداني والذي بدوره ينقسم إلى قسمين:

قسم الدراسة الاستطلاعية وفيه تم التعرف على ميدان الدراسة ,وتحديد عينة الدراسة الاستطلاعية, وقسم الدراسة النهائية وفيه تم تحديد عينة البحث النهائية , وتطبيق الاستمارة مع عرض نتائج هذه الدراسة,ثم تفسير هذه النتائج, ومناقشة فرضيات الدراسة في ضوء هذه النتائج المتحصل عليها وأخيرا التعليق العام حول النتائج والخاتمة

.

الفصل التمهيدي:

1/ الإطار النظري (إشكالية الدراسة) :

1-1 إشكالية الدراسة.

2-1 أهداف الـــدراســـة.

3-1 فروض الدراسة.

4-1 أهمية الدراسة

5-1 أسباب اختيار الموضوع

6-1 تحديد المصطلحات والمفاهيم

7-1 الدراسات السابقة

1/ الإطار المفاهيمي:

1-1 إشكالية الدراسة:

التعليم العالي و الجامعي قطاع في تطور سريع و هو نظام حي لما يحتويه من مكونات و إنتاج بيداغوجي و علمي . فهذا التطور و هذه الحيوية تستلزم إدخال عناصر جديدة لتقريبه و للحفاظ على هذا النظام يجب عليها العناية و الحفاظ على مكتسباته و إدخال نظرات جديدة لهذا المشروع من أجل المستقبل .

كل هذه المجهودات المبذولة من أجل تكيفه مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي للبلد و جعله يطابق صفة العالمية التي بدورها تعيش على وقع الأفكار و تقدمها و تطور العلوم الذي يذوب في تاريخ الإنسانية ، جيلا بعد جيل ، قرنا بعد قرن .

إن العصر الحالي يشهد عملية تداخل بين القطاعات المختلفة في مجال تبادل الخبرة و الاستفادة من التطورات الحديثة ، و أن اقتصاد السوق أصبح عالميا يفتح الباب واسعا أمام التنافس في شتى المجالات ، فالتطور العلمي الذي يسير بوتيرة سريعة نجم عنه تحولات في كل المجالات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية و السياسية ،فأصبح ميدان التعليم العالي الذي يعد مطلبا اجتماعيا و استثمار بشري يواجه تحديات كبيرة فرضتها عليه سياسة العولمة. إن المتتبع لمراحل نشأة الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال حتى يومنا هذا يجد أنها بذلت مجهودات كبيرة تسعى فيها دائما إلى التقدم و الرقي ، فهي دائما في تواجد ديناميكي مستمر ، و ذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع من إصلاحات منذ نشأة الجامعة الجزائرية مرورا بإصلاحات 1971 إلى غاية الإصلاح الحالي الذي عرفه قطاع التعليم العالي و البحث العلمي و الذي جاء نتيجة الإختلالات التي واجهت الجامعة الجزائرية كالتأطير غير الكافي بالنسبة لعدد الطلبة الذي هو في تزايد مستمر ، كثرة الرسوب و ضعف المر دودية في التكوين ، الضعف الديناميكي على مستوى البرامج و غياب العلاقة بين الجامعة و المحيط الاجتماعي و الاقتصادي و التسيير الممركز للحياة الجامعية .

فهذه الوضعية تبين الضرورة الملحة لتدعيم الجامعة الجزائرية بالوسائل البيداغوجية ، العلمية و البشرية اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع أمام التوجهات الجديدة العالمية على مستوى التعليم العالي و البحث العلمي .

فمنذ سنوات شكلت العديد من اللجان من اجل دراسة هذه الإختلالات التي تعاني منها منظومة التعليم العالي ومن بين هذه اللجان نجد : اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية CNRSE ، و التي تمس النظام التعليمي الجزائري و التصحيحات التي تسمح للجامعة الجزائرية من مزاولة مهامها بشكل سليم لتطوير البلاد .

ففي سبتمبر 2004 اختيرت إحدى عشر مؤسسة جامعية كمرحلة تجريبية و نموذجية لهذا النظام الجديد و الذي يعرف بنظام ل.م.د . وفي سبتمبر 2006 عمم هذا النظام على 36 مؤسسة .

و لمرافقة تطبيق هذا الإصلاح الجديد للنظام التعليم العالي في الجزائر وجهت الجزائر مجهوداتها في أربع اتجاهات لضمان تطبيق هذا النظام الجديد .

1- التوعية: La sensibilisation

ففي المرحلة الأولى قامت بالتوعية مع اتخاذ والقيام بإنشاء لجان ل.م.د des Cellules LMD في مختلف مراحل المنظمات الجامعية " مركزية، الكليات و الأقسام و غيرها "

(Central, facultés, départements et autres)

وذلك من أجل :

- تنشيط و التأمل في لقاءات لمختلف الإشكاليات لهذا النظام الجديد .
- ضمان الاتصال بين هذه اللجان و المشاركة في عملية التقييم لهذا النظام .
- مساعدة اللجان البيداغوجية في المشاركة في عروض التكوين
- المشاركة في الورشات .

2- تدعيم و تجنيد الإمكانيات المادية و الإنسانية:

Mobilisation et renforcement des moyens matériels et humains.

فقد دعمت الدولة ميزانيات إضافية لكل عرض تكوين في هذا المجال ، مع توفير كل الإمكانيات للأعمال التطبيقية مع توفير فضاءات خاصة للتكنولوجيات الحديثة للإعلام و التواصل باقتناء وسائل الحاسوب و الانترنيت .

3- التعاون مع المؤسسات العالمية : coopération internationale

لمرافقة تطبيق و تبني نظام ل م د في الجزائر فتحت الدولة هذا المجال لعدة مؤسسات و أنظمة عالمية من بينها التعاون الفرنسي الجزائري

La cooperation Franco-Algérienne (HCFAUR)

و النظام الأوروبي le programme européen TEMPUS و المكتب (الوكالة) الجامعي للفرنكوفونية l'agence universitaire de la francophonie

4- القوانين التنظيمية:Textes réglementaires

من بين هذه القوانين التعديلية الذي يدل على مرافقة هذا التعديل نجد توجيه الوزارة (أفريل 2004) قانون إنشاء شهادة الليسانس نظام جديد (نوفمبر 2004) الحكم القاضي بتقويم تطبيق هذا النظام (فيفري 2005) المنشور الذي يضم قوانين تنظيم Habilitation عروض التكوين (جوان 2005) .

إن كل تغيير لأي نظام تعليمي يحمل في طياته ايجابيات و سلبيات ، ففي الوقت الذي تجاوزت فيه معظم الدول مرحلة التفكير الخاص بضرورة المادة لهيكلة نظامها التعليمي و البحث عن ايجابيات الإصلاحات نجد عندما من يرفض هذا التغيير إلى حد قولهم بعدم جدوى هذا النظام في بلادنا فهذا يعود في أغلب الأحيان إلى سوء الفهم أو عدم المعرفة المدققة بهذا النظام الجديد ، فمنهم من يؤيد هذا النظام ويرى بضرورة توفير الإمكانيات الكبيرة لضمان نجاحه,وهل للإمكانيات المادية للجامعة دور في تحقيق أهداف هذا النظام الجديد, وتحضير الطلاب إلى سوق العمل والتمهين, وذلك بالاهتمام أكثر فأكثر بالجودة والنوعية والنجاعة في التكوين الجامعي.

نبدأ بحثنا هذا بعدة تساؤلات أهمها:

- هل الإمكانيات المادية للجامعة دور في تحقيق أهداف نظام ل م د؟
- وما هو دور نظام ل م د في تحضير الطلاب إلى سوق العمل و التمهين؟
- وهل هذا النظام يعمل على تحسين ،الجودة ،والنوعية ،والنجاعة، في التسيير؟

2-1 أهداف الدراسة :

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة تركز على تحديد :

أولا: مختلف أهداف هذا النظام الجديد على المستوى العالمي مع مقارنة هذه الأهداف بـ:

- المجال الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.
- تحضير الطلاب إلى سوق العمل و التمهين

(employabilité et insertion professionnelle des diplômés)

- ترقية نوعية التكوين الجامعي.

ثانيا : القيام بتقييم عملية التطبيق لنظام ل.م.د على أرض الواقع في ضوء الأهداف المسطرة له.

و مدى تماشي هذا النظام مع متطلبات سوق العمل.

3-1 فروض الدراسة :

الفرضية العامة و مفادها:

إن التكوين الجامعي في نظام ل م د يتماشى مع متطلبات سوق العمل .

1/الفرضية الجزئية ومفادها:

الإمكانيات المادية للجامعة تلعب دورا هاما في تحقيق أهداف نظام ل.م.د .

2/الفرضية الجزئية ومفادها:

نجاح نظام ل م د في تحضير الطلاب إلى سوق العمل و التمهين .

3/ الفرضية الجزئية ومفادها:

الجودة والنوعية والنجاعة في التكوين الجامعي سهل على الخريجين الانضمام إلى سوق العمل.

4-1 أهمية الدراسة

إن تطبيق نظام ل.م.د يعتبر من أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر،ومن أهم المواضيع التي جلبت اهتمام الباحثين و الطلبة والأساتذة الجامعين من كل الاختصاصات و في كل المجالات .وخاصة مشكلة البطالة و تشغيل الخريجين الجامعيين التي تعد مشكلة حديثة مازالت الدراسات والبحوث تجرى وتعد من أجلها، و النظر إلى هذا المفهوم من منظور متكامل من حيث مفهومها كظاهرة متزايدة أو من حيث أسبابها المتعددة.

أما من الناحية العلمية فان أهمية هذا البحث تنبع من أهمية هذا الموضوع ، حيث أنه لتحقيق الكفاءة في الاستفادة من القوى العاملة المؤهلة و المكونة في مؤسسات التعليم العالي ، لابد من توظيف تلك القوى التوظيف الأمثل ، وذلك للتخلص من المشاكل المترتبة على عدم توازن سوق العمل مع التكوين الجامعي و البطالة التي تنتج من خلال هذا الأخير، وبالتالي تتجلى أهمية هذه الدراسة خاصة في توضيح مدى تماشي التكوين في نظام ل.م.د مع متطلبات سوق العمل في تحضير الطلبة وتكوينهم تكوينا يتماشى مع التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل وعالم الشغل.

5-1 أسباب اختيار الموضوع:

إن ارتفاع بطالة خريجي الجامعة بالجزائر أصبح يشكل ظاهرة مقلقة لدى المجتمع بصفة عامة، ولقد بات واضحا لدى الجميع أن التكوين الجامعي يشكل واحد من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه

الظاهرة .لذلك أصبحت لدينا قناعة كبيرة في أن بحث علاقة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل و المتطلبات الجديدة في سوق العمل يشكل موضوع العصر .

1-6 تحديد المصطلحات و المفاهيم:

تعرف المصطلحات و المفاهيم على أنها وصف مختصر لوقائع كثيرة أو أنها تجريدات لأحداث واقعية وانطلاقا من هنا فهي تلعب دورا مهما في توجيه الباحث وتعيين وتحديد البحث ، وما يستلزم من إجراءات و عمليات في الميدان .فبحثنا هذا يحتوي كبقية البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية على بعض المصطلحات الأساسية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

1-6-1- نظام ل.م.د "ليسانس- ماستر- دكتوراه":

نقصد بمصطلح **"نظام ل.م.د"** في هذا البحث **الإصلاح** الأخير الذي تبنته الجامعة الجزائرية منذ سنة 2004 والذي تم التعرض إلى تفاصيله في الفصل .

1-6-2-متطلبات سوق العمل :

يقصد بهذا المصطلح كل **الحاجات الجديدة** التي يعرفها تطور سوق العمل وعالم الشغل في الجزائر .

1-6-3- النوعية والنجاعة :

إن مصطلح **النوعية** الذي تعرضنا له في هذا البحث يتعلق أساسا بتحسين أداء الطلبة، وتطور قدراتهم و تكوينهم.

أما مصطلح **النجاعة** فهو متعلق بمدى استجابة تحضير الطلبة إلى متطلبات سوق العمل ، وعالم الشغل ، بحيث يتفق كل المختصين في هذا المجال أنه **لا نوعية بدون نجاعة** ، فالنجاعة مرتبطة بمدى استجابة التكوين الجامعي إلى الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية بصفة عامة .

1-7 الدراسات السابقة

من خلال هذا الجزء من الفصل نريد جمع أكبر قدر ممكن من الدراسات السابقة التي تمس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة موضوع دراستنا، وذلك للاستفادة من نتائجها في تحليل نتائج هذه الدراسة والاعتماد عليها في توجيه فرضيات الدراسة.

1-7-1 دراسة محمود أحمد مرسي (1985)(1)

قام محمود أحمد مرسي (1985) بدراسة تعليمية عن دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة، فجاءت إشكالية الدراسة كمايلي

كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تعد الكفاءات المطلوبة من القوى العاملة

من خلال هذه الدراسة لجأ الباحث إلى مناقشة و تحليل العوامل التي تكون في مجموعها إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية و التي تؤدي إلى تطوير مفهوم التعليم العالي، و حل مشكلاته في الوطن العربي .

فقد تناول الباحث دور التعليم العالي في تكوين الكفاءات العالية من القوى العاملة، وركز على أهمية و ضرورة الاستثمار في الإنسان، كما تناول في دراسته التعليم العالي في نشأته، تطوره ومفاهيمه الحديثة، ومشاكله في الدول النامية وخاصة الوطن العربي، نذكر أهمها:

- عدم الربط بين التعليم العالي و إعداد القوى العاملة بحسب احتياجات العمل و الإنتاج و التنمية.
- عجز التعليم العالي العربي عن تخريج كفاءات فنية واعية، وقادرة على تطوير الإنتاج في مواقع العمل المختلفة.
- إن إنتاج مؤسسات التعليم العالي في مختلف التخصصات لا يتلاءم و احتياجات المجتمع.

أما مشكلات المناهج الدراسية في الجامعات العربية نذكر أهمها:

- التركيز على الجانب النظري في التكوين.
- إهمال الجانب التطبيقي في التكوين.
- إهمال احتياجات قطاعات العمل والإنتاج.

التعليق :

تعطي هذه الدراسة النظرية التحليلية فكرة واضحة عن طبيعة النظرة التي يتبناها عالمنا المعاصر نحو مؤسسة التعليم العالي على أنها مؤسسة اقتصادية لاستثمار رأس المال البشري ، لذلك نجد مبدأ حتمية الجودة في الإنتاج خاصة في عصر المنافسة والاقتصاد الحر الذي يفرض إنتاج كفاءات عالية تتماشى مع متطلبات سوق العمل و التمهين.

لذلك نجد أن هذه الدراسة، تفيد الدراسة الحالية بشكل كبير حيث تقدم تصورا حول مدى تحقيق الجامعات العربية لهدف ربط الجامعة بمتطلبات المجتمع.

1-7-2 - دراسة لحسن بو عبد الله و محمد مقداد (1998) (2)

قام الباحثان بدراسة ميدانية لتقويم العملية التكوينية بالجامعة"دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري "كان الهدف منها الإجابة على السؤال التالي:

هل حققت الجامعة أهدافها في إعداد الإطارات المتمكنة من تأدية مهامها على أكمل وجه؟

فشملت عينة الدراسة 421 طالب من أربع جامعات هي : قسنطينة، عنابة، سطيف و باتنة، وقد تمثلت أداة البحث في تطبيق استمارة مقننة ،شملت مكونات العملية التكوينية بالجامعة.

و قد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- عدم تحقيق الجامعة لأهدافها.
- التداخل في المقررات و التداخل في الكثير منها وصعوبة فهم بعضها الأخر.
- اتفاق جميع الطلبة على أن المحاضرة الإلقائية هي الطريقة الشائعة الاستعمال في التدريس.
- عدم استخدام أساتذة العلوم الإنسانية للوسائل التعليمية، ويرجع الباحث ذلك إلى عدم تدريب الأساتذة على استخدام الوسائل التعليمية و صيانتها.
- إن الأسلوب الشائع في التقويم هو امتحانات المقال و هي لا تتوفر على مفاتيح تصحيح محددة و أسئلتها لا تغطي المواد المقررة، كما أن الأساتذة لا يقدمون للطلبة التصحيح النموذجي للأسئلة و لا يمكنونهم من مراجعة أوراق إجاباتهم.

التعليق:

إن نتائج هذه الدراسة تعكس مظاهر الضعف و القصور في مختلف جوانب العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية، خاصة وأنها تقدم حقائق موضوعية حول استجابة البرامج التكوينية لمتطلبات المجتمع الجزائري، أي متطلبات سوق العمل.

من هنا فان هذه الدراسة قد أفادت الدراسة الحالية في كشف خصوصيات البرامج التكوينية في بعض الفروع التي يتم فيها تطبيق نظام (ل.م.د) عليها حاليا.

1-7-3 - دراسة"لحسن بو عبد الله، محمد مقداد و بوزيد نبيل" (2004) (3)

أجريت هذه الدراسة التطبيقية لتقويم برامج التكوين الجامعي ، و قد انطلقت الدراسة من حقيقة مبنية على دراسات سابقة مفادها أن هناك انفصالا بين البرامج التكوينية بالجامعة و برامج التنمية الوطنية ، ما أدى إلى عجز التكوين الجامعي عن الاستجابة إلى متطلبات العمل الميداني .ومن ثم جاءت بعض أسئلة الدراسة كالتالي:

- ما علاقة المهام التي يقوم بها كل من المهندس الالكتروتقني و السيكولوجي الصناعي في منصبي عملهما بالتكوين الذي تلقياه في الجامعة ، والى أي مدى مكنهما هذا الأخير من اكتساب كل المهارات و الخبرات المتعلقة بمنصب عملهما؟

و قد تم الاعتماد على تصميم و تطبيق استمارة لتحليل العمل و استمارة لتقويم برامج التكوين.

أما عينة البحث فقد كانت مقسمة إلى قسمين:

- عينة مهندسين الالكتروتقني الذين يزاولون وظائفهم ميدانيا كرؤساء فرق انجاز المشاريع الكهربائية و الذين تمثل نسبتهم 80بالمائة.

- عينة المختصين في علم النفس الصناعي ، و الذين يشغلون وظائفهم في مؤسسات مختلفة.

فقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- إن تكوينهم الجامعي لم يمكنهم من اكتساب الخبرات و المهارات المهنية اللازمة لمناصب عملهم، بسبب ضعف البرامج المعتمدة في تكوينهم، وعدم تغطيتها لكل الجوانب المهنية المطلوبة من جهة، وغياب التوافق بين خصائص خريجين و متطلبات سوق العمل من جهة أخرى.

و قد شخصت الدراسة عدة عوامل لجوانب الضعف، والقصور في برامج التكوين العالي نذكر أهمها:

- افتقار مؤسسات التعليم العالي إلى إطار نظري للتكوين يؤطر لممارستها و نشاطاتها.

- غياب أو عدم وضوح أهداف برامج التكوين في مؤسسات التعليم العالي .

- التفاوت في التركيز على محتوى المكونات الأساسية لبرامج التكوين في مؤسسات التعليم العالي و عدم تحديد الحجم النسبي لكل منها .

- عدم التركيز على الجوانب الأدائية التطبيقية في التكوين .

التعليق:

هذه الدراسة جاءت لتؤكد أنه هناك انفصالا واضحا بين ما تعطيه الجامعة في برامجها للطلاب و بين متطلبات سوق العمل ، و هي بذلك تدعم مبدءا أساسيا من مبادئ الدراسة الحالية ألا وهو ضرورة ربط برامج التكوين بالواقع العملي .

وبالتالي تعد هذه الدراسة، مصدر إفادة كبير للدراسة الحالية في كثير من الجوانب، كالتعرف على خصائص البرامج التكوينية و الصعوبات التي تعرفها، ومدى تماشي التكوين الجامعي بمتطلبات سوق العمل.

4-7-1 - دراسة أحمد زرزور (2006) (4)

أجرى الباحث هذه الدراسة الميدانية لتقييم تطبيق نظام (ل.م.د)الذي تم تطبيقه بالجامعة الجزائرية لسنة 2004- 2005.

وأجريت هذه الدراسة في جامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي، وكان الهدف من خلال هذا البحث هو محاولة تقييم تطبيق نظام (ل.م.د) تقييما مرحليا وجزئيا في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل معتمدا في ذلك على ثلاثة متغيرات أساسية شكلت فرضيات البحث وهي :

- التوجيه.
- محتوى البرامج.
- مصالح المساعدة و التوجيه للطلبة.

وقد استعان الباحث في دراسته هذه بتطبيق الاستبيان الذي يعد أحد وسائل جمع البيانات في الدراسات الوصفية والتحليلية.

بعد عرض النتائج كميا وتحليلها كيفيا توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إن التوجيه للدراسة بنظام ل م د يأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل .
- أن محتوى البرامج المطبقة بنظام ل م د يأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.
- إن مصالح المساعدة و الإعلام المستعملة في نظام ل م د تأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.

التعليق:

إن هذه الدراسة تخدم بصفة مباشرة موضوع دراستنا، فإذا أخذنا النتائج التي توصل إليها الباحث نجد أن كل من التوجيه ومحتوى البرامج ومصالح المساعدة و الإعلام كلها تأخذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل.

مراجع الفصل:

(1) - محمود أحمد مرسي : دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات و القوى العاملة، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 13، العدد الرابع، بيروت(1985).

(2) - لحسن بوعبدالله و محمد مقداد : تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر (1998).

(3) - بوعبدالله و محمد مقداد و نبيل بوزيد : تقويم برامج التكوين الجامعي ، دراسة تطبيقية ، سلسلة إصدارات مخبر إدارة و تنمية الموارد البشرية، العدد 1 ، جامعة فرحات عباس، سطيف(2004)

.

(4)- أحمد زرزور :تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد ،" نظام ليسانس.ماستر.دكتوراه"، في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل،دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي، بأم البواقي، مذكرة ماجستير، (2006).

الفصل الثاني : الجامعة الجزائرية في ضوء أهم الإصلاحات

1/ التعليم العالي و الجامعة الجزائرية:

تمهيد:

1-1 تعريف مفهوم الجامعة والتعليم العالي.

1-2 مبادئ التعليم العالي في الجامعة الجزائرية.

1-3 أهداف التعليم العالي في الجامعة الجزائرية.

1-4 مهام التعليم العالي في التنمية.

1-5 مواكبة التعليم العالي للعولمة والسوق الحرة.

2/ أهم الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية :

تمهيد:

2-1 المرحلة الأولى: 1962 -.1970

2-2 المرحلة الثانية : 1970-.1980

2-3 المرحلة الثالثة: 1980-.1990

2- 4 المرحلة الرابعة: 1990-2000

2- 5 مرحلة الإصلاح التربوي و الجامعي .2001

2- 6 مرحلة تطبيق نظام ل.م.د 2004-2005.

- مراجع الفصل.

الجامعة الجزائرية في ضوء أهم الإصلاحات

1/ التعليم العالي و الجامعة الجزائرية:

تمهيد :

تشير الدراسات التي تناولت التعليم في الجزائر أثناء وجود الاستعمار الفرنسي بأنه كان محدودا من حيث مؤسساته، و تلاميذه و مؤطريه و يعود ذلك لسياسة التجهيل التي انتهجتها آنذاك ، وما يمكن قوله هو أن الجزائر كان بها مراكز للتعليم في مختلف أنحاء البلاد ،أما التعليم العالي فكان يضم عددا لا بأس به من الطلاب يتلقون دروسا في الشريعة و الطب و الرياضيات مما أسفر على تفرق الشيوخ و اضمحل التعليم وهاجر العلماء والمدرسون إلى الأقطار العربية أما التعليم بشكله الحديث ، لم تعرفه إلا بعد دخول المستعمر فأنشأت أول مدرسة ابتدائية في مدينة الجزائر سنة 1836 ، و بعدها عدة مدارس لتعليم أبنائها . أما التعليم العالي فلم يحظ إلا بجامعة واحدة ،وهي جامعة الجزائر ، فأنشأت أول جامعة جزائرية سنة 1909 ، وأين قامت سلطات الاحتلال بوضع مبادئها الأساسية و الأولويات التي على التعليم العالي القيام بها الأمر الذي ترك أثار عميقة مازالت تطبع منظومتنا التعليمية (مدني توفيق ، 1988). (1)

فقد أنشأت فرنسا مدارس خاصة ألقت عليها اسم المدارس الفرنسية الإسلامية ، في حين كان مضمونها يعارض مقومات الشخصية العربية الإسلامية ، في ما يخص البرامج التعليمية و أساتذتها فإن الجامعة الجزائرية لم تختلف عن الجامعة الأوروبية ، و لم يكن للدارسات العربية فيها نصيب إلا ما اقتصر على المستشرقين ، وكانت لغة التدريس الفرنسية، بعدد من الأساتذة من جنسية فرنسية بلغ عددهم حسب إحصائيات (1962) 600 مدرس (نوارة مربوحة ،1990).(2)

إن ما يمكن قوله هو أنه لم يكن هناك تعليم عالي جزائري إبان الاستعمار ، بل كل ما كان موجود خصائص فرنسية ، فقد عمل المستعمر طوال تواجده على تجهيل و طمس هوية الشعب الجزائري و هو ما كان له الأثر البالغ على المنظومة التربوية الجزائرية بعد الاستقلال و حتى يومنا هذا، فالفترة الممتدة بعد الاستقلال مباشرة تميزت بجو عام من التبعية سواء في أشكالها التربوية أو مضامينها التعليمية، وتميزت أساسا باستمرار نظام التعليم المورث و طغيان الروح الفرنسية، وبذلك كانت الجامعة الجزائرية تعيش في عالم يكاد يفقد الأواصر التي تربطه بالمجتمع

المحلي، وهذا ما أفرز بعض التناقضات في داخلها و في علاقتها بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية (مدني محمد توفيق،مرجع سابق 1988) (3) .

- **1-1 تعريف مفهوم الجامعة و التعليم العالي:**

تحتل الجامعة مكانة رائدة في المجتمع حيث تمثل قمة الطموح لكل الأجيال الصاعدة لما لها من قيم سامية في سلم القيم الاجتماعية و لكونها المعيار الاجتماعي ورمزا للعلم والمعرفة والرقي والتطور والازدهار " الجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته أو مصدر الاستثمار و تنمية الثروة البشرية و بعث الحضارة و التراث" (حسن شحاتة، 2001). (4) .

إن دور الجامعة وأهميتها في تنمية المجتمع جعل منها تحتل الصدارة في كل المجتمعات ولاسيما المجتمعات المتطورة والبلدان المتقدمة, لما لها من قدرة على إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية واقتصادية لأنها هي القلعة الأمامية التي يتم منها التخطيط والتحضير لتجاوز الخطوط الأمامية ، وطرق بوابات جديدة في عالم الاكتشافات والاختراعات .

أما مفهوم التعليم العالي فإنه يعد من القطاعات الإستراتيجية الأولى في سياسات الدول المتقدمة والنامية, إذ ينظر إلى التعليم العالي كضرورة للتطور و التنمية لما يقدمه للفرد والمجتمع من معارف وعلوم وبحوث ،وتكوين للإطارات المؤهلة في مختلف التخصصات وفق متغيرات العصر ومتطلباته فيعتبر السبيل لمواجهة التحديات والمشكلات المختلفة للمجتمع من خلال ما يقوم به من وظائف متعددة .

2-1 مبادئ التعليم العالي في الجامعة الجزائرية :

يعد التعليم العالي ركيزة أساسية للتطور والتنمية الشاملة لما يقدمه هذا الأخير للفرد والمجتمع من معارف وبحوث و إطارات مؤهلة من مختلف التخصصات، و وفق متغيرات العصر ومتطلباته فهو السبيل لمواجهة التحديات والمشكلات المختلفة للمجتمع من خلال ما يقوم به من وظائف متعددة و مختلفة أهمها وظيفتين رئيستين :

1- 2-1 وظيفة التربية و التكوين والبحث و المساهمة في تطوير الدائم و تحسين المجتمع من خلال:

- تربية وتكوين مختصين على شهادات ذوي تأهيل عالي و مؤطرين و مسئولين بوسعهم الاندماج في كل قطاعات النشاط البشري ، بموازاة مع تكوين مهني يضم معارف و مهارات ذات مستوى عالي من خلال برامج مناسبة و مكيفة مع احتياجات الحاضر و المستقبل .

- ضمان مجال مفتوح للتعليم العالي على مدى الحياة من خلال توفير إمكانية التكوين للجميع لإعطاء أقصى قدر من الاختيارات التكوينية للتغيير الاجتماعي و تطوير الفرد ليساهم في النشاط الاجتماعي.

- ترقية و نشر و إنتاج المعارف من خلال البحث العلمي و توفير الخبرة اللازمة و المناسبة لمساعدة المجتمع على التطور الثقافي، الاجتماعي و الاقتصادي و هذا بترقية البحث العلمي و التكنولوجي، والبحث في العلوم الاجتماعية و الإنسانية و في ميدان الإبداع الفني.

- ترقية القيم الاجتماعية و المحافظة عليها من خلال تكوين و تربية القيم النبيلة في الشباب و المساهمة على فهم و تفسير و تدعيم و ترقية الثقافات الوطنية و العالمية على اختلافها و جهويتها و المساهمة في تكوين و تطوير و تحسين التربية و التعليم في كل المستويات.

1-2-2 الدور الأخلاقي ، الاستقلالية ، المسؤولية و التطلع للمستقبل :

فمن بين وظائف التعليم العالي هي المحافظة و تطوير مهامهم الأساسية من خلال العمل بأخلاقيات التعليم العالي و الصرامة العلمية و الثقافية و إمكانية التعبير الحر بكل استقلالية و مسؤولية حول المشكلات الأخلاقية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الجديدة .

1- 3 أهداف التعليم العالي في الجامعة الجزائرية :

تستخلص أهداف التعليم العالي من المهام و الوظائف الأساسية له والمتمثلة في :

- إنتاج و نشر المعرفة و البحث العلمي.
- القيام بالبحوث العلمية و العمل على رقي الآداب و تقدم العلوم.
- تزويد البلاد بالاختصاصيين و الخبراء و التقنيين في مختلف الميادين و العمل و الإنتاج.
- المساهمة في خدمة المجتمع و أهدافه السامية.
- العمل على بعث الحضارة العربية الإسلامية .
- العمل على توثيق الروابط الثقافية بينها و بين الجامعات في الخارج (رابح تركى، 1990) (5).
- فهم التكنولوجيا الجديدة و متطلباتها و متغيرات سوق العمل.
- تربية قادة الفكر و السياسة و رؤساء الشركات و القادرين على إثراء الثقافة و تطوير رؤية المجتمع للكون و المجتمع و الحياة .

- أن يعمل التعليم العالي على سد الفجوة بين الشعوب و الثقافات و الحد من الهجرة من البلاد الفقيرة إلى الغنية.

- أن تعتبر الجامعة مكانا لتحسين التعاون الدولي وتنمية العلاقات و الارتباطات بين الدول المتقدمة و الدول النامية (اليونسكو، 1998). (6)

1- 4 مهام التعليم العالي في التنمية :

يعد التعليم العالي في الجزائر من القطاعات المهمة والأساسية في دفع عجلة التنمية في شتى المجالات من خلال تزويد المجتمع بالطاقات البشرية و إطارات جامعية مكونة تكوينا علميا عاليا. لذلك نجد هذا القطاع يستحوذ على اهتمام كبير من طرف المسؤولين عنه و هذا نتيجة الطلب المتزايد على التعليم العالي ، وتحسين نوعيته و جودته ، إن تطوير و تنمية القدرات البشرية من خلال التربية و التعليم و التدريب ، والاستفادة من هذه القدرات في مجال العمل و التشغيل تعتبر من الجوانب المهمة في التنمية البشرية .(محمد العوض جلال الدين، 1993).(7)

إذ أن التعليم العالي له دور كبير في إعداد و تكوين الأفراد في مختلف التخصصات فهو أداة فعالة لإحداث التغييرات الاجتماعية و الاقتصادية و يمكن تلخيص مهام التعليم العالي في عدة مهام أبرزها :

1 -4 - 1 المهمة التربوية :

إن عملية اندماج الفرد في المجتمع لا يمكن أن يكون إلا عن طريق التنمية الاجتماعية التي يتم من خلالها نقل القيم الاجتماعية من جيل إلى جيل ، و تنطلق هذه العملية في حد ذاتها من أحضان العائلة و من بعدها المدرسة ، و تستمر لتأخذ أبعادها الحقيقية في الجامعة حيث تترسخ أكثر فأكثر ، لأن التنشأة ما قبل الجامعة تتميز بكونها تقوم على خلق بيئة اصطناعية نسبيا للفرد ، حيث تعزله عن الوسط الاجتماعي المحيط به و تعمل على تلقينه بعض من القيم التي تجعله فردا له نفس الصفات التي يتصف بها أقرانه من أفراد المجتمع ، و تجعله في آن واحد يدرك الحياة عبر مفاهيم بسيطة أو عند التحاقه بالجامعة يشرع بالاحتكاك الواقعي بالقيم الاجتماعية باعتبار أن الجامعة هي حلقة الاتصال بين الأجيال التي يمثلها الطلبة و الأساتذة ، و احتكاكه هذا يتوقف عزل الفرد عن القيم الاجتماعية و المجتمع بصفة عامة ، إذ يؤدي هذا إلى الاحتكاك بعدة تيارات فكرية و قيم اجتماعية و ثقافية مختلفة مما يؤثر عليه و يسمح له ببلورة أفكار متطورة أكثر تركيبا و واقعية للأشياء مما يعكس الدور المهم للتعليم في تنمية المجتمع بمختلف مراحله فدور

التربية أو التعليم هو تنمية السلوك الإنساني و تطويره و تغييره لكي يناسب كل ما هو سائد في مجتمع ما (حسين عبد الحميد رشوان ،2005). (8)

فالعملية التربوية داخل الإطار الجامعي أيضا لا تقوم فقط بتدعيم المسؤولية الاجتماعية عند الفرد، بل تعمل أيضا على تأكيد المسؤولية الذاتية للطالب في فهمه للمعارف التي تدرس له ، و إلزامه على التدريب و ذلك عند القيام ببعض البحوث المستقبلية حتى يتسنى له التحكم من ناحية العلم ، ولا تقوم الجامعة بنقل القيم الجامعية من و جهة نظر سلبية و إنما إيجاد موقفا تحليليا و نقديا من منظور علمي ، هذا ما يجعل الجامعة من خلال نقلها للمعارف من جيل إلى جيل أي (مهمتها التربوية) تعمل على حفظ القيم و تعطي للطالب إمكانية الفهم فهما علميا و إنتقاديا .

1- 4- 2 المهمة الاجتماعية و الاقتصادية:

و تتمثل هذه المهمة في إعداد قوى العمل للتكفل بأعباء المجتمع و توجيه احتياجاته من مهن واختصاصات فنية محددة . فالملاحظ أن الأفراد الجامعيون يمثلون محورا في مختلف المؤسسات الخاصة الاقتصادية لهذا فإن تطور مؤسسات التعليم العالي هو بموازاة تطور النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و الذي يتحكم في فعالياتها و تطويرها ذلك أن الارتباط بين المعارف الإنتاجية من خلال انتقال أثر التكنولوجيا و تحديداتها للميدان الاقتصادي مما يؤدي إلى التطور العام في الاقتصاد . إذ أن " القاعدة العلمية و التقنية التي مصدرها الجامعة لا يتحقق إلا إذا كانت منسجمة مع مقتضيات و متطلبات الاقتصاد" (سعيد إسماعيل علي ، 1991) (9)

فالجامعة تعمل على توفير مختلف المهارات الفنية التي يعتبر المجتمع في أمس الحاجة إليها للنهوض بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، فالجامعة هي المصدر الأساسي للإطارات المختلفة و المتخصصة اللازمة للتنمية الشاملة فهو يهدف إلى تحسين أساليب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية وفقا لبدائل علمية قائمة على التخطيط السليم و التحكم في الموارد المالية و الطاقات البشرية.(لخضر غول، 2002).(10)

فقد تدعمت هذه المهمة للجامعة بعد أن ازدادت الحاجة إليها خصوصا بعد تطور المجتمع الصناعي الذي لم يجد بدلا له إلا باللجوء إلى الجامعات التي لا تستطيع غيرها توفير المعرفة النظرية التي يحتاجها لما لها من انعكاسات ايجابية على عملية التنمية للمجتمع .

1- 4- 3 المهمة الثقافية :

من بين مهام الجامعة و التعليم العالي مهمتها الثقافية إذ بفضلها تحافظ على القيم الثقافية و الاجتماعية، وتحدد المفاهيم الثقافية التي يتبناها المجتمع. فربط التعليم بالإنتاج و البحوث العلمية و العلاقة مع المجتمع و المشاركة في التنمية الثقافية على المستوى الوطني و الإقليمي و تضمين المشكلات الدولية للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية (عبد المالك عبدى ، 2008) . (11)

فبفضل التعليم العالي و الدور البارز الذي يلعبه في تطوير التنمية على كل المستويات و ذلك عن طريق التكوين العلمي لإرساء و انطلاق أي تنمية في جميع المجالات التنموية ، فهو السبيل الوحيد الذي بفضله تعد القوى البشرية المتخصصة في مجال توليد الفكر و إعداد الباحثين و القادة في مجالات العلم و الإنتاج و أداة تجنيد الثقافة و من هنا تأتي أهمية التعليم العالي في اتساقه مع أهداف التنمية و موائمته لمطالبها و أولوياتها و قد أسهمت مؤسسات التعليم العالي الوطنية إسهاما كبيرا في بناء نهضة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لما أعدته من قوى بشرية (وثيقة استشراف العمل التربوي، 2000).(12)

1- 4- 4 المهمة التعليمية :

بالإضافة إلى كل المهام التي ذكرناها ، هناك المهمة التعليمية و التي هي أساس المنظومة التربوية للتعليم العالي ، حيث تعمل الجامعة على تكوين و إعداد القيادات الفنية ، كما تقوم برعاية البحوث العلمية و تشجيعها لخدمة المجتمع ، و تحقيق التطور العلمي ، كما تعمل على تطوير برامجها ، ومناهجها لرفع مستواها لأداء دورها التعليمي على أحسن وجه ، وتغيير هيكلها و مناهجها و أساليبها في ضوء التطورات العلمية و التقنية ، و أن تسعى إلى شراكة حقيقية مع الفاعلين الاجتماعيين و الاقتصاديين خارج حرمها الجامعي لخدمتهم و الاستجابة إلى احتياجاتهم و ترقية مستواهم الثقافي و المهني و زيادة مردود يتهم الاقتصادية عن طريق البحث العلمي و التدريب المستمر و الترجمة و التأليف ،وأن تعمل على نشر المعرفة العلمية و التقنية و إشاعتها بين شرائح المجتمع المتنوعة باللغة الوطنية التي تفهمها الأغلبية الساحقة ، و هكذا تستطيع الجامعة أن تقود التنمية البشرية الشاملة في البلاد (علي القاسمي ، 2002).(13)

و من هنا يمكن القول أن تطور الجامعة و التعليم العالي ينعكس ايجابيا على تطور المجتمع و منه فالعلاقة العكسية صحيحة مادامت تبادلية بينهما و قيام الجامعة بمهامها على أحسن وجه يدل على تطور المجتمع إذ تعمل على تمكين الفرد من سعته الفكرية و البدنية لإشباع متطلباته الذهنية

و إعداده لتنفيذ واجباته الاجتماعية و الاستفادة من حقوقهم ، وبالتالي تلبية حاجت الإفراد وفق ما يتلاءم و متطلبات عملية التنمية الاجتماعية .

1- 5 مواكبة التعليم العالي للعولمة و السوق الحرة :

إن جل الدول المتقدمة جعلت من التعليم العالي والبحث العلمي في صدارة الأولويات وذلك بفضل تبني أي مشروع أو خطط جديدة, فالعولمة فرضت نفسها على كل المجالات والميادين, الفكرية والاقتصادية, فقد أصبحت ظاهرة اجتماعية وثقافية حتمية لكل لمجتمعات, وحتى الأفراد أنفسهم في جميع المجالات وحتى في تفكيرهم.

فالعولمة جعلت من العالم قرية صغيرة أخبارها وانشغالاتها وتحركاتها,كلها مرصودة من جميع أفراد هذه القرية,فهذه العولمة سهلت مواكبة تطورات البحث العلمي بواسطة شبكات الاتصال الدولية والبث الالكتروني و الانترنيت, فأصبحت بنوك المعلومات المختلفة و المعلومات الأرشيفية لكل المجالات مفتوحة, وتقدم أكبر الخدمات التي توفرها الانترنيت لاختصار الزمن واقتناء المعلومات التي كان من قبل يصعب الوصول إليها.

فالعالم اليوم يشهد تغيرات و تحولات عميقة في التعريفات المشتركة على مستوى المناطق المختلفة في العالم و إعطاء منشأ و ميلاد تطور العلمانية، الشمولية، التدويل، هذه التطورات العامة بحاجة

إلى متطلبات في مادة المعرفة، وزيادة المعارف سرعة كبيرة في ميدان التعليم العالي.

(Nabil Bouzid, année 2005) (14)

2/ أهم الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية :

تمهيد:

يعتبر استقلال الجزائر بداية للتعليم العالي بالنسبة للجزائريين ، إذ لم ترث الجزائر سوى جامعة الجزائر بعد الاستقلال و التي لم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية (بوفلجة غياث، 1992). (15)

فقد عاشت الجامعة الجزائرية مرحلة ما بعد الاستقلال جو من التململ و التبعية في أشكالها و مضامينها التعليمية، وتميزت بوجه خاص بنظام تعليمي موروث (محمد مدني، 1998).(16) سواء كانت من حيث هياكله و مناهجه و برامجه، فقد ضلت تمارس نشاطها ضمن الهياكل الفرنسية المتروكة.

كل هذا جعل الجامعة الجزائرية تعيش في عالم يكاد يفقدها الأواصر التي تربطها بالمجتمع المحلي مما أفرز بعض التناقضات بداخلها ، وفي علاقاتها بالمؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و تعامل المجتمع معها إذ يمكن تلخيص حركة تطور التعليم العالي في الجزائر في المراحل التالية :

2- 1 المرحلة الأولى: 1962 – 1970:

حيث تأسست أول وزارة للتعليم العالي ، و كانت الدراسة فيها تتوج به بدبلوم الدراسات العليا (DES) أو دبلوم الدراسات المعمقة (DEA) على النحو السائد في النظام الفرنسي أنذاك بالإضافة إلى شهادة الدكتوراه في بعض التخصصات المحدودة بصنفيها (دكتوراه درجة ثالثة ، دكتوراه دولة) (عزي عبد الرحمان ، 1993).(17)

إذ يقول " لعشر " في مؤلفه " L'Algérie réalités, sociales et pouvoir "

"أن النظام التعليمي الجامعي في الجزائر مكلف بتحقيق مشروع أساسي و هو تكوين الأعضاء الذين توضع على عاتقهم مسؤولية إعداد ظروف الإنتاج و الإبداع."

. (laacher.s, 1985). (18)

هذا الدور المنوط بجامعتنا منذ الاستقلال ليومنا هذا جعلها تمر بمراحل مختلفة في إطار إصلاحات متتالية للوصول لجامعة ذات فعالية تتماشى و التطورات الحاصلة في العالم .

2- 2 المرحلة الثانية : 1970– 1980 :

تميزت هذه الفترة بإدخال العديد من التغيرات أو التعديلات داخل الجامعة ، كتقسيم الكليات إلى معاهد و الاعتماد على نظام السداسيات المستقلة و قد استحدثت الشهادات التالية : شهادة الليسانس (4 سنوات) ، شهادات ما بعد التدرج الأول (ماجستير) لمدة سنتين من الدراسة ، ما بعد التدرج الثاني دكتوراه علوم (حوالي 5 سنوات) هذا ما يسمى إصلاح 1971 . (عزي عبد الرحمان، 1993).(19)

وهكذا بدأ مشروع 1971 لإصلاح التعليم العالي ، و إنشاء أول وزارة للتعليم العالي و البحث العلمي ، وهو من أهم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجامعية الجزائرية منذ أكثر من 30 سنة بهدف تكوين الإطارات التي تحتاجها البلاد وفق أسس نابعة من الواقع الجزائري ، و تستجيب للمستجدات التي ظهرت آنذاك نتيجة تطور المجتمعات و اندفاع عجلة التنمية ، واتساع دائرة المعارف ، والمنجزات في شتى الميادين .

كانت نقطة الارتكاز في هذا المشروع تراعي حاجة الوطن للإنسان القادر على الإنتاج من ناحية و على الانصهار في الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي من ناحية آخري .

أما الهدف الرئيسي له فتمثل في ربط الجامعة بالمجتمع و تنميته و الانفتاح على ثقافة العالم وتجاربه (عبد الله ركيبي ،1987). (20)

و يحتوي هذا الإصلاح على جملة من الإجراءات و التعديلات وفق استراتيجيات جديدة لتحقيق أهداف و مبادئ التعليم العالي في الجزائر و المتمثلة في ديمقراطية التعليم ، جزأرة الإطارات ، التعريب ، و ربط الجامعة بالتنمية و سوق العمل .

و تبعا لهذه السياسات و الإجراءات ازداد عدد الطلبة و المؤسسات التي وصلت إلى 6 جامعات و هي : جامعة الجزائر ، وهران ، باب الزوار ، جامعة العلوم و التكنولوجيا بوهران جامعة عنابة ، وعدة مراكز نذكر منها : تلمسان ، البليدة ، تيزي وزو ، سطيف ، سيدي بلعباس ، تيارت ومستغانم .

2- 3 المرحلة الثالثة: بعد 1980:

فقد ظهرت ملامحها عام 1983 و برزت بصورة واضحة جلية عام 1984 و كانت تسعى إلى تحقيق الأهداف التي سطرتها الدولة ، وتتطلع إلى مواكبة التطورات الحاصلة في العالم خاصة المتعلقة بقضايا التعليم العالي ، كذلك التركيز على التخصصات التي يتطلبها سوق العمل و التي تستفيد منها الجزائر في مهامها الخاصة ببناء الاقتصاد الوطني كالتخصصات التكنولوجية و كذلك التقليص من التخصصات التي فيها فائض كالحقوق و الطب... لخلق التوازن (رابح تركي،مرجع سابق 1990).(21)

إذ بدأ التفكير في إدخال التخطيط في نظام التربية و التكوين منذ 1979 ، حيث دعي المؤتمر الرابع لإدخال المنظومة التربوية التكوينية في المخطط الخماسي الأول للتنمية مابين(1980-1984) بسبب النقائص و المشاكل الملاحظة في هذا المجال و عدم تلاؤمه مع الاختيارات السياسية و الثقافية من جهة و مقتضيات التنمية من جهة أخرى .

لقد جاءت الخارطة الجامعية لإتمام ما جاء به إصلاح 1971 الذي تجسد عن عدم تطبيقه فعليا عدة مشكلات ، و لجعل الجامعات الجزائرية مركز للعلم و تجسيد اللامركزية التكوين بتنويع التوزيع الجغرافي للمعاهد ، وتوفير شروط التسيير و الاستغلال العقلاني لها . تجلى ذلك في زيادة عدد المراكز الجامعية و التدفق الهائل للطلبة . و عموما فإن النمو السريع الذي عرفه

التعليم العالي خلال العقدين (70-80) كان يهدف إلى توفير التعليم العالي لأكبر عدد ممكن من الطلبة و العمل على تطوير البحث التقني لإنجاح مخططات التنمية و نشر المعرفة في أوساط المجتمع.

لكن الواقع كشف في المقابل عن تدني النوعية في مقابل الكمية، إضافة إلى ظهور مشكل التوافق بين التكوين و احتياجات التنمية و متطلبات عالم الشغل، ظاهرة بطالة الخريجين نتيجة تشبع القطاع من الإطارات الجامعية. وقد تم تأسيس نظام الدراسات العليا الجاري العمل به حاليا سنة 1987 وفقا للمرسوم رقم 87-70 بتاريخ 17 مارس 1987 . الذي ظهرت بمقتضاه الدراسات العليا نتيجة نمو دراسات التدرج و حاجات قطاع التعليم الأخرى للبحث و التأطير تزامنا مع توفير المؤطرين الذين استفادوا من بعثات التكوين بالخارج (عزي عبد الرحمان، مرجع سابق 1993) .(22).

2- 4 المرحلة الرابعة: 1990-2000:

تعد هذه المرحلة بمرحلة الانفجار المعرفي والمعلوماتي و العولمة بيد أن هذه المرحلة أيضا عرفت فيها الجزائر ظروفا خاصة و اضطرابات سياسية ، انعكست على مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية المزرية التي آلت لها الجزائر آنذاك خلال عشرية بأكملها (إبراهيم توهامي، 2003).(23)

و تعد هذه المرحلة بمرحلة التوجه نحو الاقتصاد الحر و العولمة ، مما دفع بالمنظومة الجامعية و المحيط و ما يحتاجه هذا التوجه من متطلبات و كفاءات و إطارات ، مما أدى إلى إدخال تعديلات على البرامج التكوينية و إعداد الأساتذة و الباحثين (لحسن بو عبد الله , محمد مقداد،1998) .(24)

2- 5 مرحلة الإصلاح التربوي و الجامعي 2001:

أقر مجلس الوزراء مشروع إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر في شهر أفريل 2001 ، وذلك لعجز قطاع التربية و التعليم في الجزائر عن مسايرة التحولات الاجتماعية و الاقتصادية في خضم الخوصصة و السوق الحرة و العولمة .

فقد تم إنشاء لجنة وطنية مكونة من خبراء في الميدان هدفها الوحيد هو إصلاح المنظومة التربوية و قد انبثق عنها عدة لجان منها:

- لجنة إصلاح النصوص القانونية.

- لجنة إصلاح المناهج التربوية.
- لجنة المتابعة و التقويم و التكوين.
- لجنة إصلاح التعليم العالي.

و في ضوء التوجهات العالمية في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و العولمة و السوق الحرة و بصفة خاصة التوجهات العالمية للتعليم العالي، بذلك سعت الجزائر إلى تحسين نوعية التعليم بكل مستوياته الابتدائي، المتوسط و الثانوي وخاصة الجامعي.

إذ انبثقت عنه لجنة إعادة النظر في التعليم الجامعي لربطه بسوق العمل و المتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بغية ضمان أوسع قدر من التوظيف لحملة الشهادات الجامعية و ذلك بتطبيق النظام الجديد – ليسانس – ماستر – دكتوراه – الذي كان هدفه الرئيسي هو ربط الجامعة بالمحيط الخارجي .

2- 6 مرحلة تطبيق نظام " ل.م.د " 2005/2004 :

لمواجهة كل هذه الإختلالات الملاحظة حاليا في نظام التعليم العالي في الجزائر ، و كحل جذري بادرت الجزائر بإصلاح شامل و عميق على مستوى التسيير و مستوى الأداء و مردودية الجامعة الجزائرية يتبنى النظام الجديد و هو نظام " ل.م.د " في التكوين الجامعي و الذي من أهم نهاياته و أهدافه :

- تقديم تكوين يوصي بضمان إدماج مهني أحسن أي ربط التكوين و التشغيل ما بعد التكوين .
- التكوين للجميع و مدى الحياة .
- استقلالية المؤسسات الجامعية.
- انفتاح الجامعة على المحيط.

و هذا ما سنتناوله في الفصل الآتي بكل تفصيل.

- مراجع الفصل -

(1) (3) (16) محمد مدني توفيق : اختيار الفروع في جامعة الجزائر و تمثلات الطلبة تجاه تخصصاتهم رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 1987 – 1988.

(2) نوارة مربوحة : العاملون بالتدريس الجامعي ، أوضاعهم و اتجاهاتهم ، رسالة ماجستير ، معهد علم الاجتماع ، الجزائر ، سنة 1990 .

(4) حسن شحاتة : التعليم الجامعي و التقويم الجامعي بين النظرية و التطبيق ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، مصر، ط1 ، 2001 .

(5) (21) رابح تركي: أصول التربية و التعليم: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (ط2) 1990.

(6) تقرير اليونسكو: " التعليم ذلك الكنز الكامن ", ترجمة جابر عبد الحميد جابر، دار النهضة، دون طبعة، القاهرة سنة 2000.

(7) محمد العوض صلاح الدين : التنمية البشرية و تطوير القدرات و تعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، د.ط، سنة 1993.

(8) حسين عبد الحميد رشوان : العلمانية و العولمة من منظور علم الاجتماع ، مركز الإسكندرية للكتاب ، سنة 2005.

(9) سعيد إسماعيل علي: التعليم الجامعي في الوطن العربي، المكتبة العربية للدراسات التربوية، دار الفكر، القاهرة، مجلد 13، د، س.

(10) غول لخضر : التعليم و استراتجيات التنمية في الجزائر ، دراسة تحليلية نقدية للإصلاحات التربوية و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قسنطينة سنة 2002/2001 .

(11) عبد المالك عبدى ، ملف الجامعة –أي وظيفة و أي دور- مجلة الجامعة ، جيجل ، العدد 10 ، مارس 2008.

(12) وثيقة استشراق مستقبل العمل التربوي في دول الأعضاء بمكتب التربية العربية لدول الخليج ، المملكة العربية السعودية ، سنة 2000.

(13) على القاسم : الجامعة والتنمية ، منشوارت رمسيس الرباط ، العدد 10 ، سنة 2002

(14) Nabil Bouzid : qualité , pertinence et évaluation de l'enseignement , quelques précisions et interrogations, revue des lettres et des Sciences sociales, novembre, année 2005.

(15) بوفلجة غياث : التربية و التكوين بالجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، دون طبعة ، سنة 1992 .

(17) (19) (22) عزي عبد الرحمان : البحث العلمي و الاجتماعي ، بعض الموازنات و الأولويات ، حوليات جامعة الجزائر ، الجزائر ، العدد 7 ، 1993 .

(18) L'aacher.s : L'Algérie réalités sociales et pouvoir, édition L'HARMATTAN.PARIS 1985.

(20) عبد الله ركيبي : التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1985 . حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الأول، الجزائر سنة 1986 – 1987.

(23) إبراهيم توهامي : " أي جامعة تحتاج في ظل عولمة القرن الحادي والعشرون."

(24) لحسن بوعبد الله, محمد مقداد : تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر سنة 1998 .

- الفصل الثالث -

نـظـــــام «ل.م.د" في التعليم العالي:

تمهيد:

1/ تطبيق نظام ل.م.د في أوربا.

1- 1 خصائص نظام ل.م.د .

1- 2 الأهداف الكبرى لنظام ل.م.د .

1- 3 هيكلة التعليم العالي داخل نظام ل.م.د .

1- 4 أبعاد نظام ل.م.د .

1- 5 تطبيق نظام ل.م.د في فرنسا.

1- 5- 1 الأهداف.

1- 5- 2 التحليل.

1- 5- 3 رد فعل المجتمع الجامعي.

2/ **نظام ل.م.د في الجزائر**

2- 1 الوضعية العامة للجامعة الجزائرية قبل الإصلاح.

2- 2 دوافع الإصلاح.

2- 3 التوجيهات الحالية للتعليم العالي و نظام ل.م.د والجامعة الجزائرية.

2- 4 أهداف نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية.

2- 5 تعديل نظام التعليم العالي الكلاسيكي للهيكلة الجديدة ل م د :

2- 6 إيجابيات و سلبيات نظام ل.م.د .

2- 7 توضيحات خاصة للانتقادات الموجهة لنظام ل.م.د .

مراجع الفصل.

نظام " ل.م.د " في التعليم العالي:

تمهيد:

فقبل التطرق إلى هذا النظام الجديد و تبنيه وتطبيقه في الجزائر يجدر بنا التحدث عن هذا النظام و خصوصياته و أصوله و نشأته و تاريخ ظهور هذه(المقاربة) في ميدان إصلاح التعليم العالي و على أهم أهدافه على الصعيد الدولي باعتباره أهم التوجهات العالمية في هذا المجال .

1/ ظهور وتطبيق نظام ل.م.د في أوروبا :

انطلق نظام ل.م.د في 25 ماي 1998 بمناسبة الذكرى 800 لإنشاء جامعة السربون من طرف أربع دول أوروبية كبرى "ألمانيا, انجلترا ، فرنسا و ايطاليا " باقتراح من السيد كلود ألاغر Claude Allègre الوزير الفرنسي للتعليم العالي في حكومة ليونال جوسبان .Lionel Jospin ففي 19 جوان 1999 و في بولون Bologne ايطاليا تم تبنى هذا المشروع (ل.م.د) من طرف 29 وزير أوروبي للتعليم العالي ، وهذا ما يسمى le processus de Bologne(1),(www.orpla.univ.paris8.fr) حيث تم الاعتراف بمنظومة التعليم العالي لأوروبا و إمكانية جذب طلبة دول أخرى نحو هذه القارة مرتبطة مباشرة بوضوح و مقروئية الشهادة المحضرة داخليا و خارجيا ،هذا النمط يعرض طورين رئيسيين متمثلين فيما قبل الليسانس و ما بعدها، لتسهيل عملية المقارنة و المعادلة على المستوى الدولي . « Universalité du diplôme » (عبد الكريم حرز الله, كمال البداري، 2008). (2)

و إنشاء نظام للقرض مثل E.C.T.S والتي تعني نظام تحويل القروض و ترقية الحركية الطلابية و تسهيل الحصول على الشهادات و إلغاء الصعوبات.

ترقية التعاون الأوروبي في مجال تأمين نوعي و كذلك تطوير خصائص و منهجيات المقارنة مع نقل أنظمة التكوين الأوروبي من محيط جامعي يعاني من مشاكل و عدم التناسق فيما بينه إلى محيط جامعي أوروبي متناسق فالخط الرئيسي للتعليم العالي الأوروبي و هي النقطة الأساسية في نظام (ل.م.د) هي التكوين مدى الحياة و universalité du diplôme كونية الشهادات مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي لنظام التأهيل و التشغيل على المستوى الوطني قبل الأوروبي .فتبني هذه الصيغة من أطوار التعليم العالي بأوروبا مطابق للنظام المعمول به في الدول الانجلوساكسونية و المتمثلة في الدرجات 8/5/3 ، والذي يتوج كل منها بشهادة جامعية.

- الطور الأول : بكالوريا + 03 سنوات و يتوج بشهادة الليسانس.

- الطور الثاني : بكالوريا + 05 سنوات و يتوج بشهادة الماستر.
- الطور الثالث : بكالوريا + 08 سنوات و يتوج بشهادة الدكتوراه.

فالطور الأول : أو رقم (3) و ما يعرف به (L) بالليسانس – Licence – فهو يعادل B,A باشلور في الفنون (Bachelort of ART) . و هو الليسانس الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة (أربع سنوات بعد نيل شهادة الباكالوريا) و يتوج بشهادة الليسانس .

و **الطور الثاني** : أو رقم (5) و هو ما يعرف بـ (M) أو (M.A) ماستر في الفنون (MASTER OF ART) و يعادل بكالوريا +05 و يتوج بشهادة الماستر.

الطور الثالث: أو رقم (8) و ما يعرف بـ (D) (Doctorat) وهي دكتوراه في الفلسفة philosophy doctorat.

1- 1 خصائص و أبعاد نظام الـ ل.م.د :

1-1-1 الخصائص السياسية :

بعد سقوط صور برلين ، وتصدع المعسكر الشيوعي و انتهاء الحرب الباردة و ظهور الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تولت هذه الأخيرة قمة العالم على مختلف المستويات و المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية و في جميع الميادين المختلفة و هذا ما يعرف بالعولمة إذ تعتبر ظاهرة العولمة بمثابة تجاوز الأفكار و الخبرات و التكنولوجيات و العلوم في الحدود الجغرافية إلى دول العالم و هذا بفعل تطور وسائل النقل و الاتصال (حجاز مصطفى، 1999). (3)

كما يمكن تعريفها من خلال , أو بواسطة التطور الكبير للمبادلات الاقتصادية و الثقافية و الديموغرافية بين الدول و ساعدت البعض بواسطة التطور السريع لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و بصورة أقل شبكة الانترنيت التي كانت هي الكوكب نسيج كشبة اتصال مبادلات.

(véronique Brouillett, Nicole Fortin, 2004)(4)

إذ نجد أن بعض الدول الأوروبية و الأسيوية ترفض الفكر و الهيمنة الأمريكية ، فدول أوروبا تكتلت و تجمعت في دول السوق الأوروبية ، ووحدت عملتها بالأورو . وفي المجال العسكري نجد الحلف الأطلسي أما في المجال التربوي فنجد هذه الدول الأوروبية سعت إلى توحيد أنظمتها التعليمية و خاصة نظام التعليم العالي بواسطة تبني نظام الـــ "ل.م.د" و تسهيل عملية الحركية للطلبة و الأساتذة الباحثين .

فهدف هذه الخصائص السياسة ومدى تأثيرها على نظام التعليم العالي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تبادل الخبرات و المعارف و التكنولوجيا بين الطلبة و الأساتذة الباحثين و بين المخابر العلمية و الجامعات.

- إزالة الحدود السياسية بين هذه الدول الأوروبية إذ لجأت إلى توحيد أنظمة التعليم العالي و مناهجه مما أدى إلى ظهور نظام (ل.م.د).

- تطبيق كل معاني الديمقراطية و حقوق الإنسان في التعليم بصفة عامة و التعليم العالي بصفة خاصة، وهي ديمقراطية التعليم العالي.

- إدخال مفاهيم سياسية في برامج التكوين و مناهجه التعليمية، حيث تتضمن موضوعات كالسلم العالمي، نزع السلاح، الحفاظ على البيئة و المساواة بين الأجناس، وبين الذكور و الإناث و حماية الضعفاء و الديمقراطية، وحقوق الإنسان بشكل عام. أي التعامل مع الإنسان كإنسان في أي زمان و مكان و في أي وضعية (رشدي أحمد الطعيمة، محمد بن سليمان البندري،2004). (5)

بذلك يمكن القول أنه لا يمكن الفصل بين الخصائص السياسية لأي نظام تعليمي و بقية الخصائص سواء اقتصادية أو اجتماعية و ذلك للتداخل و الارتباط القوي بين بعضهم البعض و خاصة مع التعليم العالي.

2-1-1 الخصائص الاقتصادية:

إن النظام العالمي الجديد الذي يعتمد على اقتصاد السوق الحر الذي يعني تخلي الدولة عن التدخل المباشر في الإنتاج, حيث لم يبقى الصراع على رأس المال أو المواد الخام و ا نما أصبح الصراع على المعرفة لكونها هي التي تصنع القوة و بفضلها توفر المال و تفتح الأسواق بذلك أصبحت المعرفة هي رأس مال الاقتصاد العالمي الجديد و التي تشكل اقتصادا جديدا في مجالاتها و آلياتها و في نظم إنتاج المعرفة الدائمة و المتطورة و نظم التمويل المعرفية و نظم الكوادر البشرية العاملة و الخبيرة لمجال المعرفة و بالتالي أصبحت الجامعة مصنع لإنتاج و تصدير المعرفة (محسن أحمد الخضيري، 2001). (6)

فقد اقتصر دور الدولة على تنظيم ووضع السياسات الاقتصادية و تحديد الإطار التشريعي و القانوني الضامن لحسن قواعد السوق و المؤمن لسلامة النظام النقدي والمالي ، ومن أهم هذه المؤسسات المشرفة على تطبيق الأطر العالمية للاقتصاد كمنظمة التجارة الدولية ، صندوق النقد الدولي ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE و ترتبط تلك الشركات و المنظمات و

الهيئات الدولية و البنوك العالمية بخطوط اتصال سريعة معتمدة على الانترنت و كل ما جلبته الثورة الالكترونية و الاتصالية فهذه الخصائص الاقتصادية المميزة للنظام العالمي الجديد تفرض تحديات جديدة و نوع جديد من السياسات الاقتصادية على التعليم عموما و التعليم العالي خاصة .

إذ يمكن تلخيص مدى تأثير هذه الخصائص على التعليم العالي في عدة محاور أهمها :

- اعتماد سياسة الجودة في الإنتاج بأقل تكلفة حيث ترتبط هذه التحديات بالميزانيات المخصصة للإنفاق على التعليم العالي ، وخاصة مع ما يمليه اقتصاد السوق الحر من ضرورة خفض الدولة لمعونتها بسبب تقلص الدور الاقتصادي لها . لذلك كيف النظام (ل.م.د) لهذا المفهوم في التعليم العالي و هذا عن طريق التكوين الجيد للطالب بخلق نوع من النجاعة و النوعية لخريجيه بذلك تكون مؤسسات التعليم العالي تطبق معايير الجودة لنوعية الخريجين بأقل تكلفة مع تطابقها و عالمية التكوين .

فالتكوين بأقل تكلفة تبلور عن طريق تقليص مدة التكوين، فتطبيق نظام (ل.م.د) في التعليم العالي و ذلك بتقليص عدد سنوات التكوين سواء في الليسانس أو الدراسات العليا بعد التدرج سواء كانت الماستر أو الدكتوراه من أجل تحقيق جودة التكوين و بأقل التكاليف .

فهذه الميزة لم تستثني الطالب فقط و إنما مست الأستاذ الجامعي و هذا من خلال تجميع مختلف التخصصات و الفروع تحت ميدان واحد.

- اعتماد سياسة العرض و الطلب لمؤسسات التعليم العالي في التكوين و ذلك بتدعيم حركة التمهين أي التوافق بين العرض و الطلب وفق متطلبات سوق العمل و تكوين طلبة وفق طلب المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية لمتطلبات البلد . مما جعل هناك جسور في التكوين بين هذه المؤسسات الاقتصادية و الوطنية والدولية و مؤسسات التكوين و التعليم العالي.

- اعتماد سياسة الخوصصة في التكوين لتلبية حاجيات الاقتصاد في التعليم العالي لضمان جودة التكوين و مساهمة هذه المؤسسات في تمويل نفسها و ذلك لتقلص الإعانات و النفقات الحكومية و التي أصبحت ضئيلة عكس ارتفاع عدد الطلبة المسجلين بها مما جعل تمويل مؤسسات التعليم العالي تأخذ أشكالا متعددة لتمويل هذه المؤسسات أهمهما :

- مساهمة الطلبة في تكلفة الدراسة و حقوق التسجيل .

- البحث العلمي و مساهمة المؤسسات الاقتصادية و الإنتاجية في تمويل هذه البحوث و الدراسات.

و بهذا يمكننا القول بأن التعليم العالي يساهم بقوة في التنمية الاقتصادية للمجتمعات و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و يتم هذا من خلال إنتاج يد عاملة مؤهلة في مختلف الميادين و التخصصات و التي تستعمل في مختلف الممارسات المهنية و الاقتصادية و الاجتماعية الفعالة في المجتمع.

3-1-1 الخصائص الاجتماعية:

يعد النظام العالمي الجديد نظام قائم على تحقيق الحريات و تطبيق الديمقراطية ، وظهور بعض الأفكار كفكرة المجتمع المدني العالمي ، الذي من خلال مؤسسات هذا المجتمع وآلياته ، يعمل النظام العالمي الجديد على تحقيق التوازن كسمة لتحقيق استمراريته (لمياء محمد السيد ، 2002). (7)

فإشراك الطلبة و الأساتذة في النقاش في أمور تخص المؤسسات التعليمية و اعتباره عضو فعالا في عملية الإصلاح جعل منهم يشاركون في صنع القرار السياسي و الاجتماعي للمؤسسة التعليم العالي.

ومن خصائص هذا النظام هو توفير ما يتطلبه هذا المجتمع من أفراد و قيم اجتماعية عالمية تجعل منهم يتقبلون العيش المشترك بينهم و إزالة الفروق بين الجنسين الذكر و الأنثى ، أي الرجل و المرأة و إزالة كل الفوارق بينهما في الكفاءة و القدرة و يبدو هذا جليا بين الأشخاص الذين يعملون في الشركات العالمية الكبرى حيث نجد هناك مساواة بين العمال رغم اختلاف جنسياتهم و جنسهم و ثقافاتهم . فمن واجب الجامعة الحالية هو تكوين و تخريج طلاب ذوي كفاءات عالمية يمكن لها العمل في كل الظروف و الأماكن و القدرة على العيش و التعامل مع زملاء من مختلف الثقافات و الأجناس فنظام التعليم العالي الحالي يؤكد على الخصائص الاجتماعية للفرد و التي تكونه و تؤهله للمجتمع عن طريق التبادل الفكري ، الاجتماعي و الثقافي و اللغوي بين الطلبة و الأساتذة و المجتمع المدني و العالمي عن طريق الاحتكاك و الحركية الدائمة للطلبة و الأساتذة بين الدول .

1- 2 الأهداف الكبرى لنظام ل.م.د :

إن اتحاد أوروبا اقتصاديا جعل منها توحد نفسها في جميع المجالات المختلفة منها التربية و التكوين و الذي تسعى من خلاله الوقوف على قمة مجتمع المعرفة في حدود العشرية الأولى

للقرن الحادي و العشرون ، حيث وضعت عدة منهجيات و أنظمة لتحقيق ذلك ومن بين هذه الأنظمة و هو ما يهمنا هو نظام ل.م.د و الذي يسعى إلى:

1-2-1 ترقية النجاعة و النوعية في التكوين :

إذ أن نظام ل.م.د يسعى إلى تحقيق البرامج التكوينية لأنظمة التعليم العالي و البحث العلمي و ذلك بفضل إحداث بعض التغييرات أهمها: (Sybille reichert،2003) (8) .

- تغيير مسارات الدراسة بحيث أصبح مسار أكاديمي ومسار مهني توازيا مع متطلبات المجتمع و عالم الشغل.

- ظهور بعض التخصصات و إلغاء البعض مما أدى إلى تغيير من حيث الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي .

- تقليص الحجم الساعي و مدة التكوين إلى أقل حد ممكن لتقليص الكلفة و عرض المتخرجين بسرعة في سوق العمل.

- التغيير المتواصل و المستمر في المحتويات و برامج التكوين، توازيا مع متطلبات العصر و تغيراته السريعة في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها.

- تشجيع المنافسة بين الجامعات و تشجيع العمل الفردي .

و من أجل تحقيق هذا الهدف دعي الفضاء الأوروبي جميع الجامعات و المؤسسات التعليمية العليا إلى الجدية لتحقيق النجاعة المعرفية و تحسين النوعية الأكاديمية .

2-2-1 ترقية الحركية التمهينية و التكوين مدي الحياة :

إذ من خلال تطبيق نظام ل.م.د تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى خلق فضاء موسع مع المؤسسات العمالية، بحيث تكون محتويات برامج التكوين متجاوبة مع انشغالات المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية، وذلك بواسطة خلق قنوات تسمح بوصول نتائج الأبحاث التي تجريها الجامعة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

رفع الكفاءة المهنية لليد العاملة المتخرجة من الجامعة ، للإجابة على الاهتمامات و الانشغالات لمختلف القطاعات التي يتم تفعيل دور التعليم العالي في سوق العمل .

التكوين مدى الحياة و بذلك يسعى نظام التعليم العالي إلى جعل الفرد المتخرج من الجامعة في اتصال مع التكوين المستمر و ذلك عن طريق الرسكلة و التربص ، والدورات التدريبية ، لمواكبة و استحداث التطورات العلمية و التكنولوجية بصفة مستمرة و متواصلة ، بذلك يكون

نظام ل.م.د نظام مرن و متفتح ومفتوح في كل أطوار الحياة لمواكبة التجديد و العصرنة و إشراك الفاعلين الاقتصاديين و المحترفين من سوق العمل و ممثلين مهنيين في سوق العمل بالمؤسسات الجامعية .

1-2-3 ترقية الحركة الطلابية:

يسعى الفضاء الأوروبي للتعليم العالي إلى إزالة الحدود السياسية بين دولها و لأجل ذلك دعى إلى تسهيل تحويل الطالب من جامعة لأخرى و هذا على المستوى الوطني و الدولي أي داخل أوروبا و خارجها ، وذلك عن طريق توحيد برامج التكوين و التخصصات العلمية و الشهادات المقدمة بالرغم من اختلاف لغاتها و جنسياتها و ذلك من خلال تفعيل و تسهيل الحركية سواء للطلبة أو الأساتذة أو الباحثين و حتى العمال الإداريين .

1-2-4 ترقية البعد الأوروبي في نظام التعليم العالي و البحث العلمي :

فمن خلال الأنظمة التي تعتمدها الدول الأوروبية في التعليم العالي اعتمادها على ترقية البعد الأوروبي و الدعوة إلى القيم السامية و السلام والإنسانية ، عن طريق تقوية المهمة الثقافية و التربوية لمؤسسات التعليم العالي و الجامعات عن طريق ترقية مفاهيم التسامح و احترام الآخر ، السلام ، وحقوق الإنسان ، واحترام المعتقدات ، وحرية التعبير ...

1-2-5 ترقية عالمية التعليم العالي و جذب الطلاب :

فمن خلال توحيد المناهج و الشهادات بين هذه الدول تهدف لتحقيق الكفاءات الأكاديمية و النجاعة العلمية ، وتسهيل الحركية للطلاب فهذا جانب من جوانب جذب الطلبة الأجانب و الأدمغة من كل دول العالم .

1-3 هيكلة التعليم العالي داخل نظام (ل.م.د) :

يعتمد نظام ل.م.د على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل مرحلة منها بشهادة جامعية :

- المرحلة الأولى : بكالوريا + 3 و تتوج بشهادة الليسانس.
- المرحلة الثانية : بكالوريا + 5 و تتوج بشهادة الماستر.
- المرحلة الثالثة : بكالوريا + 8 و تتوج بشهادة الدكتوراه.

و في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية على شكل وحدات تعليمية Unité d'Enseignement (U.E) تجمع في سداسيات لكل مرحلة.

- شهادة الليسانس (ل) :

ومدتها ثلاث سنوات ، وتنظم هذه المرحلة من التكوين في طورين :

- و تشمل على تكوين قاعدي متعدد التخصصات (جذع مشترك Tronc-commun) مدته من سداسي واحد إلى أربع سداسيات وهذا للحصول على المبادئ الأولية للتخصصات المختارة أي لمدة عامين.

و في السنة الثالثة يكون فيها التكوين المتخصص و ينقسم إلى فرعين:

- الفرع الأكاديمي **:** و يتوج بشهادة الليسانس و تسمح لحاملها بمواصلة الدراسات العليا . مباشرة و تكون أكثر طولا و أكثر اختصاصا .

- الفرع المهني: ويتوج بشهادة الليسانس المهنية و تسمح لصاحبها الاندماج المباشر في عالم الشغل، و برامجها تحدد بالتعاون مع القطاع المشغل. مع تحديد التخصصات لكل حرفة . و يتحصل الطلاب على شهادة الليسانس بعد الحصول على 180 رصيد, و ذلك بمعدل 30 رصيد لكل سداسي.

شهادة الماستر(م) :

مدة هذه المرحلة سنتين,و يسمح لكل طالب حاصل على شهادة الليسانس الأكاديمية, والذي تتوفر فيه شروط الالتحاق, كما أنها لا تقصى من التسجيل من هم حائزين على شهادة الليسانس ذات الأبعاد المهنية,إذ يمكنهم العودة إلى الجامعة بعد فترة قصيرة في عالم الشغل.

وتتفرع شهادة الماستر إلى تخصصين :

- تخصص مهني :و ذلك بتأهيل الطالب و توسيع تدريبه مهنيا في مجال اختصاصه مما يؤهله إلى مستويات أعلى من الأداء والمنافسة و يسمى(ماستر مهنى).
- تخصص أكاديمي : ويمتاز هذا التخصص بتأهيل الطالب للبحث العلمي, والذي يؤهله إلى نشاط البحث بالقطاع الجامعي أو الاقتصادي, كما يسمح له بالتسجيل في الدكتوراه.

و يتحصل الطالب على شهادة الماستر بعد الحصول على 120 رصيد, وذلك بمعدل 30 رصيد لكل سداسي بعد شهادة الليسانس.

- شهادة الدكتوراه(د) :

مدة هذا التكوين ثلاث سنوات من خلالها يعمق الباحث معارفه في الاختصاص, والتكوين بالبحث أي تنمية الاستعداد لممارسة البحث والعمل الجماعي, ومن خلالها تقدم مذكرة, أو ما يعرف

برسالة الدكتوراه وللحصول على شهادة الدكتوراه, في فترة ستة سداسيات على الأقل, بعد الماستر(الأكاديمي فقط).

4-1 أبعاد نظام ل.م.د :

لقد غير النظام الجديد المطبق في التعليم العالي الحالي الأوروبي المبادئ التي كان يعتمد عليها في الأنظمة السابقة و هذا من جوانب مختلفة و يتضح ذلك من خلال ما يلي :

1-4-1 **الاعتماد على نظام الوحدات التعليمية :**(9) (Annick Cartron,2002) حيث يقصد بها مجموع من المواد – المقاييس – تختار وفقا لتناسقها و تقاربها ، كما أنها تكون منظمة بطريقة بيداغوجية منسجمة حيث توضع في وحدة تعليمية واحدة ، و هناك ثلاث أنواع و هي :

أ - الوحدة التعليمية الأساسية:

و التي تمثل التعليم الأساسي و الذي لابد للطالب أن يحصل عليه، كما نسميها بوحدة المواد الأساسية.

ب - الوحدة التعليمة الاستكشافية :

و التي تسمح للطالب باكتشاف تخصصات أخرى، و هذا من أجل توسيع الثقافة الجامعية و التي تساعده في حالة إعادة التوجيه، كما يمكن أن نسميها بوحدة إثراء المعارف.

ج - الوحدة التعليمية الأفقية المشتركة:

و تشمل اللغات الأجنبية و الإعلام الآلي ... الخ . كما أنها تسمح باكتساب ثقافة عامة و تقنيات منهجية، و قد سميت أفقية وهذا لأنها تدرس في جميع السنوات، أما المشتركة و هذا لأنها تكون مشتركة بين مختلف التخصصات.

2-4-1 الاعتماد على مبدأ الأرصدة : (www.Edufrance.fr)(10)

هو عبارة عن قيمة تعطى لكل وحدة تعليمية ، كما يمكن أن نعتبر أن الرصيد هو عبارة عن مقياس نستدل عن عمل الطالب (مجهودات خاصة ، تربصات مشروعات ...)

و بما أن كل وحدة تعليمية يكون توقيتها الزمني من 20 إلى 25 ساعة عمل في السداسي فان لكل سداسي يقابله 30 رصيد بمعنى

- للحصول على شهادة الليسانس يجب الحصول على 180 رصيد .
- للحصول على شهادة الماستر يجب الحصول على 120 رصيد .
- للحصول على شهادة الدكتوراه يجب الحصول على 180 رصيد .

4-1 -3 التسيير البيداغوجي و الإداري داخل النظام :(11) (Annick Cartron, réf.Op.cit,)

إن المبادئ التي يعتمد عليها نظام ل.م.د أثناء تسييره البيداغوجي و الإداري و التي تمس : التقييم ، الانتقال ، التعويض ، الاستدراك ، التحويل ، ... الخ ، تختلف عن المبادئ التي كانت مطبقة في النظام الكلاسيكي و هذا من خلال ما يلي :

4-4-1 التـــقـــيـــيـــم:

حيث يكون التقييم في هذا النظام بالطريقة التالية:

أ- تقييم الوحدة التعليمة:

يعد الطالب ناجحا في وحدة تعليمية ما (أساسية، استكشافية أو أفقية) إذا كان معدل مجموع العلامات المحصلة في المواد المكونة لها و المرجحة بمعاملاتها يساوي أو يفوق 20/10.

- كما أن الرصيد المحصل في وحدة تعليمية ما قابل للتحويل إلى مسار تكويني آخر يتضمن تلك الوحدة.

- تكون مراقبة المعارف بشكل متواصل أثناء السداسي (ونقصد بمراقبة المعارف : تقييم العمل الشخصي TP, TD, ، مشاريع ، تربصات ، تقرير ....) و في نهاية السداسي يكون اختبار نهائي و هذا لكل وحدة تعليمية.

- تنظم دورتين لكل سداسي.

- في حالة عدم اكتساب وحدة تعليمية يجب على الطالب دخول دورة الاستدراك و التي تكون في شهر سبتمبر.

ب - الانـــتـــقـــال:

و يكون الانتقال في هذا النظام بالطريقة التالية :

- إذا تحصل الطالب على 60 رصيد في السنة الأولى فإنه يمكن أن ينتقل إلى السنة الثانية، وهكذا دواليك إلى غاية الوصول إلى السنة الثالثة.

- يمكن للطالب أن ينتقل من السنة الأولى إلى السنة الثانية، ومن السنة الثانية إلى الثالثة رغم عدم اكتسابه لوحدة تعليمية، حيث تبقى هذه الوحدة مدانة عليه في السنة الموالية للمرة الأخيرة.

- يسمح للطالب المتحصل على 50% من الأرصدة الخاصة بالسنة الأولى ، أي 30 رصيد بالانتقال إلى السنة الثانية ، بشرط موافقة الفريق البيداغوجي .

- يسمح للطالب المتحصل على 80 % من الأرصدة الخاصة بالسنة الأولى و الثانية أي 96 رصيدا بالانتقال إلى السنة الثالثة ، بشرط موافقة الفريق البيداغوجي .

ج - التـــعـــويـــض:

و يتم اللجوء إلى هذا المبدأ في حالة ما إذا كان الطالب لم يكتسب وحداته التعليمية، حيث يتم بطريقتين إما:

- التعويض الداخلي: ويكون بين مقاييس وحدة تعليمية واحدة.
- التعويض الخارجي: و يكون بين الوحدات التعليمية.

د- التـــحـــويـــل:

حيث يمكن للطالب أن يغير توجيهه الأولي، أو أن يغير الجامعة، وهذا على المستوى الوطني أو الدولي مع احتفاظه بأرصدة الوحدات التعليمية المكتسبة و المشتركة في تخصصات أخرى، ويتم هذا بواسطة معابر أو جسور تكون موجودة بين مختلف التخصصات.

5-1 تطبيق نظام ل م د في فرنسا:

إن إصلاح النظام التربوي في فرنسا " ل م د " يضم التطبيق على النظام الفرنسي للتعليم العالي المرسوم MENS0200157 D للتكوين الفضاء الأوروبي للتعليم العالي المسمى " نظام بولون processus de Bologne "

هذا النظام الذي بدأ في 1998. جاء ليغير النظام الدراسي الذي كان معمول به 1/2 + 1/1 + 3 المستخلص من مشروع فوشيه« plan Fouchet » لسنة 1966 على الشكل التالي 3 / 2 / 3.إن المرسوم 2002 / 482 لــ 8 أفريل 2002,يحدد الشروط التنظيمية و يضم القوانين التعديلية لتطبيق على النظام الفرنسي للتعليم العالي لهدف ضمان الانتقال من النظام الموجود إلى النظام الحديث في مجال الفضاء الأوروبي للتعليم العالي .

فهذا القانون يوضح ما يلي :

هذا القانون له هدف واحد هو تحديد مميزات هذا النظام على المستوى الوطني, داخل الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، كما كان مقرر من جهة.في تصريح السربون (25ماي 1998),تصريح بولون (19 جوان 1999) وقمة براغ (19 ماي 2001) و من جهة أخرى قرارات الاتحاد الأوروبي وخاصة قرار رقم: 253/2000/CE للبرلمان الأوروبي في 24جانفي2000 النى يضم المرحلة الثانية لتطبيق هذا النظام الجديد في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي" Socrates "

إن قانون N ° 2006-450 du 18 avril 2006 لنظام البحث و قانون N° 2007-1199 du 10 aout 2007 الذي بنص على الحريات و المسؤوليات للجامعات ، أضيفت إلى المنتديات الثلاثة للقطاع العام للتعليم العالي و إلى المهمات الأربع الأساسية للتعليم العالي المنبثقة من قانون Savary لبناء الفضاء الأوروبي للتعليم العالي والبحث العلمي فمن خلال قانون N° 2002.482 الجوانب الأساسية لتطبيق هذا النظام وطنيا:

- هندسة الدراسات تتركز على ثلاث رتب جامعية (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه)
- تنظيم الدراسات يتركز على نظام السياسات و الوحدات الدراسية
- القيام بتطبيق النظام الأوروبي لوحدات التعليم Capitalisable تجمع و تتحول Transférable المعروف بالنظام الأوروبي للوحدات système européen de crédit (ECTS)
- إنشاء ملحق لتعيين الشهادات يسمى supplément au diplôme لضمان في أيطار المرونة و الحركية العالمية mobilité internationale ، لتسهيل عملية مقروئية المعارف و التكوينات المكتسبة .

1-5-1 الأهـــداف:

حدد لهذا النظام الجديد الذي طبقته فرنسا سبعة أهداف حددها هذا القانون:

- تنظيم عرض التكوين نحو« parcours types de formations » مجموع و متناسق لضمان الوحدات التعليمية لضمان تطور البيداغوجي لتحضير الشهادات الوطنية .
- L'intégration على أساس الاحتياج لجميع الشعب التكوينية و تسهيل و تنويع و تحسين النوعية البيداغوجية للتكوين والإعلام و التوجيه و مرافقة الطالب في اختيار الشعب.
- تطويرالتمهين و تسهيل الدراسات العليا للاستجابة للتكوين المتواصل بالشهاداتformation continue diplomante . و تفضيل تقييم التكوين المكتسب للخبرات مع الأخذ بعين الاعتبار للمحيط الاقتصادي و الاجتماعي .
- تشجيع الحركية" mobilité" للإكثار من الحيوية للتكوين الجامعي الفرنسي في الخارج مع الأخذ بعين الاعتبار لشرعية لمراحل التكوين المكتسبة خاصة في الخارج (L'intégration des Compétences transversales, إدماج اكتساب للكفاءات العرضية . مثل اللغات الحية الأجنبية و الوسائل الإعلامية.

- تسهيل و إنشاء التعليم عن طريق الذي يعتمد على تكنولوجيا الإعلام communication وتحسين و تطوير التعليم عن بعد .

ما هي الوحدات التعليمة و القروض الأوروبية Crédits européen :

كل وحدة للتعليم لها قيمة محددة في القروض الأوربية بموازاة التعليم المحدد لها. و عدد القروض لكل وحدة تعليم يحدد على أساس كل الأعمال الذي قام بها الطالب ، وخاصة العمل الشخصي ، كالتربصات ـ و المذكرات و المشاريع و أعمال آخري ، ولضمان "comparaison" المقارنة و" transfert" وتحويل مضمون التكوين في الفضاء الأوروبي .أي أن هناك مرجع موحد référence commune الذي يطابق الحصول على 180قرض, للحصول على الليسانس و 300 قرض للحصول على الماستر. هذا المرجع لتسهيل عملية تحديد قيمة القروض لجميع الشهادات تأخذ القروض بشرط تثبيت الشروط المحددة عن طريق الامتحانات و تقييم المعارف والمكتسبات لكل نوع من الدراسات.

2-5-1 تـــحـــــلـــيـــل:

فيما يخص تنظيم الشهادات certification فإن إصلاح ل. م .د يتركز على:

- الرجوع إلى مبدأ (grade universitaire) الرتبة الجامعية MENSO100156D المستخلصة من قانون 17 مارس 1808 و التي تخلت عنها شيئا فشيئا بعد إدخال الشهادات الوطنية و التي كانت مقرونة بالدرجات.

- إنشاء درجة جديدة إضافية : درجة الماستر

- الأخذ بعين الاعتبار لليسانس على حساب DEUG و Maîtrise

Doctorat (>3)	**Doctorat (>3)**
DEA-DESS (1)	**Master (2)**
Maîtrise (1)	
Licence (3)	**Licence (1)**
DEUG (2)	

- Fouchet 1966 .

جدول رقم (01) يمثل نظام التعليم العالي في فرنسا

إن تكوين الدراسات في فرنسا تتمركز على ثلاث محاور :

- الليسانس: 3 سنوات – 180 قرض crédits ECTS.

- الماستر : 2 سنوات – 120 قرض crédits ECTS أي 300 قرض مجموعة بالليسانس و الماستر .

- الدكتوراه: نأخذ بعد تحضير مذكرة الدكتوراه على الأقل لمدة سنتين أو ثلاث تسجيلات و مناقشة رسالة الدكتوراه.

3-5-1 رد فعل للمجتمع الجامعي :

إن هذا الإصلاح ووجه من طرف الجامعيين و الطلبة فإذا كان معظمهم يتطلعون إلى شهادات فرنسية معترف بها في باقي الدول الأوروبية فإن طرق و كيفية تطبيقه خاصة, بفرنسا هي التي كانت يوجه لها الانتقادات .

فرغم التطبيق شيئا فشيئا (progressif) للجامعات الفرنسية لهذا الانتظام الجديد ، هناك بعض النقاط التي كانت تقلق بعض الجامعيين إلى حد الوصول إلى الرفض من قبل الطلبة و الأساتذة مما أدى إلى (الإضرابات ومظاهرات وغيرها. Manifestation، blocage ، conseil d'administration d'université) و هذا راجع إلى :

- صعوبة الانتقال من التعليم التقليدي إلى النظام الجديد (سداسيين تضامنيين بينهم). مع عدم تضامن هذا السداسيين (الذي في بعض الأحيان يسمح للطالب بالانتقال إلى السنة الموالية دون تقييم السداسيين)
- إلى مصير الأنظمة البينية niveaux intermédiaires الموجودة على المدى الطويل Dut, Deug , Maîtrise لذلك فإن النظام القديم وجب الحفاظ عليه لعدة سنوات من أجل الوصول إلى الانتقال النهائي إلى النظام الجديد.
- طريقة الامتحانات التي لم تجعل من بعض مكتسبات الطالب اجبارية (مثل الامتحانات التعويضية و الاستدراك) التي من المحتمل التي تزيد من الفشل الدراسي الذي بعد من أعلى النسب في أوروبا .
- نهاية الإطار الوطني للشهادات ، مما يؤدي إلى ارتفاع الفرو قات بين الجامعات و بين الطلاب, ارتفاع مصاريف التسجيل ، الانتماء الجديد للدخول إلى الماستر و جعل المنافسة بين فروع التكوين .

- سياسة التقشف المادي لتطبيق هذا الإصلاح الذي يتماشى مع تطبيق هذا النظام الجديد و الذي يطلب دائما بدون إضافات مادية إضافية إلى خلق سنوات جديدة للدراسة للوصول إلى مستوى النظام الجديد.

2/ نظام ل.م.د في الجزائر :

1-2 الوضعية العامة للجامعة الجزائرية قبل الاصطلاح :

يعاني النظام التربوي للتعليم العالي في الجزائر من عدة نقائص من عدة نواحي على الرغم المجهودات و التغييرات التي حصلت منذ الاستقلال إلى غاية الإصلاح الأخير و تبنى نظام ل.م.د فمن بين هذه النقائص التي يمكن تلخيصها في ثلاث محاور هي:

أ - الاستقبال، التوجيه و تدرج الطلبة: التوجيه المركزي للدخول إلى الجامعة لم يعد مجديا إذا أدى إلى ارتفاع عملية الرسوب و مكوث الطالب لمدة طويلة في الجامعة . و صعوبة نظام التدرج السنوي الذي هو غير ملائم مع قدرات الطالب ، صعوبة تطبيق البرامج التعليمية بسبب نظام التقييم غير الملائم، محدودية عروض التكوين عند التسجيل بالجامعة التي لا تتناسب مع شعب الباكالوريا ، وعدم تناسق الكثير من التخصصات مع شعب الباكالوريا .

ب - الهيكلة و تسيير التعليم :

فالهيكلة كانت أحادية و التكوينات ضيقة المجال ولا تعطي آفاق مستقبلية ، التسيير غير الناجح و المحكم للوقت البيداغوجي و كمية الامتحانات التي تأخذ فترة طويلة من تكوين الطالب و ترهص و تعرقل مجهود الطالب الفردي و تنقص من الوقت المخصص للتكوين و تقييمه .

ج - التأطير و التأهيل المهني :

هجرة العدد الكبير من الأساتذة و الباحثين ، وتخرج العدد القليل في الدراسات بعد التدرج أدى إلى نقص في التأطير ، التكوينات الأحادية التخصص و قصر مدة هذا التكوين لا تسمح بحيازة ثقافة و تكوين متنوع مما يؤدي عدم تأقلم مع الحياة المهنية .

فهذا ما يمكن تلخيصه من تقييم للنظام القديم المعتمد في الجامعة الجزائرية ، لذلك أصبح من الواضح أن الإصلاحات الجديدة التي تبنتها المنظومة التربوية للجامعة الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المحاور الثلاثة في إصلاحاتها الجديدة .

2-2 دوافع الإصلاح:

إن التزايد الكمي و السريع الذي عرفته الجامعات الجزائرية من حيث التعدادات الطلابية تسبب في العديد من الإختلالات العميقة ، كما أن الطابع الأكاديمي للدراسات بالجامعة لا يستجيب لأهداف التنمية و كذلك لا يتلاءم و التغيرات التي عرفتها بلادنا على كل المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا السياسية و الثقافية ، إذ أصبحت تبدوا و كأنها غير قادرة على أن تستجيب للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور السريع الذي لا سابق له في مجالات التكنولوجيا و العولمة و الاقتصاد و الاتصال ...

فمجمل الإختلالات و الضغوطات التي تواجهها الجامعة الجزائرية أصبحت تفرض ضرورة إيجاد حل أو محاولة إخراج هذه الأخيرة من الوضعية التي تمر بها و هذا بالرجوع إلى المقاييس العالمية في تنظيم مؤسسات التعليم العالي و كذلك وفق إستراتيجية سليمة تسعى إلى تطوير الجامعة الجزائرية . حيث أصبح على الجامعة الجزائرية اليوم بذل جهد كبير و ضروري للتكيف مع التغيرات العديدة و العميقة التي طرأت على محيطها، و رفع التحديات الجديدة الناجمة عنها و التي نذكر منها ديمقراطية التعليم على الصعيد السياسي و العولمة على الصعيد الاقتصادي و بروز مجتمع المعرفة على صعيد المعارف و المهارات .

كل هذا بتوفير الإمكانيات البيداغوجية و العلمية و البشرية و المادية و الهيكلية، التي تسمح لها بالاستجابة إلى تطلعات المجتمع و في نفس الوقت ملائم نظام التعليم العالي وفق المعايير و الأنظمة العالمية. (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي،2004).(12)

فقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم العالي في تقريرها النهائي نقائص نظام التعليم العالي و كذا مجموع التوصيات التي ينبغي آخذها بعين الاعتبار لتمكين الجامعة من تأدية لدورها كما ينبغي أن تكون عليه في عملية التنمية التي تخوضها بلادنا و أن تكيف نظامها التعليمي و التكويني مع متطلباته .

و قد صادق مجلس الوزراء المنعقد يوم 30 أفريل 2002 على مخطط لوضع توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التعليم العالي موضع التنفيذ ، و بناءا على هذا تبنت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي إستراتيجية لتطوير هذا القطاع في السنوات العشر القادمة و تمثلت في اقتراح هيكلة جديدة للتعليم العالي .

اعتمدت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر على هذه الهيكلة اعتقادا منها بأنه هو الحل في إخراج الجامعة الجزائرية من الصعوبات التي تواجهها و هذا لأنه يحتوي على توجهات و أبعاد و أهداف ما يجعلها ترفع التحدي و أن تكون كمثيلاتها من جامعات العالم .و قد عرض مشروع الإصلاح هذا طوال السنة 2004/2003 ليكون موضوع تفكير معمق ساهمت فيه عدة أفواج عمل مكونة من خبراء و جامعيين. حيث أفضت أعمال هذه الأفواج إلى اقتراح نموذج تكوين يرتكز على ثلاثة أطوار هي:

- بكالوريا + 03 سنوات = الليسانس .
- بكالوريا + 05 سنوات = الماستر .
- بكالوريا + 08 سنوات = الدكتوراه .

إذ لم يكن هذا الإصلاح غاية في حد ذاته ، بل هو استجابة لما ينتظره المجتمع و يطمح إليه ، فإنه من شأنه أن يدعم طابع المرفق العام للمؤسسة الجامعية و يحفظ ديمقراطية التعليم العالي و يسمح للجامعة الجزائرية بضمان تكوين نوعي يستجيب للمقاييس الدولية و يسهل اندماج مؤسسات التعليم العالي في محيطها الاجتماعي و الاقتصادي و يؤسس التكوين المتواصل (التكوين مدى الحياة) لتمكين خريجي التعليم العالي من التكيف مع التطورات المستمرة للحرف و تطوير الآليات التي تعين على التكوين الذات. (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، مرجع سابق).(13)

تلك هي أهم مرامي مشروع الإصلاح الذي يضع الطالب في قالب اهتمامه ، إذ أن هدفه الأسمى هو رفع حظوظ نجاح هذا الأخير أعلى مستوياتها ، في التخصص الذي يكون قد اختاره وهو على معرفة من قدراته الفردية و إمكاناته الشخصية و تمكينه من التفتح الكامل لشخصيته .

و لقد اتخذت لهذا الغرض إجراءات تنظيمية و هيكلية و بيداغوجية ، و كذلك تم توسيع رقعة التشاور حول هذا الملف إلى كل الأطراف المعنية كما تم إنشاء خلايا مكلفة بمتابعة الإصلاح و فرق بيداغوجية و هذا من أجل آن تتخذ التدابير اللازمة و المتعلقة بعرض ملامح التكوين الجديدة.

و قد كان البدء في عملية هذا بفتح مسارات جديدة للتكوين من نمط بكالوريا + 03 سنوات (الليسانس) ابتداء من الدخول الجامعي 2005/2004 .

3-2 التوجهات الحالية للتعليم العالي و نظام ل.م.د بالجامعة الجزائرية:

إن الجامعة الجزائرية اليوم مدعوة إلى التكيف مع اقتصاد السوق و مع التحولات العالمية المختلفة و التغيرات التي تجري في المجتمع ، هذه الأخيرة التي مست مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية ، إضافة إلى ذلك فهي اليوم مجبرة على التكيف مع المتطلبات الجديدة المفروضة من طرف التقدم السريع للمعارف العلمية و التكنولوجيا الحاصلة على المستوى الدولي .

إذ يتوجب على الجامعة الجزائرية ، أن تقوم بمراجعة جوهرية لنظام التكوين والبرامج مع إعادة النظر في الأهداف و ذلك بربط انشغال المؤسسات الاقتصادية ومتطلباتها ككل بالتكوين الجامعي.

1-2-2 التوجه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على التعليم العالي :

إن توجه البلاد نحو اقتصاد السوق ألزم على الجامعة كإحدى مؤسسات هذا المجتمع أن تخضع هي الأخرى لمنطق هذا الاقتصاد الحر ، و يتجلى هذا الخضوع من خلال إدخال العديد من المصطلحات الاقتصادية و الليبرالية و تطبيق بعض المفاهيم والقواعد الاقتصادية في المنظومة التربوية لاسيما في التعليم العالي ، إذ نجد من أهم التأثيرات الاقتصادية على التعليم العالي ما يلي :

أ- النجاعة و النوعية :

بما أن تطبيق نظام ل.م.د هو أحد الإصلاحات الحالية على التعليم العالي في الجزائر فإنه يرتكز على أن تعتمد الجامعة الجزائرية في بنائها على سياق اقتصاد السوق مع التركيز على الاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد ، و كذلك التركيز على التوجهات العالمية للتعليم العالي في سياق العولمة و المقاييس الدولية . (14)(Nabil Bouzid , 2005)

حيث أصبحت اليوم النوعية في التكوين من بين أهم الأهداف التي تسعى الجامعة الجزائرية لتحقيقها و ذلك من خلال إعادة النظر في نمط التكوين الجامعي بصفة عامة.

أ-1 البرامج التكوينية: إذ يجب أن تستجيب هذه الأخيرة لعدد من المقاييس منها:

- محاولة تلبية الحاجيات الأولوية للمجتمع.
- محاولة إكساب الطلبة للكفاءات اللازمة قصد دمجهم في سوق العمل.

- مسايرة التطورات و التغيرات الحاصلة في جميع المجالات سواء على المستوى الوطني أو الدولي .

أ- 2 من خلال إعادة تنظيم الهيكلة و المسارات الدراسية في الجامعة:

خاصة بعد تطبيق ل.م.د شرعت الجامعة الجزائرية إلى إعادة تنظيم شامل و عميق للهيكلة و المسارات الدراسية في التعليم العالي و هذا بغية تلبية المتطلبات المتنوعة لطلابها إذ نجد أن من أهم المميزات الرئيسية لهذا النظام الجديد هو هيكلة البرامج على شكل وحدات تعليمية استكشافية ، أفقية ، أساسية ، عوضا عن نمط المقاييس التي كانت تتبع في النظام الكلاسيكي, كذلك تقسيم المسارات الدراسية إلى مهنية و أكاديمية هذا جعل من شأنه أن يلبي رغبة الطلبة خاصة منهم الذين لديهم توجهات مهنية ، و في نفس الوقت يخدم مؤسسات المجتمع المختلفة و هذا من خلال تكوين يد عاملة مؤهلة و إكسابهم مهارات و كفاءات تخدم تلك المؤسسات .

أ- 3 كذلك الاعتماد على نظام التقييم و الانتقال و الذي يتميز بالمرونة أكثر من النظام الكلاسيكي هذا الذي يسمح بفرص اكبر لنجاح الطالب .

أ- 4 الاعتماد على الوسائل الديداكتيكية الحديثة والحث على استعمالها في العملية التكوينية.

ب- تتجير و تسليع التعليم العالي :

ضمن هذا الاتجاه الدولي فقد سعت الجزائر إلى إيجاد صيغ جديدة ذو الطابع الخاص و هذا من خلال:

- مساهمة الطلبة في تكلفة دراستهم بدفع تكاليف جزئية أو كلية للدارسة .

و إن خوصصة التعليم العالي من شأنها أن تساهم و تنوع من مصادر التمويل في التعليم العالي .

كذلك سعت الجامعة الجزائرية في هذا الوجه إلى خوصصة البحث العلمي و هذا من خلال ربط علاقات و خلق تعاون بين مخابر البحث الجامعية و بعض مؤسسات المجتمع .

و إن خوصصة التعليم العالي تهدف إلى :

- رفع من نسب الجودة و نجاعة التكوين و بالتالي محاولة تكوين النخبة .

- تكوين الطلبة حسب الطلب أي حسب ما تحتاجه مؤسسات المجتمع هذا من شأنه أن يساهم في انفتاح الجامعة على محيطها ، و يكون هذا في المعاهد و المدارس المتخصصة مثل " المعهد العالي للتسيير و التخطيط " و المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات المهندس " حيث يقوم

المتعلمون بدفع تكاليف الدراسة . (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مديرية التعليم و التكوين، مرجع سابق).(15)

و هذه الأنماط التعليمية تعتبر كشكل من أشكال خوصصة التعليم العالي .

ج- تمويل التعليم العالي:

إن التوجهات الحالية للجامعة الجزائرية في هذه المجال تتطلب الاستعمال العقلاني لموارد القطاع ثم تنويع مصادر التمويل و هذا عن طريق :

- مراجعة البنية العامة للتعليم العالي التي من شأنها أن تساهم في الاقتصاد .
- تعديل مسار التكوين و توزيع التوقيت البيداغوجي .
- التحديد الأحسن للمقاييس المساعدة للطالب .
- لكن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلا أن الإمكانيات المالية للبلاد لم تغطي الطلبات الاجتماعية المتزايدة للتكوين العالي إذ من بين المشاكل التي تساهم في صعوبة التمويل نذكر ما يلي : (16).(Nabil Bouzid, 2005)
- الخيارات الأخرى للدولة كالتربية الأساسية ، البنى التحتية العمومية ، الصحة ، مكافحة الفقر ... الخ .
- نقص في انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي الوطني و الدولي و الذي هدفه تنويع مصادر التمويل .
- مجانية التعليم الجامعي في غياب سياسة ترتكز على مساهمة الطلبة في دفع تكاليف التعليم.
- مشكلة التحجيم: الذي يعتبر حسب العديد من المصادر كأحد أكبر المشاكل التي تساهم في صعوبة تمويل التعليم العالي لا على الصعيد الوطني فقط، بل على الصعيد الدولي أيضا.

د- التعاون مع المنظمات العلمية العالمية :

تجسد هذا التعاون من خلال مرافقة الدول الأوروبية في الإصلاحات التي يقوم بها القائمون على إصلاح التعليم العالي في الجزائر ، كما أمكن هذا التعاون من إعادة تصميم و تنظيم هيكلة الدراسة بالمؤسسات الجامعية (تطبيق نظام LMD) ، و تهيئة البرامج من خلال إضفاء الطابع التمهيني على المسارات الدراسية ، و خلق شعب تكوينية جديدة ذات علاقة وطيدة بالمناخ الاجتماعي – الاقتصادي .

إضافة إلى ذلك و في مجال البحث العلمي فقد تم عقد اتفاقيات للتعاون مثل:

مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي و التكنولوجي ، الوكالة الجامعية الفرانكفونية ... الخ.

2-2-2 **التوجه نحو تنويع ملامح التكوين :**

قبل الحديث عن هذا التوجه هناك توجها آخر لابد من التطرق إليه و هو الرغبة في رفع نسبة التعليم العالي بين أفراد المجتمع الجزائري ، و في إطار التعليم العالي للجميع ، حيث تطمح الوزارة الوصية إلى بلوغ مليون و نصف المليون طالب في حدود عام 2010 .

ولتحقيق هذا الهدف تم اعتماد نظام الهيكلة الجديدة للتعليم العالي إلا وهو نظام LMD (ليسانس ، الماستر ، الدكتوراه) وفق (المنشور الوزاري، 2004).(17)

و يتضمن هيكلة التعليم العالي به في ثلاثة أطوار تعليمية:

- **الطور الأول :** مدته 03 سنوات بعد الباكالوريا و يتوج بشهادة الليسانس .

و يسمح هذا الطور القصير للخريج بالاندماج المهني ، أو متابعة التكوين أي الانتقال إلى طور الماستر .

- **الطور الثاني :** مدته خمس سنوات يتوج بشهادة الماستر .

يسمح هذا التكوين بمتابعة التكوين الأساسي أي متابعة التكوين إلى الدكتوراه أو التوجه نحو النشاط المهني.

- **الطور الثالث :** مدته ثماني سنوات بعد شهادة الباكالوريا يتوج بشهادة الدكتوراه .

و يهدف إلى تعميق المعارف في الاختصاص ، وتكوين عن طريق البحث .

كما جاء هذا الملمح لتحقيق هدف حفظ ديمقراطية التعليم العالي ، كما يسعى إلى تحقيق و ضمان تكوين نوعي يستجيب إلى المقاييس الدولية و يسهل اندماج مؤسسات التعليم العالي في محيطها الاجتماعي و الاقتصادي و تحقيق تكوين مدى الحياة و هذا لتمكين خريجي التعليم العالي من التكيف مع التطورات المستمرة للعمل و تطوير الآليات التي تعين على التكوين الذاتي .

هي تلك أهم مرامي هذا النظام الذي من شأنه إرساء قواعد ترقية " بيداغوجيا النجاح " و تقليص الإخفاق الجامعي و التسرب و ستمكن تبعا لذلك من رفع مستوى الأداء لمنظومة التعليم العالي .

كذلك من أجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نظام التكوين عن بعد و التعليم مدى الحياة و الجامعة الافتراضية ، إذ يعد هذا النوع من التكوينات عنصرا حيويا في الجامعة الجزائرية من أجل توفير الشروط الملائمة لحل و لو جزئيا الأزمة الحادة التي تمر بها الجامعة منذ سنوات .

و يمكن أن تساهم التطورات التكنولوجية الجديدة في الاتصال السلكي و اللاسلكي و عبر الإعلام الآلي و الانترنت في تحسين نوعية التكوين بجعل الكفاءات الجامعية أكثر مرودية لاسيما في الميادين التي تعرف فيها عجزا خطيرا ، وكذلك في جعل ديمقراطية الالتحاق بالجامعة كبير

(وزارة التعليم العالي ، مديرية التعليم و التكوين ، مرجع سابق).(18)

و كذلك بالاستعمال الأفضل لمصادر التوثيق و الأعمال العلمية و الوطنية و الدولية و لهذا الغرض أنشأت اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي وفقا للقرار وزاري رقم 77 المؤرخ في 01 جويلية 2004 .

كذلك التوجه نحو التمهين و التكوين و هذا من خلال القضاء على التخصصات الأكاديمية و الموروثة عن الحقبة الاستعمارية و التي لا تستجيب للأهداف النموذجية للتنمية الاقتصادية المعلن عنها .

كذلك يبرز التوجه نحو التمهين في التكوين من خلال إنشاء و استحداث شهادات مهنية خاصة مثل نظام LMD (ليسانس مهني ، ماستر مهني) كما يظهر كذلك من التوجه نحو أنواع التكوين التي تضمن التكيف مع سوق العمل و المهن المتغيرة باستمرار . إضافة إلى تكييف البرامج التكوينية مع حركة التمهين السائدة في مختلف الأنظمة التعليمية العالمية .

3-2-2 التوجه نحو تغيير البني الكبرى للتعليم العالي :

تتمثل هذه الخطوة في عملية توحيد مسارات التكوين من خلال تنظيم هرم الشهادات و نظام انتقائي .

كذلك مس هذا التوجه البني العامة للتعليم العالي، حيث يسود الآن انتقاد آخر بضرورة إنشاء مدارس كبرى و تحديث الموجودة منها، و وضعها تحت الوصاية المزدوجة (التعليم العالي و القطاع المعني المباشر بالاختصاص). كما تخص هذه المدارس بالتكفل بأفضل الطاقات على المستوى المحلي ، خاصة النجباء في شهادة الباكالوريا .

إضافة إلى هذا فقد تم الاعتماد على مبدأين رئيسيين لتنظيم التعليم العالي و هما:

- مبدأ الفرع المنضبط :

الذي يهدف إلى توجيه الطالب نحو معرفة تخصصه، ويبقى هدف التعليم الجامعي الأكاديمي بصفة عامة هو التحكم في التخصص.

- مبدأ الفرع الوظيفي :

و غايته السماح للطالب بتأدية مهمة معينة في المجتمع . و هي مهمة تستلزم اكتساب معارف و مهارات مستمدة من عدة تخصصات و يعتبر التصور الأكثر وظيفة للفروع الوظيفية بصفة عامة متعدد التخصصات و أكثر تطورا لأنه يخضع بصفة كبيرة إلى التغيرات التي تؤثر على مضمون العمل حيث يكون فيه التعليم تطبيقا أو تقنيا .

4-2-2 توجهات الجامعة الجزائرية بخصوص البحث العلمي :

يعرف البحث العلمي على انه : **"** عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص أو عدة ، و هذا الأخير يسمى باحث من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث و هذا بإتباع طريقة علمية تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة أو نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة و التي تسمى نتائج البحث **"**

و للبحث العلمي شروط عديدة منها :

- توفير العلماء و المجربين الذين مارسوا البحث العلمي و اعتمدوا عليه.
- توفير المخابر و الأجهزة الحديثة و اللازمة.
- توفر مراجع البحث و المجلات العلمية و المنشورات و المكتبات .
- توفير المناخ العلمي المناسب لمساعدة الباحثين على الإبداع و الإنتاج .
- عقد المؤتمرات و الندوات العلمية .
- وضع خطط تكميلية للبحوث و الدراسات العلمية التي تجريها الجامعة في خدمة قضايا المجتمع.

و بالتالي يعتبر البحث العلمي احد الوظائف الأساسية التي يستند إليها التعليم الجامعي المعاصر ، فالجامعة تعمل على تنمية المعرفة و إنماءها و تطويرها من خلال أنشطة البحث العلمي ، بمعنى أن مضمون البرامج و الدروس يجب أن يكون حديثا و أن يكون على اطلاع مستمر بالمعارف الحديثة من أجل مواكبة النتائج الحديثة للبحث العلمي و يتم هذا عن طريق توفير المناخ العلمي للبحث وما ستلزمه من معدات و أجهزة و كتب و مراجع و تسخيرها لكل من الأساتذة و الطلبة على حد السواء . (سعيد التل، 1997).(20)

و عليه فإن البحث و الإبداع تكملة هامة لنشاط التعليم، و في هذا الصدد فإنها تشكل إحدى المكونات الحيوية لمهام الجامعة.

و إذا ما كانت برامج ذات أولوية تستدعي عناية خاصة لأنها تقرر مستقبل البلاد (مصادر المياه ، بيوتكنولوجي ، التصحر و حماية البيئة ... الخ) فإنه لا يخفى على احد أن تنوع مواضيع البحث تشكل إثراء لمختلف فضاءات و قضايا المجتمع .

أما في الجزائر فتعهد مسؤولية البحث العلمي إلى الجامعات و هذا بسببين رئيسيين :

(صلاح عباس، 2004).(21)

1/إن الجامعة لديها الموارد البشرية و الفكرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث العلمية أكثر من مؤسسات المجتمع الأخرى.

2/إن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة منضبطة ، و التي يمكنها أن تقدم خدمات استشارية لقطاعات المجتمع المختلفة .

و قد تم وضع مرسوم 77/115 المؤرخ في 1977/08/06 المتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة البحث، حيث تفرض مهمة البحث على الأستاذ بصفة إلزامية مما أثر سلبا على نتائج البحوث.

ثم جاء قانون 1986/03/18 ليحل مشكلة الأستاذ الباحث و يقر بإنشاء محافظة سامية للبحث العلمي. و تحدد المادة الخامسة منه أن الباحثين المكلفين بمتابعة و انجاز أعمال البحث في المجال العلمي و التقني محدد ، قصد المجيء بحلول خاصة و جديدة للمشاكل المطروحة لتلبية الحاجيات الاجتماعية و الثقافية و العلمية ، و التكنولوجية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم 12 المؤرخ 19 مارس 1986).(22)

إلا أن هناك مشكلات كثيرة واجهت هذا الأخير و نذكر منها ما يلي :

- عدم الاهتمام بالمشاكل المطروحة من طرف فئة الباحثين ، و عدم استثمارها في إطار إستراتيجية التقدم التكنولوجي .
- غياب التنسيق بين الباحثين و بالتالي عدم فهم الباحث لدورة ، وهذا ما يدفعه للشعور بالإحباط و نقص الدافعية ، و هذا ما جعل معظم الأدمغة تهاجر للبحث عن الاستقرار و استغلال مواهبها في أماكن أخرى .

- قلة الوسائل و معدات البحث و محدودية الأموال المخصصة لهذا الأخير التي تتمثل في توافر المخابر العلمية ، المعدات و الأجهزة ، المراجع ....الخ (صلاح عباس ، مرجع سابق).(23)
- تغلب أساليب البيروقراطية و استمرار أساليب التكوين غير الملائمة لحقائق الثورة العلمية و التكنولوجية.
- جهل الباحثين لآخر تطورات التكنولوجيا في الخارج . (Belarousssi, 1990).(24)
- كذلك تدفق الأعداد المتزايدة من الطلبة يصعب التوفيق بين مهام البحث العلمي و مهام التدريس .

و انطلاقا مما سبق فإن الجامعة الجزائرية قد غيرت من توجهاتها نحو البحث العلمي وكما اقترحت CNRES 2001 مجموعة من الاقتراحات و هذا من أجل التقليل من المشاكل السابقة الذكر و كذلك تثمين البحث العلمي و هذا عن طريق:

-البحث العلمي المرتبط بمناهج التكوين و مضامين البرامج يجب أن يكون حديث ، و على إطلاع مستمر بالمعارف المتطورة من أجل مواكبة النتائج الحديثة للبحث العلمي.

- تمتين العلاقة بين الأستاذ و البحث.

- تنويع التكوين من أجل تلبية احتياجات الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

- اندماج أفضل للطلبة المتخرجين من مرحلة التدرج و ما بعد التدرج و هذا لمزيد من التنسيق بين التعليم و البحث العلمي.

- ترقية تكوين الأساتذة و الباحثين الجامعيين.

- تشجيع اكبر عدد من الباحثين بغية تحفيز البحث بالتعاون في إطار الشبكة.

- خلق الشروط الملائمة و دعم قاعدة البحث و الاحتفاظ بالكفاءات الواعدة من المسجلين في الدكتوراه و كذا الأساتذة الباحثين في جامعاتنا الجزائرية.

- دعم مشاريع البحث مع الشركاء الأجانب و هذا من خلال خلق شبكات بين وحدات البحث الوطنية و نظيرتها الأجنبية.

4-2 أهداف نظام "ل. م. د " بالجامعة الجزائرية:

إن الأزمة التي تمر بها حاليا الجامعة الجزائرية من اختلالات و صعوبات باتت تفرض علينا ضرورة إيجاد حل مستعجل لإخراج تلك الأخيرة من محنتها .

و للتخفيف من حدة الأزمة ، ومحاولة حل بعض مشاكل الجامعة الجزائرية قامت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بتطبيق مجموعة من الإصلاحات منها نظام ل.م.د و الذي يسعى إلى تحقيق ما يلي :

2-4-1 السعي إلى تحقيق الجودة و النوعية في التكوين :

و هذا من خلال التجديد في محتويات البرامج التكوينية وفق التطورات و التجديد التكنولوجي ، و كذلك تقوية و تعزيز استعمال التكنولوجيات و وسائل الإعلام و الاتصال أيضا من خلال التجديد البيداغوجي في مناهج التعليم مثل : التقليص من مدة التكوين ، تغيير الشهادات الممنوحة ، ظهور فروع و تخصصات جديدة ، الاعتماد على مبدأ الأرصدة ... الخ .

و إن تحقيق هذه التغيرات في التعليم العالي الجزائري سوف يحسن من مرودية التكوين بالجامعة الجزائرية.

كما تسعى الجامعة الجزائرية من خلال تطبيقها لنظام "ل م د" إلى:

2-4-2 ترقية الحركة التمهينية في التكوين :

بفتح قنوات الاتصال بين الجامعة و المحيط إذ تحاول الجامعة الجزائرية جاهدة إلى تحقيق متطلبات المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و هذا من خلال توفير يد عاملة مدربة و مؤهلة, و بالتالي تحقيق الكفاءة المهنية عن طريق جعل محتوى البرامج التكوينية ناتجة من احتياجات مؤسسات المجتمع المختلفة ، كما جاء في اقتراحات CNRES 2001 إن التكوين يجب أن يأخذ أحد مراجعه أو بالأحرى من أهم المراجع الأساسية التي تؤخذ في الحسبان هي طلب السوق و عليه ينبغي أن يحدد محتوى البرامج و المراجع انطلاقا من ميكانيزمات تستلزم مساهمة عميقة للشركاء المستعملين الإطارات المهنية .

و للتأكد من أن الكفاءات و برامج التكوين مطابقة و ذات نوعية ينبغي إشراك من هم على دراية بالواقع اليومي للحياة المهنية و كذلك عن طريق خلق فرص العمل للخريج الجامعي.كذلك يهدف نظام LMDفي الجامعة إلى:

2-4-3 إضافة الصبغة العالمية للتعليم العالي بالجزائر :

و ذالك عن طريق تشجيع التعاون الدولي بين الجامعة الجزائرية و الجامعات الأجنبية إنشاء مخابر مشتركة بين الطرفين و كذلك من خلال الاعتراف المتبادل بين الشهادات المقدمة.

- تسهيل الحركة الطلابية: بين مختلف الجامعات الوطنية و الدولية.

- كما يهدف إلى ترقية القيم العالمية: و التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة تلك المتعلقة بمفاهيم التسامح، و احترام الآخر، السلام... الخ.

5-2 خصائص نظام" ل. م. د" في الجامعة الجزائرية :

2-5-1 مـــبـدأ التـقـيـيـــم:

أ - شرح كيفية تقييم وحدة تعليمية :

تقدم الوحدة التعليمية (أساسية، استكشافية، أفقية) و التي تتكون من مقياسين أو أكثر في شكل من أشكال التعليم (دروس نظرية، أعمال تطبيقية، أعمال موجهة، محاضرات، ندوات تدريبات...) و تقاس بالأرصدة و المعدل العالم و الذي نقصد به مجموع العلامات المحصلة في المواد المكونة لها و المرجحة بمعاملاتها يساوي أو يفوق 20/10 وهو الذي يثبت ما إذا كانت الوحدة مكتسبة أي يعد الطالب ناجحا في الوحدة التعليمية.

أما في حالة عدم اكتساب الوحدة التعليمية تكون للطالب فرصة لاكتسابها في دورة لاحقة (امتحان استدراكي)، و إذا لم يتحصل عليها تعاد دراستها بالكامل أو جزئيا في السنة اللاحقة.

ب- شـروط التـــقـيـيـــم :

لكل وحدة تعليمية امتحان نهائي إضافة إلى اختبارات متواصلة، اختبارات TD اختبارات TPوهذا لتقييم العمل الشخصي، وكل هذه التقييمات تدخل في العلامة النهائية.

(Le système LMD a l'université mentouri, 2004) (25)

- حساب المعدل يتوقف على مبدأ التعويض الثنائي النمط (و الذي سيتم شرحه فيما بعد)

- المعدل العام يتم التحصل عليه انطلاقا من معدلات كل وحدة تعليمية و المرجحة بمعاملاتها

- كل طالب لديه معدل يساوي أو يفوق 20/10 يتمكن من الحصول على العام و بالتالي يتمكن من الانتقال.

- كل طالب لم يتحصل على المعدل في دورة جوان بإمكانه التسجيل في الدورة الثانية – امتحان الاستدراك – للوحدات الغير المحل فيها على الأقل 20/10 .

- العلامة المحصل عليها في الامتحان الاستدراكي تعوض العلامة النظرية للوحدة التعليمية المحصل عليها في الفحوصات الماضية ، كما أن علامة التطبيق TD أو TP محافظ عليها

- احترام مدة شهرين على الأقل بين الفحوصات العادية و امتحان الاستدراكي . تقيم الكفاءات و اكتساب المعارف المتعلقة بكل وحدة تعليمية سداسيا إما عن طريق المراقبة المستمرة و المنتظمة

او عن طريق امتحان نهائي أو بالتوفيق بينهما، و يحظى تطبيق نمط المراقبة المستمرة و المنتظمة بالأولوية ما أمكن ذلك.

- تنظم دورتان لكل سداسي تعليمي لمراقبة المعارف و الكفاءات ، حيث تعد دورة الاستدراك هي الدورة الثانية ، تنظم الدورات الاستدراكية بعنوان كل سداسي من سداسيات السنة الجامعية في شهر سبتمبر يحصل الطالب على السداسي إذا ما تحصل على الوحدات التعليمية المكونة للسداسي طبقا للشروط المحددة أي الحصول على 20/10 أو أكثر و يمكن الحصول على السداسي بالمقاصة بين مختلف وحدات التعليمية بالكيفية الآتية : يحسب المعدل العام على أساس المعدلات المحصلة في الوحدات التعليمية المكونة للسداسي و المرجحة بمعاملاتها . و يعتبر السداسي متحصلا عليه إذا كان هذا المعدل العام يساوي أو يفوق 20/10.

- الوحدات التعليمية المحصل عليها قابلة للاحتفاظ.

- أما إذا كان المعدل أقل من 20/10 و مجموع قيم الوحدات التعليمة يتعدى 50% من قيم السنة فالانتقال يكون طبيعيا و لكن يبقى على الطالب أن يعيد دراسة الوحدات التعليمية الغير المكتسبة « crédit » .

2-5-2 مـــبدأ الانـــتـــقـــال:

أما فيما يخص الانتقال فإنه يتم من سنة إلى أخرى و ذلك من خلال ما يلي :

- المرور من السنة الأولى إلى السنة الثانية :

يسمح للطالب بالمرور إلى السنة الثانية إذا تحصل على 60 رصيد للسنة الأولى ، و يسمح للطالب المرور إلى السنة الثانية إذا تحصل على الأقل 50 % من الأرصدة أي 30 رصيد ، وهذا بعد قرار الفرقة البيداغوجية .

و يجب على الطالب أن يحصل على الوحدات التعليمية التي تنقصه فيما بعد.

- المرور من السنة الثانية إلى السنة الثالثة :

ينتقل إلى السنة الثالثة كل طالب تحصل على المعدل في السنتين السابقتين أي لديه 120 رصيد.

ينتقل إلى السنة الثالثة كل طالب تحصل على 80% من الأرصدة للسنتين الماضيتين أي إذا لم تتراكم عليه الديون أكثر من 20 % من الديون المطالب بها للسنة الأولى و الثانية و هذا مع نجاح في الوحدات التعليمية الأساسية.

و يبقى عليه أن ينجح في الوحدات التعليمية التي اخفق فيها فيما بعد.

الحصول على شهادة الليسانس: يتم الحصول على شهادة الليسانس بعد أن يثبت الطالب أنه تحصل على 180 رصيد في مسار الليسانس.

2-5-3 مبدأ التعويض

يسمح نظام LMD بالتعويض عند الحصول على علامات اقل من المعدل المطلوب لمقياس أو وحدة تعليمية ما، حيث يوجد نمطان من التعويض:

-التعويض الداخلي : و الذي نقصد به أن نعوض بالمقاييس التي تم التحصل فيها على علامات مرتفعة لمقاييس لم نتحصل فيها على 10 ، و هذا لوحدة تعليمية واحدة ، بمعنى آخر أن التعويض يكون بين مقاييس وحدة تعليمية واحدة.

-التعويض الخارجي : و الذي نقصد به أن تعوض علامات تعليمية ما ينقص علامات وحدة تعليمية أخرى.

2-5-4 مبدأ التحويل:

و الذي نقصد به إمكانية تغيير الاختيار من اختصاص إلى آخر أو التغيير من الجامعة إلى أخرى مع المحافظة على المكتسبات الخاصة بالمسارات الأولى.

الاستدراك هو عبارة عن امتحان للفرصة الثانية تعطى للطالب عوضا عن الفرصة الثالثة التي كان يمثلها في النظام الكلاسيكي، وكما سبق الذكر فهي تعطى للطالب الذي لم يتحصل على معدل أكثر أو يساوي 10 في وحدة تعليمية ما.

2-5-5 المراقبة المتواصلة:

نقصد بها تقييم الكفاءات و اكتساب المعارف المتعلقة بكل وحدة من وحدات التعليم حيث يجب اختيار الطلبة عن طريق المراقبة المستمرة و المنتظمة و هذا من خلال اختبارات شفوية أو كتابية أو أعمال البحوث أو تقارير ذاتية ، تربصات ...الخ ، على مدى السنة .

2- 6 تعديل نظام التعليم العالي الكلاسيكي للهيكلة الجديدة ل م د :

(26) (Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, 2003)

2-6-1 مكونات نظام ل م د:

أ- المستوى الأول (الليسانس) :

و هنا تم تحويل مجمل الاعتمادات التي كانت في النظام الكلاسيكي مثل :

- مدة التكوين:

حيث أصبح مجمل مدة التكوين في النظام الجديد 6 سداسيات على مدى 3 سنوات و كل سداسي يحتوي على وحدات تعليمية مختلفة على عكس النظام القديم الذي كانت مدة التكوين في مستوى التدرج تفوت ثلاث سنوات.

- مـــنهـــجـــية الـــتـــدريـــس:

هنا بصفة عامة يكون التكوين في العامين الأولين تكون مشترك و هذا على مدى السداسيات ، بعدها يليها سداسيين أي الخامس و السادس تكوين في التخصص ، حيث تكون السنة الثالثة متنوعة : إما تعليم أساسي و التي في النهاية يتوج صاحبها بمواصلة الدراسة للمستوى الثاني (الماستر) ، و إما تعليم تطبيقي و الذي بصاحبه إلى سوق العمل . و البرنامج في السنة الثالثة للتعليم التطبيقي يكون على صلة مع القطاع المشغل (صحة ، تعليم ، ثقافة ، اقتصاد ، زراعة ، عدالة ..)

- نـــوعـــيـــة الشـــهـــادات :

قد تغيرت الشهادات المعطاة من قبل المؤسسات الجامعية في مرحلة التدرج (ليسانس، الدراسات الجامعية التطبيقية...) إلى شهادة ليسانس إما:

- ليسانس مهنية.
- ليسانس أكاديمية (بحث).

ب- المستوى الثاني (ماستر) :

أ- مدة التكوين : و تكون مدة التكوين فيها عامين أي 04 سداسيات حيث نجد التكوين في العام الأول يكون تكوين مشترك في بعض الوحدات التعليمية لكلا المسارين من الماستر (المهني ، بحث) .

- أما العام الثاني من ماستر فإنه يكون مختلف بين مساري التكوين ، و هذا من خلال (التربص ، أو المذكرة).

- يتوج في نهاية كل مسار تكويني بشهادة إما:

- ماستر مهني .
- ماستر بحث .

ج- المستوى الثالث (دكتوراه) :

مدة التكوين فيها ثلاث سنوات على عكس النظام الكلاسيكي الذي مدتها من خمس سنوات فما فوق و هنا يكون فيها التكوين أساسي (أكاديمي) لا أكثر.

2-6-2 التعاون الوطني و الدولي:

يدعو نظام ل.م.د إلى تنمية الأواصر بين الجامعة و المجتمع ، أي بين ما هو نظري و ما هو تطبيقي ، سواء كان في المجتمع الوطني أو الدولي و هذا في إطار الشراكة و هذه الأخيرة تكون لها أهداف مسطرة من طرف الجامعة الجزائرية و من طرف المجتمع (الوطني الدولي) إذ يكون مجمل محتواها في التكوين ، إعداد برامج جديدة و تنشيط البحث العلمي و الذي يجب أن يتوج بالنقاط التالية :

- إنشاء جامعات مختلطة و هدفها ترقية التعاون حيث يجمع أقطاب الامتياز لكل طرف و لكل بلد .
- إنشاء مخابر وطنية و دولية قائمة على الشراكة الأجنبية .
- كذلك استغلال الشراكة الموجودة في جميع المجالات .

و من أجل تفعيل دور الجامعة في المحيط و تدعيم أواصر الشراكة و التعاون تسعى جامعتنا الجزائرية إلى عقد اتفاقيات سواء على المستوى الوطني أو الدولي .

2-6-3 الجامعة الجزائرية ومحيطها:

إن فلسفة الجامعة تنطلق أساسا من فلسفة المجتمع و بالتالي فهي تسعى إلى تنميته و تنظيمه و هذا من خلال تثمين العلاقات و تطويرها بين الجامعة و مختلف مؤسسات المجتمع.

أما في الجزائر فإننا نجد عملية التقارب بين المؤسسات و الجامعة ليس بالعملية السهلة التجسيد و هذا راجع حسب CNRES إلى سببين مهمين هما:

- الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها المؤسسات حيث يطغى حاليا الاهتمام بالتوازن المالي و المعيشي على حساب جوانب تكوين مواردها البشرية .
- يغلب على الاقتصاد الجزائري ، وبالتالي فإن بلادنا في الميدان الصناعي و الاقتصادي بصفة عامة موجهة أكثر نحو الاستيراد الأمر الذي يحول دون إمكانية تطبيق الجزائر

لنموذج التفاوض و التقارب بين الطرفين (مؤسسات المجتمع و الجامعة) مثلما هو موجود في الدول المتقدمة .

- لكن بعد تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية نجد أن من بين أهم توجيهات و أهداف هذا الأخير هو الدعوة إلى ربط العلاقات و المصالح بين الجامعة و محيطها و هذا من خلال تدعم و ترقية الحركة التمهينية في التكوين كما دعت CNRSE في هذا المضمار أي من أجل تثمين إقامة شركات فعالة بين الطرفين إلى :

أ- أن تجد التربصات التي تجري في الوسط المهني مكانتها في برامج التكوين .

ب- إدخال التنظيمات الرسمية التي يمكن إدماجها في مخطط إعداد و مصادقة البرامج و تحديد الشهادات و هذا حتى تصمن فعالية المنتوج الذي بدوره سيؤثر على منتوج مؤسسات المجتمع كمنظمة المهندسين ، منظمة خبراء المحاسبين ... الخ . كما يمكن لجمعيات أرباب العمل و الجمعيات المهنية المساهمة في هذا المسار.

ج- على الجامعة أن تشرك المؤسسات (غرفة التجارة و الصناعة – مؤسسات التكوين و مصالح التشغيل و الجماعات المحلية و الجمهورية) في تطبيق البرامج و تكييفها مع المضمون المحلي.

حيث : نجد من بين الجامعات الجزائرية التي قامت بخلق علاقة مع مؤسسات المجتمع جامعة قالمة 8 ماي 1945 .

يوم 2005/02/01 أبرمت جامعة قالمة مجموعة من الاتفاقيات مع خمس مؤسسات اقتصادية جزائرية و هي (النشرية الإعلامية الدورية ، 2006). (27)

- المؤسسة الوطنية للدرجات و الدرجات النارية و تطبيقها .
- وحدة الرخام قالمة .
- مقاولة الترصيص و الكهرباء بقالمة .
- شركة الأشغال الري و الغابات بقالمة .
- شركة تكرير السكر بقالمة .

تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحسين المستوي النظري و التطبيقي بفتح فرص التكوين للطلبة داخل المؤسسات الاقتصادية خاصة مع تداعيات نظام ل.م.د الجديد و متطلبات اختصاص ليسانس مهني و كذلك الجامعة بدورها تود استغلال إمكانيتها العلمية و البيداغوجية و هذا برسكلة ذات

جودة عالية لعمال تلك المؤسسات و تمكينهم من الحصول على شهادات و بالتالي تطوير و ترقية نشاطات المؤسسات .

4-6-2 الجامعة الجزائرية و التعاون الدولي:

إن التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام و الاتصال فرض على الجامعة الاستجابة إلى تحولات و تحديات النظام العالمي الجديد خاصة في توجهه نحو اقتصاد السوق و الذي من بين إفرازاته اقتصاد المعرفة و مجتمع المعلومات .

إن الجزائر تبنت اقتصاد السوق يعني أنها بدأت تنصهر في توجيهات النظام العالمي الجديد و الذي فرض عليها بناء علاقات على المستوى الدولي من خلال عقد اتفاقيات مع الجامعات الأجنبية خاصة أن التكوين بالمؤسسات الجامعية الجزائرية يعاني الكثير من العوائق و هذا بسبب نقص الخبرة و نقص التكنولوجيات ...الخ . و لهذا وجب على هذه الأخيرة أن تستنجد بتجارب الدول الناجحة في هذا الميدان.

كذلك خاصة بعد انتشار مفاهيم و أفكار عديدة منها : أن العالم عبارة عن قرية و الجزائر جزء من هذه القرية لهذا لا يجب عليها أن تعيش منعزلة عن العالم ، و عليه فإن الانفتاح نحو الخارج من شأنه إثراء التفاعل بين أعضاء هيئات التدريس و الباحثين و حتى الطلبة عالما و بالتالي دفع عجلة الاحتكاك بنظائرنا من الجامعات و أعضائها .

و في هذا المضمار نجد من بين مجموع الاتفاقيات المبرمة مع الجامعات الأجنبية خاصة في ظل تطبيق نظام ل.م.د ،«اتفاقية اليرموك»

اتفاقية اليرموك : (النشرية الإعلامية الدورية ، مرجع سابق).(28)

ووقعت جامعة 08 ماي 1945 الممثلة بالسيد الدكتور " نور الدين بو مهرة " عميد كلية الحقوق و الآداب و العلوم الإنسانية يوم 05 ماي 2005 مذكرة تفاهم مع نظيره من جامعة اليرموك بالمملكة الأردنية الهاشمية ، لتدعيم أواصر الصداقة و التعاون العلمي و الثقافي بين الجامعتين . فقد بنود هذه المذكرة على تشجيع عملية التبادل على مختلف الأصعدة سواء فيما يخص أعضاء هيئة التدريس ، الباحثين ، المشاركة في الندوات و المؤتمرات ، عقد دورات تدريبية ، تبادل الزيارات العلمية و الثقافية و الرياضية للوفود الطلابية و الإشراف المتبادل على رسائل طلبة الدراسات العليا و تبادل المطبوعات و غيرها من هذا إضافة إلى أحكام عامة نصت عليها المذكرة لضبط عملية التبادل بين الجامعتين .

7-2 إيـــجابـــيات و ســـلبـــيات نـــظـــام" ل. م .د" :

www.isetma.rnu.tn/fr/LMD (29).

2- 7 -1 أهـــم الإيـــجابـــيـــات :

-التسجيل يكون مباشر و لا يخضع لعملية التوجيه المركزي.

- مرونة نظام التقييم و الانتقال مما يسمح بفرض نجاح أكبر.

- تقليص الحجم الساعي بحيث تعطى الأهمية للبحث و المطالعة – 25 ساعة دراسة خلال الأسبوع فقط.

- تقديم تكوين بمواصفات عالمية.

- يضمن تكوين نوعي وفق الاختصاصات المفتوحة.

- تلبية حاجات قطاع الشغل و تفعيل العلاقة بين الجامعة و المحيط الاقتصادي الاجتماعي.

- انفتاح الجامعة الجزائرية على العالم و تشجيع التعاون مع الجامعات الدولية.

- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بإدخال المواد التثقيفية إضافة إلى التخصصات الرئيسية.

- يقدم شهادة معترف بها دوليا.

2-7-2 أهـــم السلـــبـــيات :

-قلة التأطير مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي مما يجعل النظام لا يتوافق و الطموحات المرجوة منه – التكوين النوعي.

- افتقار أغلب جامعاتنا إلى مخابر البحث و الكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.

- عدم تمكن الطلبة من الاستفادة بشكل جدي و لائق من خدمات الأعلام الآلي و الانترنيت.

- قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن مما يرهن إيجاد مناصب العمل.

- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي وغياب كامل للخرجات العلمية والتربصات الميدانية.

- التكوين لنيل الشهادات المهنية يكون متخصص و حسب المنطقة – مثلا شهادة طالب تلمسان تختلف عن شهادة طالب عنابة في نظر قطاع الشغل .

- استقلالية المؤسسات الجامعية و إن كانت بالمنافسة بين الجامعات فإنها تخلق نوع من أنواع للاستقرار في قيمة الشهادة – و هذا ما جعل النظام في فرنسا لا يكتب له النجاح لحد الآن .

- قضية تصنيف الشهادات عند الوظيف العمومي و ما يمكن أن تخلقه من مشاكل مع شهادات النظام القديم في ظل انعدام النص القانوني .

- و أهم مشكل هو قلة الإعلام في الأوساط الطلابية مما يجعل الطلبة المسجلين فيه لا يعرفون أي شيء عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي.

8-2 توضيحات خاصة للانتقادات الموجهة لنظام "ل.م.د" :

من أجل إظهار عدم شرعية هذا الرفض ، نجرد هنا التغيرات التي طرأت على المستوى الداخلي بالجامعة بالنسبة للأنظمة السابقة (عبد الكريم حرز الله و كمال بداري، 2008).(30)

-التقييم المستمر للطالب خلال السداسي ـ مما يزيد من حظوظ نجاحه .

- كيفية تدرج الطالب في دراسته تجعله يشعر بالمسؤولية ، وتضعه أمام اختيارين إما الانتقال أو إعادة السنة .

- الطالب غير موجود في هيكل أنبوبي ، و بإمكانه أن يندمج حسب قدراته للوصول إلى التخصص المراد .

- الاجتماعات التنسيقية و البيداغوجية و المرافقة تساعد على التقارب بين الأستاذ و الطالب .

- الأستاذ يدرك عروض العمل، يقيمها و يكيفها مع التطورات العلمية و التكنولوجية للبلد.

- الشهادة تظل وطنية و لكن بأكثر مقروئية .

- عن الشهادات الجامعية الجزائرية ستحظى بمقروئية دولية .

- و الطلبة و الأساتذة سيحظون بحركية أكثر ، و ستكون شراكة بين المؤسسات و الجامعات و مخابر البحث ستحظى بمصداقية عالمية .

- مراجع الفصل -

(1) http_www.orpla.univ.paris8.fr.canal2.L.M.D.H.T.M.L

(2) عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري :« نظام ل.م.د » ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 2008 .

(3) حجازي مصطفى :« العولمة التنشئة المستقبلية » ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة البحرين ، العدد 2 ، 1999 .

(4) véronique Brouillett , Nicole Fortin : « la mondialisation (4) supérieur », l'enseignement et néolibérale www.quebec.atlac.orgiimg/pdf/agcscducationcsq.pdf2004 .

(5) رشدي احمد طعيمة , محمد بن سليمان البندري: « : التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير » ، دار الفكر العربي ، ط1 ، القاهرة ، 2004

(6) محسن أحمد الخضيري :« اقتصاد المعرفة »، مجموعة النيل العربية ، ط1 ، مصر ، 2001 .

(7) لمياء محمد السيد : العولمة و رسالة الجامعة ، الدار المصرية اللبنانية ط1 ، مصر، 2002 .

(8) Sybille Reichert et Christian Tauch : « les avancée de L'espace (8) Européen de l'enseignement Supérieur » , Revue Tendances 2003 , commission Générale de l'éducation et le culture Européenne.

(9) (11) Annick Cartro : « lmd a l'Université René Descartes », (paris5) 2002, France.

(10) www.Edufrance.fr

(12)(13)(15) وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، إصلاح التعليم العالي ، جانفي 2004 .

(14) (16) Nabil Bouzid, qualité, pertinence et évaluation de l'enseignement supérieur, série d'émission du laboratoire de gestion et du développement des ressources humaines, n°2, 2005

(17) (18)(19) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مديرية التعليم و التكوين : « إعادة تنظيم التعليم العالي » – اقتراحات -، 2001.

(20) سعيد التل و آخرون :« قواعد الدراسة في الجامعة »، دار الفكر للطباعة و النشر ، ط1 الأردن 1997 .

(21) (23) صلاح عباس : العولمة و آثارها في بطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2004 .

(22) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم 12 المؤرخ 19 مارس 1986 .

(24) Belaroussi, M.T : « recherche et développement en Algérie »,journal EL Moudjahid, 11/12/1990.

(25) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي قرار المؤرخ 23 جانفي 2008 ، تحديد و تنظيم التعليم ضبط كيفيات مراقبة المعارف و الكفاءات و الانتقال في دراسات الليسانس – الماستر – الدكتوراه ، LMD المادة 12.

(26) Le système LMD a l'université mentouri, Constantine, Novembre, 2004.

(27) Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique , dossier « reformes des enseignements supérieurs », juin 2003.

(28) النشرية الإعلامية الدورية ، إصدار مديرية النشر ، جامعة قالمة ، العدد 11 ، فيفري 2006 .

(29) www.isetma.rnu.tn/fr/LMD-questions-reponses.pd

(30) عبد الكريم حرز الله و كمال بداري: نظام ل.م.د - ديوان المطبوعات الجامعية 2008.

- الفصل الرابع -

سوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر و علاقته بالتعليم العالي :

تمهيد .

1/ أهم المشاكل التي تواجه علاقة التعليم العالي بسوق العمل و التشغيل:

1-1- ارتفاع عدد الطلبة :

- العوامل التي ساهمت في ظاهرة ارتفاع و تدفق تعداد الطلبة .

2-1- بطالة حاملي الشهادات الجامعية :

- العوامل التي ساهمت في ظاهرة ارتفاع بطالة حاملي شهادات التعليم العالي.

2/ بعض المقترحات حول مشكلة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل .

3/ سياسة التشغيل في الجزائر .

4/ أهم هيئات التشغيل بالجزائر .

5/ بعض الحلول لمحاربة البطالة في الجزائر :

5-1- التشغيل عن طريق القرض المصغر.

5-2- التشغيل عن طريق عقود ما قبل التشغيل .

5-3- التشغيل عن طريق عقود الشبكة الاجتماعية .

5-4- التشغيل عن طريق تشغيل الشباب .

الخلاصة .

مراجع الفصل .

سوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر و علاقته بالتعليم العالي :

تمهيد :

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الحالي وما ينجم عليه من متطلبات جديدة تفرض على هذه المجتمعات القيام بإصلاحات في التعليم العالي للاستجابة إلى متطلبات سوق العمل والتمهين وما يتطلبه من وظائف و مهام جديدة وقد زاد هذا الاهتمام وأصبح واضحا من خلال العديد من الأبحاث المنشورة والمؤتمرات الدولية .

فتطور التكنولوجيات الحديثة والجديدة أصبحت تدفع بمؤسسات التعليم العالي للتفكير بطرق بيداغوجية جديدة في ميدان التعليم والتعلم والعلاقة بين الأستاذ و الطالب وتصميم واستعمال مختلف وسائل التعليم وتأثيرها على عملية التعلم و التكوين.إن "المتطلبات المنبثقة من الثورة العلمية والتكنولوجية لديها أثر كبير على المؤسسات الجامعية و تفرض عليها اختصاصات متعددة واستجابة جد موافقة لطبيعة العلوم الحديثة، إن أزمة الجامعة اليوم متعددة وتفرض عليها مراجعة جذرية على مستوى أهدافها و على مستوى مهامها و كذلك على مستوى طرق العمل بها."(نبيل بوزيد، 2004)(1).

فالتعليم العالي معرض لضغوطات جديدة للاهتمام أكثر بدوره الاقتصادي والاجتماعي و خاصة بمهمته ووظيفته الأساسية و المتمثلة في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل و سوق العمل الذي هو في تغير مستمر. "إن الرأي العام من غير أن يتجاهل الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتعليم العالي، لديه اليوم إدراك جد ايجابي بالنسبة لما كان عليه قبل عشر سنوات، حول الدور الاقتصادي للتعليم العالي وخاصة وظيفته المتمثلة في التحضير إلى التوظيف".(نبيل بوزيد،مرجع سابق).(2)

فمنذ بداية التسعينات تزايدت أهمية موضوع العلاقة بين التعليم العالي والتوظيف وعالم الشغل على المستوى الدولي.فأصبح السؤال عن كيفية تكيف مؤسسات التعليم العالي من أجل إيجاد وتطوير الجامعات ارتفاعا كبيرا خلال التسعينات و يتوقع الخبراء ارتفاع في الطلب على اليد العاملة المؤهلة التي تتماشى مع الحاجيات الجديدة لسوق العمل المتغيرة والتي غالبا ما تكون مفقودة لدى خريجي الجامعات منذ بداية التسعينات.لذلك أصبحت بطالة الجامعيين منتشرة في كل دول العالم وبصورة أكثر قوة في الدول النامية "إن بطالة المؤهلين الجامعيين منتشرة بكثرة خاصة في الدول النامية"(نبيل بوزيد،مرجع سابق)(3).

1/ أهم المشاكل التي تواجه علاقة التعليم العالي بسوق العمل و التشغيل :

إن التعليم العالي في علاقته مع سوق العمل و التشغيل يواجه عدة مشاكل متنوعة ومتشابهة في كل أنحاء العالم، فدول العالم النامية تعاني منها أكثر من الدول المتقدمة، وذلك لعدة عوامل ،نستطيع ذكر أهمها :

- ارتفاع عدد الطلبة بصفة كبيرة، وهي ظاهرة عالمية تواجه التعليم العالي في كل دول العالم.(عبد الله عبدالدائم،1998).(4)

- مركزية التسيير، مما يستدعي مرونة أكثر و مشاركة كل المعنيين في عملية القرار.

- غياب العلاقات الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي و التعليم العام .

- ضعف جهاز التوجيه للطلبة نحو الاختصاصات المختلفة في التعليم العالي بالنسبة إلى قدراتهم و اهتماماتهم.

- ظروف الأساتذة الموظفين،فرغم الاختلافات الكبيرة بين الدول حول هذا الموضوع،لكن من المؤكد هو أن في الكثير من الدول النامية تبقى ظروف أساتذة التعليم العالي أضعف بكثير مما تنص عليه المعايير الدولية الخاصة بقانون أساتذة التعليم العالي.

- تزايد الطلب على الموظفين الأساتذة و الباحثين القادرين على تقوية التعاون مع القطاع الصناعي وعلى التكوين المتواصل لحاملي الشهادات وذلك بالتوازي مع التطورات العالمية في المجال العلمي و التكنولوجي.

- عدم توفر حاملي الشهادات ذوي المؤهلات العالية في بعض الاختصاصات مما أدى إلى بطالة خريجي التعليم العالي أو إلى التوظيف الأدنى،أي العمل في منصب أدنى نسبة للشهادة المتحصل عليها.

- فقدان برامج ومشاريع مطابقة يمكن تقديمها للجامعات التي يمكن أن تساهم في تطوير هذا البرامج.

- اختلال في توازن الميزانية بين قدرات الاستقبال و ارتفاع عدد الطلبة.

- انخفاض نسبة التأطير و الإشراف و عواقبها على متابعة الطلبة.

- عدم وجود حوافز لدى الأساتذة الباحثين والذي يرجع إلى ضعف الأجور، و الذي بدوره يؤدي إلى هجرة الأدمغة.

- ضعف التخطيط والتسيير التقديري لنشاطات التعليم و البحث العلمي.

- انعدام و ضعف التكوين البيداغوجي للأساتذة، و ضعف تكوين المسيرين الإداريين و المسؤولين.

- توجيه البرامج التعليمية المركز في أغلب الأحيان على نقل وإرجاع المعارف.

- نقص كبير في الأجهزة والوسائل البيداغوجية.

- الارتفاع السريع في عدد الطلبة من جهة و النقص في الوسائل من جهة أخرى تولد عنهما عدة ظواهر أدت إلى تقهقر الملائمة، و النوعية و النجاعة للتعليم العالي.

إن جل المشاكل التي ذكرناه أو التي يعرفها التعليم العالي، نسبة إلى عالم الشغل على وجه الخصوص تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بعاملين أساسيين وهما : (عبد الله عبدالدائم،مرجع سابق).(5)

- الارتفاع السريع في تعداد الطلبة.

- ارتفاع البطالة لدى حاملي شهادات التعليم العالي.

إن مختلف المشاكل التي تواجه التعليم العالي في علاقته بعالم الشغل تتحدد وفقا للعوامل المختلفة التي ساهمت في الارتفاع السريع في تعداد الطلبة وارتفاع نسبة البطالة في أوساط خريجي الجامعات، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق المختلفة في أنحاء العالم حول مسألة العلاقات أو الروابط بين التعليم العالي و عالم الشغل، لذلك يجب التمييز في إطار العوامل التي ساهمت في ارتفاع أعداد الطلبة وارتفاع بطالة خريجي الجامعات بين العوامل المشتركة لمختلف مناطق العالم و العوامل الخاصة بالدول المتقدمة أو بالدول النامية.

1-1- ارتفاع عدد الطلبة :

إن ارتفاع عدد الطلبة في التعليم العالي ظاهرة عالمية وواقع مقلق في كل دول العالم.فكل المؤتمرات سواء كانت جهوية أو دولية أكدت كلها و بدون استثناء على أن التعليم العالي يعرف منذ العشرية الأخيرة ارتفاعا سريعا في أعداد الطلبة على مستوى كل البلدان باختلاف المناطق, هذا ما أكده التصريح العالمي حول التعليم العالي الذي جاء فيه أن " النصف الثاني من هذا القرن عرف نموا مذهلا في أعداد الطلبة على المستوى العالمي ,حيث ارتفع أكثر من ست مرات منتقلا من 13مليون طالب سنة 1960 إلى 82 مليون طالب في 1995".(نبيل بوزيد،مرجع سابق).(6) وهذا التزايد لعدد الطلبة مستمر و سريع في كل الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، لكن هذا التأثير كان أثره أكثر على الدول النامية، ذلك أن أغلب هذه الدول تعرف عجزا في مواجهة هذه

الظاهرة في حد ذاتها، وهذا بسبب التطور المكلف وضعف الميزانية المخصصة للتعليم العالي هذا من جهة ومن جهة أخرى لأن هذه الدول لم تستطع مقاومة الضغوطات لصالح ارتفاع عدد الطلبة.

إن نسبة ارتفاع عدد الطلبة كانت أسرع في الدول النامية، حيث انتقلت من 3 ملايين طالب في 1960 إلى 7 ملايين في 1970، إلى 16 مليون في 1980 وأخيرا إلى 30 مليون في 1991.

فهذا النمو المتزايد و المتسارع لأعداد الطلبة على المستوى العالمي و الدول النامية خاصة، فهذه الظاهرة في تزايد مستمر حسب توقعات اليونسكو مما يطرح حاليا مشاكل عديدة منها ,مشاكل التسيير والتمويل، مشاكل بطالة حاملي الشهادات الجامعية و خريجيها.إن هذا الهدد المتزايد للطلبة ، حسب اليونسكو سوف يصل إلى 97 مليون طالب في 2015 والى 100مليون طالب في 2025.

- العوامل التي ساهمت في ظاهرة ارتفاع و تدفق تعداد الطلبة :

إن مثل هذه الظاهرة تكون دائما مرتبطة بظروف خاصة بكل منطقة من مناطق العالم ، وتختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات باختلاف أنظمتها و موقعها، فبعض العوامل المتسببة في ظاهرة ارتفاع تعداد الطلبة و ظاهرة خريجي الجامعات يمكن أن تكون متشابهة في مختلف مناطق العالم وتكون بالتالي عوامل مشتركة وهذا بالنسبة إلى ظاهرة ارتفاع تعداد الطلبة وبالنسبة إلى ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية.

- مبدأ العدل والإنصاف و النصوص التشريعية .

جاء في التصريح العام لحقوق الإنسان في المادة 26البند 1: "كل شخص لديه الحق في التعليم الالتحاق بالدراسات العليا يجب أن يكون مفتوحا للجميع بكل مساواة نسبة إلى استحقاق الأفراد".(نبيل بوزيد،مرجع سابق).(7)

أما في اتفاقية اليونسكو المتعلقة بالدفاع ضد التمييز في مجال التعليم في المادة 4 البند أ: "جعل الالتحاق بالتعليم العالي للجميع بكل المساواة نسبة إلى قدرات كل واحد".

إن كل هذه الأسباب الخاصة بالعدل و الإنصاف من أجل توسيع ديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي كان أول عامل من ظاهرة ارتفاع و تدفق تعداد الطلبة في كل أنحاء العالم.

- اعتماد السياسيين والأنظمة الحكومية للمبدأ الذي ينص على أن التعليم العالي يساهم كثيرا في التطور الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد و في الإثراء الثقافي للفرد فبالنسبة إلى الدول المتقدمة

"التزايد المستمر ضروري من أجل الإشباع بالكفاءات حاجيات القرن المقبل. فمن المتوقع أنه خلال العشرية القادمة 40%من بين كل الوظائف في البلدان المصنعة سوف تتطلب 16 سنة دراسة للأفراد و60 % سوف يتطلبون شهادة من التعليم العالي، لذلك يجب أن تستمر سياسة الالتحاق الحر بالتعليم العالي من أجل أسباب اقتصادية و اجتماعية." (نبيل بوزيد،مرجع سابق).(8)

و هناك أيضا بعض العوامل التي تعتبر خاصة بالدول المتقدمة والتي ساهمت أيضا في ظاهرة ارتفاع و تدفق الطلبة في التعليم العالي أهمها :

- تعزيز الحوافز من طرف الأنظمة الحاكمة للطلبة من أجل أن تضمن لهم المساواة للالتحاق بالتعليم العالي.

- تقدم السن في مجتمعات الدول المتقدمة جعل الطلب القوي على التعليم العالي لا يرجع إلى النمو الديموغرافي كما هو الحال في الدول النامية، بل إلى الحاجة و الضرورة في رفع مستوى التعليم.

أما بالنسبة للدول النامية فان الأنظمة الحكومية تسهر على أن كل حاملي شهادات التعليم الثانوي يمكن لهم التسجيل في التعليم العالي ، فكما جاء في تقرير البنك العالمي "إن هناك تعداد فائق للطلبة مرده في أغلب الأحيان إلى النصوص التشريعية التي تمنح لكل حاملي شهادات التعليم الثانوي الحق في التسجيل في الجامعة . رغم ضعف المصادر التموينية وصعوبات إمكانيات الاستقبال في التعليم العالي، هذه الصعوبات ترجع كذلك إلى مشكلة نقص المنشآت البيداغوجية،نقص المؤطرين، السكن ،النقل...

كما أن النمو الديموغرافي القوي في أغلب الدول النامية أدى إلى الطلب المتزايد والقوي جدا على التعليم الابتدائي و الثانوي و بالتالي فان أعداد كبيرة من هؤلاء تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للالتحاق بالتعليم العالي.

إن معظم الدول النامية ترى في التعليم العالي وسيلة فعالة يمكن أن تسمح لها بالإضافة إلى ضمان التطور الاقتصادي ، الشروع كذلك في التغيير الاجتماعي و الثقافي و السياسي الضروري لترقية الهوية الوطنية وتطوير الموارد البشرية التي بإمكانها استقبال وتطبيق المعرفة و التكنولوجيا.هذا ما يجذب إلى التسجيل القوي في التعليم العالي هو العامل المرتبط مباشرة

بالتوظيف، فهناك ميل عام نحو الدخول في الدراسات العليا الطويلة من أجل تخفيض أخطار البطالة طويلة المدى.

فتدهور النوعية في التعليم العالي يرجع حسب تقرير البنك الدولي وحسب الكثير من تصريحات المؤتمرات الجهوية إلى مشاكل المساهمات المالية. وقد أدى ذلك بالكثير من الطلبة إلى البقاء في التعليم العالي سنوات عديدة،زيادة على المدة التي يتطلبها التكوين المتبع.

2-1- بطالة حاملي الشهادات الجامعية :

إن العلاقات بين التعليم العالي و عالم الشغل. (نبيل بوزيد،مرجع سابق).(9) منذ بداية التسعينات أخذت مسألة كيفية تمكن مؤسسات التعليم العالي والتوظيف أكبر وزن نسبة إلى ما كانت عليه خلال العشريات السابقة. إن بطالة حاملي شهادات التعليم العالي ارتفعت أكثر في بداية التسعينات، في حين أن العرض لهاته الفئة سوف يعرف ارتفاعا أكبر والكثير من الخبراء يتوقون ارتفاع في الطلب على اليد العاملة المؤهلة.

لقد كان لهذه الظاهرة الجديدة أكبر الأثر على الدول النامية منه على الدول المتقدمة و الغنية، ويعود هذا إلى ارتفاع و تدفق أعداد الطلبة في هذه الدول مقابل وجود الاضطرابات التي يعرفها القطاع الاقتصادي نتيجة سياسات التعديل الهيكلي و الإصلاح الإداري وإعادة الهيكلة الصناعية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي على الكثير من الدول النامية.مما أدى إلى ظهور بطالة من نوع أخر لحاملي الشهادات الجامعية وهي التوظيف الأدنى أو التأهيل الأعلى، وهذا يعني بأنه عندما تفوق مؤهلات العامل حاجيات ومتطلبات الوظيفة، ففي هذه الحالة يمارس العامل وظيفة أدنى أو أقل من مستواه الجامعي.

- العوامل التي ساهمت في ظاهرة ارتفاع بطالة حاملي شهادات التعليم العالي :

إن ظاهرة ارتفاع و تدفق تعداد الطلبة في التعليم العالي يكشف عن تناقض صريح من بين التناقضات التي يعرفها التعليم العالي في خضم التحولات و الإصلاحات، كذلك عدم التوافق بين الكفاءات المكتسبة في الجامعة و الكفاءات المطلوبة من طرف عالم الشغل.فإذا كان سوق العمل في تغير مستمر، بالتالي مناصب العمل هي الأخرى في تطور متواصل.

لقد أدى ذلك إلى جعل الكفاءات المكتسبة في الجامعة تعرف فقدان فعاليتها بسرعة بالمقارنة مع هذا الوضع في الماضي.فمن ضمن الحلول المقترحة على إصلاحات التعليم العالي تفضيل

وتشجيع المعارف العامة و القدرات و المؤهلات الاجتماعية وتعليم معارف الممارسة المفيدة للحياة الاجتماعية و تشجيع روح المبادرة وخاصة تحضير الطلبة لمعرفة كيفية التحلي بالمرونة.
لذلك أصبح التكوين المتواصل و التربصات و الرسكلة و التكوين المهني الدائم من الحلول المقترحة لمواجهة التغيير السريع لعالم الشغل و سوق العمل.كما أن نقص الدراسات حول "الصيرورة المهنية لخريجي التعليم العالي"، والنقص الكبير في الإعلام بين الجامعة وسوق العمل والقطاع المستهلك، و ذلك لمعرفة مدى تأثير البرامج الجامعية كيفية تصميم و تنظيم التخصصات المختلفة من حيث الجانب النظري، التربصات التطبيقية، الحجم الساعي .على كفاءة حاملي الشهادات وأدائهم في مناصب العمل.
فالإعلام بين الجامعة وعالم الشغل، يمكن أولا من معرفة نتائج دراسات الصيرورة المهنية، ومن ثم يمكن أن يتحول هذا الإعلام إلى مصلحة مساعدة وتوجيه الطلبة حاملي الشهادات مستقبلا و المعنيين بالاندماج المهني و المرور إلى الحياة المهنية.
فالبطالة الكبيرة لهذه الفئة من المجتمع كغيرها يمكن إرجاعها إلى القطاع الاقتصادي وتدهور سوق التوظيف الذي بدوره يرجع إلى عدة أسباب مترابطة، فالتغيرات العالمية التي تدعي عولمة الاقتصاد، دفعت بهذه الدول إلى تبني نظام اقتصاد السوق الذي أصبح النظام الاقتصادي الوحيد.
إن اقتصاد السوق يشترط القيام بتغيرات و إصلاحات اقتصادية عميقة تتطلب مساهمات مالية يمنحها البنك الدولي و يسيرها صندوق النقد الدولي, الذي يشترط مقابل ذلك التدخل في كيفية الإصلاحات الاقتصادية للدول النامية نحو الاقتصاد السوق.ما نتج عنه بعض الأزمات الاقتصادية لبعض الدول النامية أدت إلى إجبارها على غلق الكثير من المؤسسات الاقتصادية غير المنتجة و المدعمة من طرف الدولة سابقا.خاصة وأن النهوض بالقطاع الخاص و إعادة هيكلته يتطلب سنوات عديدة.
إن تشجيع النهوض بالقطاع الخاص حسب برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي يجب إن تشارك بطريقة فعالة في عولمة الاقتصاد عن طريق ما يسمى بالتعديل الهيكلي الذي يتطلب مرحلة لكي يصبح قادرا على تعويض القطاع العام في امتصاص البطالة و قد أدى هذا الغلق للكثير من المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام غير المعوض من طرف القطاع الخاص إلى تدهور كبير في سوق التوظيف وبالتالي إلى ارتفاع مذهل في نسبة البطالة التي خريجي الجامعات والحائزين على الشهادات الجامعية.

ايضا من أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع ظاهرة البطالة في الدول النامية و التي يمكن إرجاعها إلى المجال التربوي تدور خاصة حول ملائمة ونوعية التكوين في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل المتغير.

فالظروف غير المحفزة للأساتذة ونقص الوسائل البيداغوجية وانخفاض مستوى البحث لضعف التدعيم المالي من طرف الدولة و ارتفاع تعداد الطلبة و الظروف السيئة التي يعيشها الطالب و المتمثلة في السكن، النقل و المنحة وغيرها من المشاكل التي يعرفها التعليم العالي خاصة في الدول النامية أدت إلى انخفاض ملائمة ونوعية التكوين الجامعي.

كما أن هناك بعض العوامل الخارجية كتسيير مؤسسات التعليم العالي الذي لايزال مركزي القرار، في الوقت الذي يحتاج فيه المعنيين بالتكوين في عملية أخذالقرار.

فهناك عوامل داخلية تستطيع مؤسسات التعليم العالي الاعتناء بها للنهوض بقطاع التكوين، وملائمته مع التغيرات الاقتصادية الجديدة حتى يصبح جهازا لا يمكن الاستغناء عنه في تطور اقتصاد البلاد.و يصبح حاملي شهادات التعليم العالي ليسو فقط مجرد باحثين عن العمل ولكن مؤهلين لخلق فرص العمل عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة. فمؤشرات الاعتناء بها ومحاولة الاعتناء بها وتجسيدها في الواقع من طرف مؤسسات التعليم العالي سوف يعطي نتائج جد ايجابية في تخفيض بطالة الجامعيين و تدعيم العلاقة و الروابط بين الجامعة و سوق العمل وهذا ما يعرف **بتماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل**.وذلك عن طريق بعض المؤشرات والحلول العلمية أهمها:(جريدة الخبر،2005).(10)

- برامج التكوين أي المحتوى.
- تنظيم و هيكلة التكوين الجامعي.
- الأساتذة الموظفين.
- مصالح المساعدة الإعلامية للطلبة حول عالم الشغل.
- طرق تقييم التكوين المستعملة.
- التكوين المتواصل

2/ بعض المقترحات حول مشكلة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل:

(Nabil BOUZID,2003)(11)

2-1- برامج ومحتوى التكوين:

إن أحد العوامل التي تساهم بقوة في ارتفاع البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية هو عدم التوافق بين الكفاءات المكتسبة عن طريق محتوى البرامج الجامعية و الكفاءات التي يتطلبها عالم الشغل.فسوق العمل في كل دول العالم في تغير مستمر و مناصب عمل في تطور متواصل، لذلك وجب على البرامج الجامعية إدخال التغيرات الضرورية على محتوياتها من اجل إعطاء تكوين ملائم لهذه الحتمية الاقتصادية.

فالاقتراحات حول هذا الموضوع كلها تؤكد على أهمية إدخال ضمن هذه البرامج تعليم الكفاءات والمعارف التالية :

- المعارف والكفاءات العامة.
- الكفاءات والقدرات الاجتماعية.
- الاهتمام ببعد الشخصية.
- تحضير الطلبة لمعرفة كيفية التحلي بالمرونة.

فانطلاقا من تفضيل و تشجيع هذه المعارف والقدرات والكفاءات العامة الاهتمام ببعد الشخصية و المرونة، انطلاقا من المبدأ الذي يؤكد أن المعارف المهنية المختصة اليوم يفوتها الزمن بسرعة أو كأنها تصبح غير قادرة على الاستهلاك بسرعة ، وهذا بالمقارنة مع الماضي.

إن أهمية المعارف و القدرات العامة تكمن في أنها كفاءات انتقالية في العمل و مع الوظائف التي لم يكونوا ينتظرون أن تمنح إليهم. أي أن خريجي الجامعات يجدون عن طريق هذه القدرات الوسائل التي تمكنهم من نقل هاته الكفاءات من عالم التعلم إلى عالم الشغل.

كما يجب على هذه البرامج أن تهتم في محتواها ب :

- القدرة على الاتصال.
- الاهتمام أكثر بالتطبيقات.
- استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في عملية التعلم والتعليم.
- تشجيع روح المبادرة وخلق العمل عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة.

فمؤسسات التعليم العالي مطالبة بالقيام بدراسات متواصلة على مستوى سوق التوظيف من أجل التمكن من إدخال تعديلات على برامج التكوين من حين لآخر نسبة إلى تطور المعارف وتطور سوق العمل والشغل.

2-2- تنظيم هيكلة التكوين الجامعي:

إن هيكلة التكوين الجامعي تدل على كيفية تقسيمه زمنيا إلى جذع مشترك ثم تخصص، وعلى المدة الزمنية الممنوحة لكل منهما. والاهم على مستوى الجذع المشترك وعلى مستوى التخصص هو مدى استعمال الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية من جهة و استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال من جهة أخرى. والأكثر أهمية من ذلك، هو وجود وكيفية استعمال التربصات التطبيقية في الميدان وذلك للتحقق من وجودها على مستوى أي نوع من التكوين.

والتحقق من الاستعمال السليم و الضروري لهذه التربصات في الميدان من ناحية التأطير من المؤطر' وهل الميدان المختار هو الميدان اللازم لمثل هذا التكوين' وهل الهدف من هذا التكوين واضح' وهل هذا الهدف يركزعلى وعي الطلبة لما يجري في عالم الشغل وإعطائهم تدريبات أولية على ذلك.

2-3- الأساتذة الموظفون :

إن التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي لا يعني إعادة النظر أو الشك في تكوينه الأصلي، بل أنها وسيلة تمكن الأستاذ من إيصال المعلومات إلى الطلبة بأحسن طريقة.كذلك على مؤسسات التعليم العالي استعمال كل الوسائل الممكنة لتشجيع الأساتذة لاكتساب وإتقان الخبرات في الميادين المهنية التي لها علاقة مع ميادينهم في التعليم. ضرورة إشراك الأساتذة للطلبة في إعداد وتعديل البرامج التكوينية.مع ضرورة تأطير الأساتذة للطلبة خلال التربصات على مستوى عالم الشغل، وإشراك الإطارات المهنية في عملية التدريس و التأطير بالجامعة عن طريق الممارسة الجزئية.

2-4- مصالح المساعدة الإعلامية للطلبة حول عالم الشغل :

إن التعليم العالي لايجب إن يجعل دوره التربوي محدودا في نقل المعارف ، بل عليه أن يسلك طريقة أشمل و هي تمكين الطلبة من تحسين قدراتهم على الحياة في المجتمع و قدراتهم في الاتصال و تزويدهم بمعلومات حول سوق العمل و توظيف خريجي الجامعات.

إن هذه المصالح موجودة منذ سنوات عديدة في الدول المتقدمة و فعاليتها تتحسن أكثر فأكثر مع الزمن.في حين تكاد تنعدم هذه المصالح في الدول النامية، رغم الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه في تسهيل عملية الاندماج للطلبة في الحياة المهنية حتى و إن وجدت البعض من هذه المصالح فهي لا تقوم بالدور المنتظر منها.فمؤسسات التعليم العالي مطالبة بتوفير خدمات

الاتصال و الإرشاد للطلبة و هذا خارج الدراسة، خدمات إعلامية في البحث عن عمل بعد الحصول على الشهادة فمن الضروري إنشاء قنوات دائمة بين التعليم العالي و عالم الشغل.

هناك نوعان من مصالح المساعدة للطلبة :

أ- المصالح الموجودة على مستوى الأقسام و الكليات و الجامعات :

و التي تهتم مباشرة بمساعدة الطلبة على فهم عالم الشغل و الاندماج بسهولة في الحياة المهنية بعد الحصول على الشهادة و تسمى بمصالح الإعلام والتوجيه و الإرشاد. منها من يهتم كذلك بمساعدة المتخرجين في البحث عن العمل، ومنها من يهتم بالتعاون المتواصل مع الطلبة القدم الموجودون حاليا في الحياة المهنية من أجل الحصول على معلومات حول الشغل والحياة المهنية يفيدون بها الطلبة على مستوى الجامعة.

ب- المصالح المسماة بالمراصد :

هي في أغلب الأحيان مؤسسات وطنية تهتم بالعلاقات بين التكوين والتوظيف.فالدور الرئيسي لهذه المراصد هو إنتاج و جمع و معالجة الكمية و الكيفية حول الاندماج المهني لخريجي الجامعات وتقديمها إلى كل المؤسسات المعنية.

إن هذه الأجهزة تقوم بدراسات طويلة حول الاندماج المهني و مشاكله و حول الوضعية الفعلية داخل الحياة المهنية لهؤلاء المتخرجين من التعليم العالي و مختلف أنواع المشاكل و الصعوبات التي يعيشونها.فنتائج هذه الدراسات جد مهمة عندما تستعمل كمعلومات متوفرة لدى الطلبة الذين يزاولون دراستهم الجامعية.

إن كل خذه المصالح الإعلامية بمختلف أنواعها المحلية و الجهوية والوطنية تخدم كثيرا مسألة تحضير الطلبة إلى عالم الشغل وهذا من خارج أوقات الدراسة، لذلك يجب أخذها كمؤشر يتم تقييم من خلاله مدى تماشي التكوين الجامعي في مهمته المتعلقة بتحضير الطلبة إلى الحياة المهنية.

2-5- الطرق المستعملة في تقييم التكوين :

إن أهمية تقييم التعليم العالي من حيث الملائمة والنوعية أصبحت أمرا ضروريا و واجبا من واجبات و مهام التعليم العالي. وذلك باعتبار التعليم العالي أصبح اليوم مطالبا أمام المجتمع و أمام السلطات العامة بتقديم البرهنة عن ملاءمته و نوعيته، من أجل مراقبة مدى استجابة للمتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و قوة مساهمته في تطور اقتصاد البلاد والتوافق مع متطلبات

المجتمع الدولي الذي يعيش تطورات متواصلة. إن التقييم على مستوى التعليم العالي يشمل ميادين مختلفة، تقييم البرامج، تقييم الطرق البيداغوجية، تقييم التسيير الإداري.

ولتوضيح ما يتعلق خاصة بالطرق المستعملة في التقييم عندما يكون الهدف هو معرفة مدى ملائمة تكوين معين مع مدى تماشيه مع سوق العمل وتحضير الطلبة إلى عالم الشغل.وهنا تظهر بقوة أهمية مصالح المساعدة الإعلامية للطلبة و خاصة منها المراصد المعنية بالدراسات حول الاندماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية.

2-6- التكوين المتواصل :

إن التطور السريع لعالم الشغل وخاصة بعد تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال أدى إلى تطور متواصل و سريع لمختلف الوظائف ومختلف مناصب العمل. و ذلك عن طريق تشجيع إدخال ضمن برامج التكوين في التعليم العالي ،تعليم المعارف المهنية المختصة يتجاوزها الزمن بسرعة فائقة.

فالتكوين المتواصل والمسمى اليوم بالتكوين مدى الحياة و وجود التكوين المهني الدائم.إن الإلحاح في كل أنحاء العالم على ضرورة التكوين المتواصل يوضح أن التكوين طوال الحياة هو أحسن وسيلة لتمكين المتخرجين القدامى من الرجوع إلى متابعة التكوين في أي وقت.فالتكوين المتواصل يجب إن يحضر تنويعا في نماذج التعليم ويسمح بإمكانية الدخول في نظام أو جهاز التعليم العالي والخروج منه بصفة عادية و دائمة، وهذا لمعرفة مدى تماشي برامج نظام ل م د في التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

توضح أهمية هذه النقاط في تحضير الطلبة تحضيرا جيدا و فعالا إلى سوق العمل

و عالم الشغل، و بالتالي تخفيض بطالة خريجي الجامعة.

3/ سياسة التشغيل في الجزائر :

إن الأرقام و الإحصائيات المقدمة من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي أن نسبة البطالة في الجزائر في ارتفاع مستمر وقدرت حوالي 1.7 مليون عاطل، وذلك بنسبة 19 بالمائة.(جريدة الخبر، 2005).(12)

و مرد ذلك لعدة اعتبارات خاصة الاقتصادية منها ، ولتعريف البطال يجب أن تتوفر شرطين أساسين له :

- أن يكون الشخص قادرا على العمل.

- أن يكون يبحث عن فرصة عمل.

أما الهيئات الدولية تؤكد و بلغة الدبلوماسية بأن البطالة في الجزائر لا تزال مرتفعة وأنها وفق المعايير الدولية تظل أكبر التحديات التي تواجه الجزائر.

وهذا ماجعل الجزائر تنتهج سياسة وطنية في ميدان التشغيل لكل الشباب وخاصة لخريجي الجامعة من أجل إدماجهم اجتماعيا ومن جهة أخرى على استثمار قدراتهم العلمية و المعرفة بغية تحقيق الرفاهة الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

4/ أهم هيئات التشغيل بالجزائر:

يمكن سرد هذه الهيئات كما يلي(لخضر بن ساهل وأخرون،2009). (13)

- الوكالة الوطنية للتشغيل.
- مديرية التشغيل.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- وكالة التنمية الاجتماعية.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- مديرية النشاط الاجتماعي.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- صندوق دعم الاستثمار من أجل التشغيل.
- البلدية.

5/ بعض الحلول لمحاربة البطالة في الجزائر :

5-1- التشغيل عن طريق القرض المصغر:

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة و التهميش و الإقصاء الاجتماعي ، ويمس شريحة لأبأس بها من المجتمع ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي ، و بروز نشاطات اقتصادية صغيرة هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز على الاعتماد على النفس، المبادرة الذاتية و على روح المقاولة، لهذا الغرض فان القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين.

فالقرض المصغر يتميز بسلفه صغيرة الحجم، و هو مخصص لاقتناء عتاد يتم تسديده في مرحلة قصيرة و يمنح حسب كيفيات تتوافق و الاحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاطات و الأشخاص المعنيين.يتوجه القرض المصغر نحو ترقية الشغل إلى الشغل الذاتي المنتج و يعتبر وسيلة لمكافحة البطالة و الفقر، وقد ظهر القرض المصغر في العديد من الدول السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص البطالة الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية.(المرسوم التنفيذي،1998).(14)

يتراوح القرض المصغر بين 350.000 دج و 600.000 دج قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين12 شهرا إلى 60 شهرا، و للاستفادة من هذا القرض يجب على المستفيد أن يساهم في تمويل مشروعه في حدود 10 بالمائة من كلفة المشروع كجزء من التمويل الذاتي و 1 بالمائة من كلفة المشروع والتي تمثل حقوق الانضمام إلى صندوق الضمان من الأخطار المترتبة من عدم تسديد القرض.

إن هذا النوع من التشغيل موجه الشباب جامعيا كان أم لا ، لذلك نجد من العوائق التي تحول دون الاستفادة من هذا القرض شرط المساهمة التي تحدد بنسبة 10 بالمائة، فخريج الجامعة في معظم الحالات لا يستطيع أن يستجيب لهذا الشرط، فيلجأ إلى البحث عن طرق أخرى للتشغيل ضف إلى ذلك البيروقراطية في الاستفادة من هذه القروض.

وتوفر الوكالة الوطنية للقرض المصغر برنامجين موجهين للخريجين الجامعيين و هما :

- القرض المصغر(و تسير الوكالة الوطنية للقرض المصغر للشباب العاطل عن العمل، وهذا البرنامج من التشغيل موجه بصفة خاصة لغير الجامعين).

- صيغة إنشاء المكاتب الجماعية الخاصة (وهذه الصيغة من التشغيل موجهة للخرجين الجامعيين الذين تسمح لهم شهاداتهم بمزاولة أعمال أو مهن حرة كالأطباء والمحامون و المهندسون المعماريون ...

2-5- التشغيل عن طريق عقود ما قبل التشغيل :

إن هذه العقود هي عبارة عن برامج إدماج ومكافحة البطالة موجهة لحاملي شهادات التعليم العالي(جامعين، تقنيون ساميون)، طالب منصب عمل لأول مرة.(المرسوم لتنفيذي،1996).(15) وتقدر مدة العقد بـ12 شهرا ، قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة 12شهرا أخرى بطلب من المستخدم. ويدمج الشباب الحاصل على شهادة كعامل عن طريق رسالة تعهد محررة من قبل مدير التشغيل وموقعه من قبل صاحب العمل. إمكانية الترسيم و التحويل لعمل قار.

فبالرغم من أن هذه العقود موجهة خصيصا إلى حاملي الشهادات الجامعية غير أنها لا تفي بالعدد الهائل من طلبات التشغيل المقدمة من طرف الخريجين و من جهة آخري سوء تسيير هذه العقود حيث يوجه المستفيد من هذا العقد إلى العمل في منصب لا يتماشى أبدا مع خلفية تكوينه، ضف إلى ذلك المحسوبية و البيروقراطية في توزيع هذه المناصب فلا يراع فيها لا أقدميه الطلب ولا درجة التفوق في الشهادة . ومن ناحية أخرى يجدون أنفسهم أمام نفس المشكل ألا وهو البطالة إذ أن هذا المستفيد من هذا العقد(في حالة استفادته)، بعد أن يستنفذ مدة العقد التي حددت بـ24 شهرا، وبالتالي لا جدوى منها إن لم يكن هناك خلق مناصب عمل دائمة لهؤلاء الخريجين.

وقد عرف هذا النوع من التشغيل أكثر نجاحا على غيره من البرنامج وهذا من خلال النتائج التي حققها حيث استفاد خلال سنة 2004 لوحدها أكثر من 60.000 شاب من عقود، و تجدر الإشارة أن برنامج عقود ما قبل التشغيل كان يسير من قبل مديرية التشغيل للولاية قبل أن يتحول تسييره إلى مديرية النشاط الاجتماعي و أصبح يطلق عليه اسم جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.

3-5- التشغيل عن طريق عقود الشبكة الاجتماعية :

يحتوي تعويض تشغيل الأشخاص بدون دخل ضمن إطار الأنشطة ذات المنفعة العامة و كذلك مساعدة الفئات الاجتماعية الخاصة، و يمنح التعويض من أجل القيام بالأنشطة ذات المنفعة العامة لعضو أو أعضاء في العائلة بدون دخل مشارك عضوها أو أعضائها فعلا في أنشطة ذات منفعة عامة.

يتم إجراء القبول في النشاطات ذات المنفعة العامة على أساس مبادرة شخصية من الطالب نفسه الذي يرغب إدماجه في ورشات الأشغال الخاصة بالنشاطات ذات المنفعة العامة أو المساهمة في النشاطات ذات المنفعة العامة نفسها.

(16) (Agence de développement social,2001)

يجب على الطالب في حالة قبوله التقدم بطلب ممضي من طرفه ويكون مصحوبا بوثيقة تبريرية أو وثيقة عن حالته المدنية مع إمضاء على التسريح الشرفي.

يجب على الشخص الذي يرغب في المساهمة في النشاطات ذات المنفعة العامة أن يقبل حين توفر البرامج المتعلقة بهذه النشاطات وفي حدود المالية المخصصة للبرامج.

بالرغم من أن هذه العقود موجهة إلى الشباب الغير الجامعي ، فإننا نجد من أن النسبة الكبيرة من المستفيدين من هذه العقود من حملة الشهادات الجامعية في ظل تقلص فرص الاستفادة من ميكانيزمات التشغيل الأخرى و بالرغم من أن النشاطات التي تحددها النصوص لمثل هذه العقود هي عبارة عن نشاطات مهنية و يدوية فان حاملي الشهادات الجامعية المستفيدين منها يوجهون إلى العمل في الإدارات العمومية كالبلديات و مراكز البريد، ومن هنا نلاحظ تناقض بين المهام التي يحددها المرسوم التنفيذي رقم 94-363 و ما هو موجود على أرض الواقع، ضف إلى ذلك الأجر الزهيد الذي يتقاضاه المستفيد حيث لا يصل إلى الحد الأدنى للأجور(أي 3000 دج).(موسى بونيرة،2012).(17)

فقد ألغت مديريات النشاط الاجتماعي عقود الشبكة الاجتماعية التي تبرم بينها و بين الشباب البطال سنويا بغرض توظيفهم لدى مختلف المصالح و المؤسسات العمومية على غرار البلديات ومراكز البريد و غيرها.

إن مصالح النشاط الاجتماعي في البلديات باشرت في تجديد عقود العمال على أساس صيغة جديدة لفائدة الشباب فقط دون المسنين و المعوقين، الذين سيحتفظون بالصيغة القديمة ، حيث قررت المديرية رفع مستحقات العمال في إطار العقود الجديدة إلى 5460دج بدل 3000دج، التي كانوا يتقاضونها في إطار عقود الشبكة الاجتماعية، و ذلك لمدة 6 سنوات على 3 دفعات 24 شهرا في كل مرة.

على أن يتم إعادة النظر في وضعية هؤلاء العمال بعد انقضاء خذه المهلة بإيجاد صيغة جديدة تتماشى والظروف الاجتماعية الراهنة التي يمر بها المجتمع.

4-5- التشغيل عن طريق تشغيل الشباب :

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم الشباب في سنة 1996،وتعد من أهم الحلول الملائمة ضمن الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكلة البطالة و التي تستهدف أساسا الشباب الحاملين لفكرة المشروع، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة،يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال إنشاء مؤسسة وتوسيعها، من :

- مساعدة مجانية (استقبال، إعلام، مرافقة، تكوين).

- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة، تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).

- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة، تخفيض نسب الفوائد البنكية).

وقد وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل

بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الرئيسية الآتية : www.ansej.dz (18)

- تدعيم وتقديم الاستشارة، و وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول يهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.

تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم الشباب بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة ، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلاله.

إن الهدف الرئيسي و المهم لهذا النوع من التشغيل، هو وضع عملية نموذجية للأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة التي ستحدث مناصب شغل، تسهل بروز المؤسسات المصغرة، تحسين الهياكل والخدمات الاجتماعية في المناطق الأكثر حرمانا.

الخلاصة :

مما تقدم نجد أن السياسة الوطنية للتشغيل بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية، أنها سياسة ترقيعية هدفها الهروب إلى الإمام فنجد أنه لا جدوى من الاستفادة من عقود عمل محدودة في الزمن و لا تفي بأدنى متطلبات المعيشة في ظل ارتفاع الأسعار، كما أنها لا تستجيب في أغلبها للكم الهائل من طلبات التشغيل المقدمة للهيئات المختصة. بالإضافة إلى ذلك نجد أن أغلب المستفيدين يجدون أنفسهم أمام نفس المشكل بعد انقضاء مدة العقد، أو إفلاس المؤسسة المصغرة نتيجة عوامل اقتصادية سيما و أن وأن الجزائر انظمت إلى منظمة التجارة العالمية وما تفرضه
سياسة السوق من تنافس واحتكار.

و على هذا الأساس نجد أن تطبيق نظام ل م د في الجزائر، جاء لوضع حد للإهدار العلمي و الاقتصادي للكفاءات التي تتخرج سنويا من الجامعة ، وذلك عن طريق ربط الجامعة بسوق العمل ،لتلبية حاجة المجتمع من الكفاءات العلمية العالية التي يتطلبها سوق العمل المتغير باستمرار، وأن يراعي في محتوياته وتكوينه للطلبة و خريجي هذا النظام تماشيا مع هذه المتطلبات والمتغيرات الجديدة لسوق العمل و التشغيل، ومن جهة أخرى توفير مناصب عمل دائمة عن طريق إقامة شراكة حقيقية مع القطاع العام والخاص. وأن تكثر من التكوين المتواصل للمستخدمين الذي أصبح ضرورة في وقت أصبحت النوعية هدف التكوين الجامعي. فعلى هذا الأساس يجب على الجامعة الجزائرية إذا أرادت الوصول إلى المستوى الدولي أن تعمل على مدى تماشي محتويات برامجها التعليمية و التكوينية للطلبة بسوق العمل، و ربط مخرجاتها بسوق العمل ربطا وثيقا مبني على أسس علمية مدروسة من أجل استثمار بشري حقيقي يساعد على التنمية الشاملة للبلاد.

مراجع الفصل :

(1)(2) (3) نبيل بوزيد :التربية و التعليم في الوطن العربي و مواجهة التحديات، سلسلة إصدارات مخبر التربية و التنمية، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، 2004.

(4)(5) عبد الله عبد الدائم: التعليم العالي و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم العربي، دراسات في التعليم العالي، عمان، 1998.

(6) (7) (8) (9) نبيل بوزيد مرجع سابق.

(10) مراد بن أشنهو جريدة الخبر 13 مارس 2005، العدد 1434.

(11) (12) Nabil BOUZID :Formation universitaire et préparation des étudiants au monde de travail et à l'emploi, thèse de doctorat, constantine, 2003.

(13) لخضر بن ساهل و آخرون :تشغيل الإطارات البطالة في ولاية أم البواقي - دراسة ميدانية، أم البواقي الجزائر-2009.

(14) المرسوم التنفيذي رقم 93-18 المؤرخ في 15 رجب 1414هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 1998.

(15) المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.

(16) Agence de développement social : recueil des textes régissant les programmes sociaux gérés par l'ADS, édition juin 2001, P 35-36.

(17) موسى بونيرة،النهار اليومي 10 أيول2012.

(18) www.ensej.dz

- الفصل الخامس -

الدراسة الميدانية

- الدراسة الاستطلاعية -

مقدمة

1/ مجالات الدراسة الاستطلاعية.

1-1 المجال المكاني.

1-2 المجال الزمني.

1-3 المجال البشري.

1-4 خصائص عينة الدراسة.

1-5 نتائج الدراسة الاستطلاعية.

- الدراسة النهائية -

2/ مجالات الدراسة النهائية.

2-1 المجال المكاني.

2-2 المجال الزمني.

2-3 المجال البشري.

3/ أدوات جمع البيانات.

4/ حساب الشروط السيكوميترية

4-1 حساب الثبات.

2-4 حساب الصدق.

/5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في مناقشة الفرضيات.

1-5 حساب تكرار الإجابات لكل اختيار.

2-5 مناقشة فروض الدراسة في ضوء النتائج.

/6 التعليق العام حول النتائج.

الخاتمة .

المراجع.

الملاحق

الدراسة الميدانية:

- الـدراسة الاستطلاعية-

***تمهيد:**

تعتبر الدراسة الإستطلاعية في أي دراسة علمية خطوة مبدئية أساسية ينبغي على الباحث القيام بها قبل إجرائه للدراسة النهائية. فعلى أساسها يتمكن الباحث أن يحدد الصيغة النهائية للعديد من متغيرات دراسته، و التي من أهمها:

1)- تحديد مكان إجراء الدراسة.

2)- الوقوف على طبيعة المجتمع الإحصائي للدراسة و مختلف خصائصه.

3) - الوقوف على جوانب القصور المتعلقة بأداة جمع البيانات (الشروط السيكومترية، الصدق، و الثبات) و معالجتها قبل التطبيق النهائي لها على عينة الدراسة النهائية.

4)- إمكانية بروز بعض المتغيرات التي لم ينتبه لها الباحث من قبل.

و كل هذا يعني أن خطوات الدراسة النهائية تتحد، أولا و أخيرا، على ما تسفر عنه الدراسة الإستطلاعية من نتائج.

1- مجالات الدراسة الإستطلاعية.

1-1 المجال المكاني.

هو جامعة المسيلة, حيث أنشأت سنة 1985, بافتتاح معهد الميكانيك ثم اتبع بمعهدي الهندسة المدنية و تسيير التقنيات الحضرية, تحولت سنة 1992 إلى مركز جامعي, ثم تحصلت سنة 2001على مصف جامعة.

وتحتوي جامعة المسيلة على 04 كليات

1- كلية العلوم وعلوم الهندسة وفيها 13 قسم أو أربع مجالات ل م د.

2- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية وفيها أربع أقسام, و01 مجال ل م د.

3- كلية الحقوق وبها 03 أقسام و01مجال ل.م.د.

4-كلية الآداب والعلوم الاجتماعية وفيها 05 أقسام 03 مجالات ل م د

أما فيما يخص التأطير البيداغوجي:

الأساتذة	العدد
الدائمون	600
المؤقتين	417
المجموع	1017

جدول رقم (2) يوضح عدد الأساتذة في جامعة المسيلة

السنة الدراسية	عدد الطلبة
2008/2007	26695
2009/2008	30921

جدول رقم (3) يوضح عدد الطلبة في جامعة المسيلة

وقد تم إجراء الدراسة الاستطلاعية بالكليات المطبقة لنظام ل م د بجامعة المسيلة والتي وصل عددها إلى 04 كليات:

1 – كلية العلوم وعلوم الهندسة.

2 – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية.

3 – كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

4 – كلية الحقوق.

2-1 المجال الزماني:

تم تطبيق الدراسة الاستطلاعية في شهر ماي وبداية شهر جوان2011.

حيث قمنا في هذه الفترة بإجراء جولة ميدانية لكل الكليات المطبق فيها نظام ل م د للتعرف أكثر على ميدان الدراسة, وكذلك التعرف على مجتمع البحث ألا و هو الأساتذة المدرسين وفق هذا النظام.

3-1 المجال البشري:

لقد قمنا بالدراسة الاستطلاعية على مرحلتين, ففي المرحلة الأولى أجرينا فيها مقابلات موجهة مع رؤساء الأقسام التي قد ذكرناها سابقا, أي مع عينة تتكون من 14 رئيس قسم. وهذا من أجل الإلمام بأهم النقاط التي بنينا بها الاستمارة فيما بعد.

أما في المرحلة الثانية قمنا بأخذ عينة تتكون من 16 أستاذ- كلهم من كلية الآداب واللغات و العلوم الاجتماعية والإنسانية - بطريقة عشوائية.

الاختصاص	عدد الأساتذة
علم النفس	03
الأدب العربي	05
علم الاجتماع	08
المجموع	16

جدول رقم (4) يمثل العينة الاستطلاعية

4-1 خصائص عينة الدراسة الاستطلاعية.

1-4-1 بالنسبة لمتغير الجنس.

الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الذكور	09	%56.25
الإناث	07	%43.75
المجموع	**16**	**%100**

جدول رقم (5) يبين توزيع عينة الدراسة

حسب متغير الجنس.

***- التعليق على الجدول.**

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح توزيع العينة حسب متغير الجنس أن الأساتذة الذكور يمثلون 56.25 بالمائة، و43.75 بالمائة من الأساتذة الإناث من العينة الاستطلاعية.

حيث أن هذه النسب سوف تأخذ بعين الاعتبار في العينة النهائية.

1-4-2 بالنسبة لمتغير الخبرة(الأقدمية) :

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
5-3	4	%25
10-5	5	%31.25
10فأكثر	7	%43.75
المجموع	**16**	**%100**

جدول رقم (6) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.

***- التعليق على الجدول :**

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل توزيع العينة حسب متغير الأقدمية أن الأساتذة الأكثر أقدمية و التي تفوق أقدميتهم 10 سنوات هم الذين يغلبون على عينة الدراسة و الذين يمثلون نسبة 43.75% أي تقريبا نصف المجتمع ، فنجد الفئة التي تقل أقدميتها عن 5 سنوات تمثل 31.25% تتراوح أقدميتها بين 5 و 10 سنوات، في حين نجد أن الفئة التي تتراوح أقدميتها بين 3 و 5 سنوات تمثل نسبة 25%.

حيث أن هذه النسب سوف تأخذ بعين الاعتبار في العينة النهائية.

3-4-1 بالنسبة لمتغير التخصص.

الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
علم النفس	05	%31.25
علم الاجتماع	07	%43.75
الأدب العربي	04	%25
المجموع	**16**	**%100**

جدول رقم (7) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص.

***- التعليق على الجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح توزيع العينة حسب متغير التخصص أن الأساتذة الذين يدرسون في علم الاجتماع يمثلون 43.75 % ، يليهم الأساتذة الذين يدرسون في علم النفس بنسبة 31.25% ثم أساتذة الأدب العربي بنسبة 25 % .

حيث أن هذه النسب سوف تأخذ بعين الاعتبار في العينة النهائية.

4-4-1 بالنسبة لمتغير المستوي العلمي:

الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ مساعد "أ"	04	%25
أستاذ محاضر "ب"	05	%31.25
أستاذ محاضر "أ"	05	%31.25
أستاذ التعليم العالي	02	%12.50
المجموع	**16**	**%100**

جدول رقم (8) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي.

***- التعليق على الجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير المستوى العلمي أن نسبة الأساتذة برتبة لأستاذ محاضر "أ"، و رتبة أستاذ محاضر "ب" هي 31.25 % يليها أستاذ مساعد "أ" بنسبة 25 % ثم في الأخير أستاذ برتبة أستاذ التعليم العالي بنسبة 12.50% .

حيث أن هذه النسب سوف تأخذ بعين الاعتبار في العينة النهائية.

5-1 نتائج الدراسة الاستطلاعية :

من أهم نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية هو التمكن من تصحيح بنود الاستمارة ووضعها في صورتها النهائية المفهومة لدى الجميع، والتعرف على الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحث

في الدراسة النهائية كعدم استرجاع العدد الكلي للاستمارات والتعرف على مدى استجابة أفراد العينة لفقرات الاستمارة واستيعابهم لها و التأكد من وضوح المعلومات الموجودة بها .

وأخيرا تقدير الخصائص السيكومترية للاستمارة فصدق وثبات الاستمارة يسمحان للباحث الاعتماد عليها كأداة لجمع البيانات بكل موضوعية .

جدول رقم (09) يوضح نتائج الدراسة الاستطلاعية والمحاور المعتمدة في بناء الاستمارة :

عنوان المحور	عدد أسئلة المحور	ترتيب الأسئلة
دور الإمكانيات المادية لجامعة في تحقيق أهداف نظام ل م د	13 سؤال	من1 إلى 13
نجاح نظام ل م د في تحضير الطلاب إلى سوق العمل و التمهين	9 أسئلة	من 14 إلى 22
محور الجودة و النوعية و النجاعة	13 سؤال	من 23 إلى 35

- الدراسة النهائية -

***- تمهيد:**

بعد معالجتنا في الدراسة الإستطلاعية للجانب الأول من الدراسة الميدانية المتعلق أساسا بمحور طبيعة المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة، سنتناول الآن - في الدراسة النهائية - الجانب الثاني من الدراسة الميدانية المتعلق أساسا بعرض نتائج هذه الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضيات. و فيما يلي نستعرض عناصر الدراسة النهائية المتمثلة في:

2/ مجالات الدراسة النهائية:

2-1 المجال المكاني : تم إجراء هذه الدراسة بجامعة المسيلة وبالتحديد بأربعة أقسام :

1- قسم العلوم الاجتماعية وفيه شعبة:

- شعبة علم النفس

- شعبة علم الاجتماع.

2- قسم العلوم الإنسانية (شعبة التاريخ).

3- قسم الأدب العربي .

2-2 المجال الزمني:

إن مرحلة توزيع الاستمارات و استعادتها استغرقت حوالي ثلاثة أسابيع.

2-3 المجال البشري:

إن تحديد العينة النهائية للبحث تعد خطوة أساسية و هامة في الدراسة الميدانية.

ففي تشكيلنا لعينة البحث حاولنا تجنب فقط الأساتذة المساعدين قسم (ب) لنقص خبرتهم بالنسبة إلى زملائهم في ميدان التعليم بالجامعة، وهذا حتى نكون في اتصال مع أساتذة لديهم خبرة أكثر في مجال التعليم العالي و خاصة بنظام ل.م.د . إذا نوع عينة بحثنا هي عينة مقصودة لأن كل أفرادها يشتركون في صفة الخبرة في نظام ل.م.د " فالعينة المقصودة هي العينة التي يتم انتقاء و اختيار أفرادها بنحو مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم".(1)(محمد عبيدات،1996).

فكانت العينة على النحو التالي

جدول رقم(10) يمثل عينة البحث النهائية:

القسم		العدد الإجمالي	النسبة المأخوذة	العدد المأخوذ للعينة
العلوم الاجتماعية	شعبة علم النفس	13	% 100	37
	شعبة علم الاجتماع	24		
العلوم الإنسانية (شعبة التاريخ)		23	% 100	23
الأدب العربي		46	% 100	46
المجموع		106	% 100	106

فبعد تحديد عينة البحث النهائية تم تمرير الاستمارة على كافة عينة البحث من الأساتذة بالشعب المختارة سابقا و عددهم 106 أستاذ ، و قد قمنا بتمرير هذه الاستمارات بطريقتين : الأولى كانت عن الطريقة المباشرة و ذلك باستلام كل أستاذ لاستمارة للإجابة عليها و أما الطريقة الثانية فقد كانت غير مباشرة و ذلك عن طريق إعطاء المتبقية لرئيس الكلية و الذي قام مقامنا بتسليمها بدوره للأساتذة غير الحاضرين وقتها. وهكذا تم تسليم 106 استمارة على أفراد العينة المختارة و بعدها قمنا بجمع الاستمارات للأساتذة المجيبين و كان عدد الاستمارات المجيب عليها 97 استمارة من بين 106 استمارة موزعة على عدد العينة الإجمالي للأساتذة ، كما هو موضح في الجدول التالي:

القسم		العدد الكلي للأساتذة	عدد الأساتذة المجيبين على الاستمارة
العلوم الاجتماعية	شعبة علم النفس شعبة علم الاجتماع	36	33
العلوم الإنسانية	شعبة تاريخ	24	23
الأدب العربي		46	41
المجموع		106	97

جدول رقم(11) يمثل عدد أفراد العينة النهائية

3/ أدوات جمع البيانات :

لجمع المادة الضرورية لمناقشة فرضيات هذه الدراسة قمنا بتصميم استبيان على أساس المقياس النفسي لرنسيس ليكرت في قياس الاتجاهات. و قد تضمن هذا الاستبيان قائمة بنود قدر عددها بـ 35 بندا.

وتتوزع قائمة البنود هذه على أربعة محاور هي:

***- المحور الأول :** محور البيانات الشخصية و يضم البنود الخاصة بالتخصص والأقدمية.

***- المحور الثاني :** وينطوي على 13 بندا وأرقامها على مستوى استبيان الدراسة هي 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، وفق ما هو موضح على مستوى الملاحق. واستجابات أفراد العينة على بنود هذا المحور ستعتمد لمناقشة الفرضية الجزئية الأولى.

-* المحور الثالث : وينطوي على 09 بندا وأرقامها على مستوى استبيان الدراسة هي 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، وفق ما هو موضح على مستوى الملاحق. واستجابات أفراد العينة على بنود هذا المحور ستعتمد لمناقشة الفرضية الجزئية الثانية.

-*المحور الرابع : وينطوي على 13 بندا وأرقامها على مستوى استبيان الدراسة هي 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، وفق ما هو موضح على مستوى الملاحق. واستجابات أفراد العينة على بنود هذا المحور ستعتمد لمناقشة الفرضية الجزئية الثالثة.

وتتحد بدائل الإجابة التي انطوى عليها استبيان هذه الدراسة في ثلاثة بدائل هي:

*- بديل موافق، والتقدير الكمي الممنوح من قبل الطلبة هو ثلاثة درجات (3) .

*- بديل محايد، والتقدير الكمي الممنوح من قبل الباحث هو درجتين (2) .

*- بديل معارض، والتقدير الكمي الممنوح من قبل الباحث هو درجة واحدة (1) .

وما يجب توضيحه في هذا الإطار، أن هذا التقدير سيعتمد مع العبارات الموجبة، والعكس صحيح بالنسبة للعبارات السالبة.

وحتى تكون للنتائج المحصل عليها بواسطة أي أداة من أدوات جمع البيانات، في الدراسات السلوكية، فائدة مرجوة ينبغي التأكد من سلامة وصحة شروطها السيكومترية (الصدق والثبات)، وهذا ما ينبغي علينا القيام به بالنسبة لاستبيان دراستنا هذه.

4/ حساب الشروط السيكومترية (الثبات و الصدق) لإستبيان الدراسة:

4-1 حساب الثبات:

لما كانت إحتمالات الإجابة على بنود إستبيان هذه الدراسة ليست ثنائية، فقد تم الإعتماد في حساب قيمة ثباته على معادلة α كرونباخ التي تصلح في حالة الإستبيانات ذات الإختيار من متعدد و صيغتها كالتالي:

$$\alpha = \frac{ن}{ن-1} \times \left(1 - \frac{\text{مج } ع^2 \text{ ب}}{ع^2 \text{ ك}}\right)$$ (سعد عبد الرحمان، 1998)(2).

حيث:

***- مج ع² ب =** مجموع تباين البنود، الذي نحصل عليه بحساب تباين كل بند من بنود الإستبيان وفق المعادلة التالية:

$$ع^2 = \frac{مج\ س^2 - \frac{(مج\ س)^2}{ن}}{ن-1}$$

***- ن** في معادلة حساب تباين البنود = عدد أفراد العينة.

***- ن** في معادلة α = عدد البنود.

*- **ع² ك =** التباين الكلي لإختبار و يحصل عليه بنفس المعادلة لحساب تباين البنود.

و بتطبيق معادلة α كرونباخ بإستخدام برنامج SPSS تم الحصول على قيمة ثبات مساوية لـ 0,78، و عليه يتوضح أن هذا الإستبيان ذو ثبات عال.

2-4 حساب الصدق:

على إعتبار أن صدق المحتوى يعتبر من أكثر أنواع الصدق شيوعا من حيث الإستخدام و أيضا تأكيد عدد من الباحثين على أهميته (حسن أحمد الطعاني،2002).(3) فقد قمنا بإعتماده في هذا الإستبيان بهدف الإستدلال على مصداقية إستبيان هذه الدراسة وذلك من خلال طريقة إستطلاع آراء المحكمين المتمثلة في توزيع الإستبيان على عينة من المحكمين المختصين في الموضوع المراد دراسته .

و قد تكونت عينة المحكمين المختصين هذه من 04 أساتذة جامعيين تخصص علم الاجتماع .

وهذا النوع من الصدق يتم حسابه وفق الخطوات التالية:

1)- حساب صدق كل بند بصفة منفردة وفق المعادلة الإحصائية التي إقترحها لوشي Laushe و التي مفادها:

$$ع\ و - \frac{ع}{2}$$

ن ص م = ———————— (Muchinsky, 1983)(4)

ع

—

2

حيث:

ع و: عدد المحكمين الذين أعتبروا أن البند يقيس السلوك المراد قياسه.

ع : عدد المحكمين الإجماليين.

2) - تجميع كل القيم المحصل عليها في البنود ثم قسمتها على عدد هذه الأخيرة - البنود- و الناتج المتحصل عليه هو قيمة صدق المحتوى الإجمالي للإستبيان.

و بعد المعالجة الإحصائية لإستجابات أفراد عينة المحكمين على بنود الإستبيان تم الحصول على قيمة صدق مساوية لـ 0,76 .

5/ الأساليب الإحصائية المستخدمة في مناقشة الفرضيات :

من المتعارف عليه لدى الباحثين في الدراسات السلوكية عموما و العلوم الاجتماعية خصوصا أن مفاضلة الباحث لأسلوب أو عدد من الأساليب الإحصائية لمناقشة فرضيات دراسته تتم أولا وأخيرا وفق مجموعة اعتبارات منهجية ينبغي عليه أخذها بعين الاعتبار والمتمثلة أساسا في طبيعة إشكالية البحث ومتغيراتها، طبيعة الفرضيات أهداف البحث، أداة جمع البيانات وغيرها من الاعتبارات .

كا^2 = مجـ $\frac{\text{ت و (التكرار الواقعي) – ت م (التكرار المتوقع)}^2}{\text{ت م (التكرار المتوقع)}}$ (فؤاد البهي السيد،).(5)

ويحسب بجمع التكرارات وتقسيم النتائج على الاختبارات ويتم تطبيق هذا المقياس بعد الحصول على النتائج ومعالجتها إحصائيا من خلال:

1-5 حساب تكرار الاستجابات لكل اختيار :

وذلك عن طريق حساب تكرار استجابات الأفراد لكل اختيار بالنسبة لكل محور من المحاور الثلاثة كما هو موضح في الجداول التالية:

البدائل / السؤال	نعم	لا	لا أدري
1	50	36	04
2	18	62	10
3	08	52	30
4	14	54	22
5	12	56	20
6	46	28	16
7	10	58	22
8	38	22	30
9	08	50	32
10	16	54	20
11	44	30	16
12	62	16	12
13	22	56	12
المجموع	**348**	**574**	**246**

جدول رقم (12) يوضح تكرارات استجابات أفراد العينة على بنود المحورالأول.

البدائل / السؤال	نعم	لا	لا أدري
14	70	21	04
15	34	55	06
16	18	36	36
17	30	18	42
18	34	34	22
19	30	28	22
20	50	26	14
21	46	30	14
22	18	30	22
المجموع	**350**	**278**	**182**

جدول رقم (13) يوضح تكرارات استجابات أفراد العينة على بنود المحورالثاني.

البدائل / السؤال	نعم	لا	لا أدري
23	56	26	08
24	42	16	32
25	50	14	26
26	22	54	14
27	74	10	06
28	30	42	18
29	52	20	18
30	42	22	26
31	16	46	28
32	14	50	26
33	26	34	30
34	14	16	60
35	36	30	24
المجموع	**474**	**380**	**316**

جدول رقم (14) يوضح تكرارات استجابات أفراد العينة على بنود المحور الثالث.

كما يمكن تلخيص تكرار الإجابات على المحاور الثلاثة بالجدول التالي :

البدائل / المحور	نعم	لا أدري	لا
المحور الأول	348	246	574
المحور الثاني	350	182	278
المحور الثالث	474	316	380

جدول رقم (15) يوضح مجموع تكرارات استجابات أفراد العينة على بدائل بنود المحاور الثلاثة للاستبيان.

2-5 مناقشة فرضيات الدراسة في ضوء النتائج :

1-2-5 مناقشة الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها: الإمكانيات المادية للجامعة تلعب دور هاما في تحقيق أهداف نظام ل.م.د.

بدائل الإجابة / المحور الأول	نعم	لا أدري	لا	مج	كا 2 المحسوبة	كا 2 المجدولة		مستوى الدلالة	
						0.05	0.01	0.05	0.01
دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل.م.د.	ت.م = 348 / ت.و= 389.33	ت.م = 246 / ت.و= 389.33	ت.م = 574 / ت.و= 389.33	1168	144.75	5.99	9.21	دالة	دالة

جدول رقم (16) يبين استجابات أفراد العينة

على بنود محور دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل.م.د.

- القراءة الإحصائية :

بالرجوع إلى الجدول أعلاه رقم (16) وعلى اعتبار أن كا 2 المحسوبة أكبر من كا 2 المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 و 0.01، يتبين لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة على بنود محور دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل.م.د.

وللوقوف على اتجاه دلالة هذه الفروق الموجودة في استجابات أفراد العينة على بنود محور دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل.م.د، ينبغي علينا الرجوع إلى أكبر تكرار على مستوى بدائل الجدول رقم (16)، أين نلاحظ أن أكبر تكرار يوجد في خانة لا والمقدر بـ 574.

وعملا بمقياس النسب المئوية نجد أن:

$$\text{نسبة } 49.14\% \left(\frac{574}{1168} \times 100 = 49.14\% \right) \text{ من مجموع استجابات أفراد العينة على بنود}$$

هذا المحور، تشير إلى أن الإمكانيات المادية للجامعة لا تلعب دورا في تحقيق أهداف نظام ل م د، مما يشير إلى عدم تحقق هذه الفرضية.

2-2-5 مناقشة الفرضية الجزئية الثانية التي مفادها:

نجاح نظام ل م د في تحضير الطلاب إلى سوق العمل والتمهين.

بدائل الإجابة / المحور الأول	نعم	لا أدري	لا	مج	كا 2 المحسوبة	كا 2 المجدولة		مستوى الدلالة	
						0.05	0.01	0.05	0.01
نجاح نظام ل.م.د في تحضير الطلاب إلى سوق العمل والتمهين.	ت.م = 350 / ت.و= 270	ت.م = 182 / ت.و= 270	ت.م = 278 / ت.و= 270	810	52.62	5.99	9.21	دالة	دالة

جدول رقم (17) يبين استجابات أفراد العينة

على بنود محور نجاح نظام ل. م. د في تحضير الطلاب إلى سوق العمل والتمهين

- القراءة الإحصائية :

بالرجوع إلى الجدول أعلاه رقم (17) وعلى اعتبار أن كا 2 المحسوبة أكبر من كا 2 المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 و 0.01، يتبين لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة على بنود محور دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل.م.د.

وللوقوف على اتجاه دلالة هذه الفروق الموجودة في استجابات أفراد العينة على بنود محور دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل.م.د، ينبغي علينا الرجوع إلى أكبر تكرار

على مستوى بدائل الجدول رقم (17)، أين نلاحظ أن أكبر تكرار يوجد في خانة لا والمقدر بـ 350.

وعملا بمقياس النسب المئوية نجد أن:

350

نسبة 43.21% (ـــــ × 100 = 43.21%) من مجموع استجابات أفراد العينة على بنود

810

هذا المحور تشير إلى نجاح نظام ل.م.د في تحضير الطلاب إلى سوق العمل والتمهين، مما يشير إلى تحقق هذه الفرضية.

3-2-5 مناقشة الفرضية الجزئية الثالثة التي مفادها:

نظام ل.م.د يهتم بالجودة والنوعية والنجاعة في التكوين الجامعي.

بدائل الإجابة / المحور الأول	نعم	لا أدري	لا	مج	كا 2 المحسوبة	كا 2 المجدولة		مستوى الدلالة	
						0.05	0.01	0.05	0.01
نظام ل.م.د يهتم بالجودة والنوعية والنجاعة في التكوين الجامعي	ت.م = 474 / ت.و= 390	ت.م = 316 / ت.و= 390	ت.م = 380 / ت.و= 390	1170	32.39	5.99	9.21	دالة	دالة

جدول رقم (18) يبين استجابات أفراد العينة

على بنود محور نظام ل.م.د يهتم بالجودة والنوعية والنجاعة في التكوين الجامعي.

- القراءة الإحصائية :

بالرجوع إلى الجدول أعلاه رقم (18) وعلى اعتبار أن كا 2 المحسوبة أكبر من كا 2 المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 و 0.01، يتبين لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة على بنود محور دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل.م.د.

وللوقوف على اتجاه دلالة هذه الفروق الموجودة في استجابات أفراد العينة على بنود محور دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل.م.د، ينبغي عليا الرجوع إلى أكبر تكرار على مستوى بدائل الجدول رقم (18)، أين نلاحظ أن أكبر تكرار يوجد في خانة لا والمقدر بـ 350.

وعملا بمقياس النسب المئوية نجد أن:

$$\text{نسبة } 40.51\% \left(\frac{474}{1170} \times 100 = 40.51\% \right) \text{ من مجموع استجابات أفراد العينة على بنود}$$

هذا المحور تشير إلى اهتمام نظام ل.م.د بالجودة والنوعية والنجاعة في التكوين الجامعي ، مما يشير إلى تحقق هذه الفرضية.

6/ التعليق العام حول النتائج :

يمكن القول من خلال النتائج المتحصل عليها في هذا البحث ألا وهو أن التكوين الجامعي في نظام ل.م.د يتماشى مع متطلبات سوق العمل قد تحققت وذلك باتفاق أفراد العينة المتكونة من 45 أستاذ جامعي, حيث نجد اتفاق العينة خاصة من المحور الثاني والمتعلق بتماشي التكويم الجامعي مع متطلبات سوق العمل .

والمحور الثالث والمتعلق بنظام ل.م.د يهتم بالجودة والنوعية والنجاعة في التكوين الجامعي مع اختلافهم في المحور الأول الذي يقول بأن الإمكانية المادية للجامعة تلعب دورا في تحقيق أهداف نظام ل.م.د , وهذا ما يدل على أن الإمكانيات المادية للجامعة لا تلعب دورا هاما في تحقيق أهداف نظام ل.م.د و لا في تحضير الطلبة لعالم الشغل وإنما نظام ل.م.د في حد ذاته والتكوين الجامعي هو الذي يتماشى مع سوق العمل والتمهين,و إن هذا النظام الذي يهتم بالجودة والنجاعة والنوعية في تكوين الطلبة هو المسئول على نجاح هذا النظام الذي يتماشى مع سوق العمل.

فالتغيير المتواصل والمستمر لمحتويات ولبرامج التكوين الجامعي, يوازي متطلبات سوق العمل ومتطلبات العصر وتغيراته السريعة في جميع المجالات سواء اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية... تكييف مسار الدراسة وتغير مساراتها إلى نوعين من التكوين بحيث أصبح مسار أكاديمي و آخر مهني للإجابة على متطلبات المجتمع و عالم الشغل.

كما أن اعتماد سياسة الجودة في الإنتاج بأقل تكلفة, أي تكوين طلبة بأقل تكلفة لارتباط التحديات بالميزانية المخصصة للإنفاق على التعليم العالي وذلك بخلق نوع من النجاعة والنوعية لخريجيه.

إن النتائج التي توصلت لها الدراسة, ما هي إلا نتائج لدراسة فردية متواضعة من الصعب تعميمها على جل الآراء, و في كامل الجامعات الجزائرية نظرا لتباين وجهات النظر و الآراء بين الأساتذة.

تبدو أهمية هذه الدراسة من حيث الاستفادة من تجارب الماضي وخبرات الحاضر الذي من شأنه تعزيز الرؤية المستقبلية والتطلعات, التي مازال ينظر إليها القائمون رغم السياسات التعليمية والعديد من فئات المجتمع لتعزيز إسهامات الجامعة كمؤسسة اجتماعية,علمية, أكاديمية.

المراجـــــــــــــع :

(1) . محمد عبيدات و آخرون : منهجية البحث العلمي ، القواعد و المراحل و التطبيقات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص 169 .

(2) سعد عبد الرحمن : القياس النفسي : النظرية و التطبيق، ط3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1998.

(3) حسن أحمد الطعاني:التدريب:مفهومه وفعالياته، بناء البرامج التدريبية و تقويمها، دار الشروق، 2002 .

(4) Paul.M,Muchinsky : psychology applied to work :an introduction to industrial and organizational psychology, Dorsey press,1983.

(5) فؤاد البهي السيد: علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري،ط3، دار الفكرالعربي ، القاهرة،1979.

الخـــــــــاتمة

تعتبر الجامعة من أهم العناصر المكونة للمجتمع المتطور باعتبارها عنصر ضروري في تطور و ازدهار المجتمعات و لدورها الرئيسي ألا وهو تكوين الإطارات وتزويد المجتمع باليد العاملة المؤهلة لتلبية حاجيات السوق.

كما أن لها دور ايجابي في التنمية في جميع الجوانب سواء الاقتصادية أو الثقافية و الاجتماعية للمجتمع فالجامعة و التكوين الجامعي هو الوحيد الذي بواسطته يمكن إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية في المجتمع, فتطبيق الإصلاح الأخير على التعليم العالي في الجزائر ما هو إلا دليل على حرص هذا البلد لترقية و تطوير تعليمها العالي و مواكبته المجتمع الدولي في جميع المجالات اقتصاديا واجتماعيا باعتبار أن التوظيف هو إحدى الأهداف الأساسية لنظام ل.م.د وأهم خصائصه, وهذا من خلال بعض عناصره

- كالتوجيه السليم للطلبة.
- تماشي محتوى البرامج للتكوين الجامعي مع متطلبات سوق العمل والتمهين.
- مساعدة وإعلام الطلبة للتخصصات وحاجيات سوق العمل, وذلك برفع الكفاءة المهنية لليد العاملة المتخرجة من الجامعة للإجابة على اهتمامات وانشغالات مختلف القطاعات التي يتم تفعيل دور التعليم العالي في سوق العمل.
- التكوين مدى الحياة, وذلك عن طريق الرسكلة, والتربصات والدورات التدريسية...
- ترقية ثقافة الجودة و النوعية والنجاعة في التكوين الجامعي للجامعة الجزائرية والرقي به إلى مصاف الجامعات الدولية من حيث التكوين و التأطير.

بعض الاقتراحات النابعة من الدراسة:

لقد حاولنا الاكتفاء باقتراحات نابعة تماما من نتائج هذه الدراسة على مستوى مناقشة فرضيات البحث:

- إعداد الطالب منذ التعليم الابتدائي بحيث عند وصوله إلى الجامعة، يصاحب مشروعه الخاص وهذا ما يزيد من حظوظ نجاحه بالالتحاق بسوق العمل مما يحقق بعض أهداف نظام ل م د.
- توثيق علاقة الجامعة بمؤسسات العمل من أجل إعداد كفاءات تتماشى مع متطلبات سوق العمل و التمهين.و ذلك عن طريق توفير فرص تكوين مناسبة و القيام بتربصات مكثفة.
- إشراك قطاع التمهين و التشغيل في برامج التكوين والتشغيل و التكثيف من برامج التربصات التطبيقية.
- تقوية المشاركة للقطاعات غير الأكاديمية وهذا لتنشيط الأعمال الموجهة والتطبيقية و الملتقيات و التربصات المهنية.
- التخطيط المستمر و السليم للتحكم في ازدياد تعداد الطلبة، وذلك بالتدقيق على النجاعة في التكوين في مختلف الأطوار مع التركيز على النوعية في التكوين و البرامج التعليمية.

- الــمـراجــع -

الكتب باللغة العربية :

1- بوفلجة غياث : التربية و التكوين بالجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، دون طبعة ، سنة 1992 .

2- حسين عبد الحميد رشوان : العلمانية و العولمة من منظور علم الاجتماع ، مركز الإسكندرية للكتاب ، سنة 2005.

3- حسن شحاتة : التعليم الجامعي و التقويم الجامعي بين النظرية و التطبيق ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، مصر، ط1 ، 2001 .

4- حسن أحمد الطعاني:التدريب:مفهومه وفعالياته، بناء البرامج التدريبية و تقويمها، دار الشروق، 2002 .

5- رابح تركي: أصول التربية و التعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الأول الجزائر ط2 ، 1990 .

6- رشدي احمد طعيمة : محمد بن سليمان البندري ، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ، دار الفكر العربي ، ط1 ، القاهرة ، 2004.

7- صلاح عباس : العولمة و آثارها في بطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2004 .

8 - سعيد إسماعيل علي: التعليم الجامعي في الوطن العربي، المكتبة العربية للدراسات التربوية، دار الفكر، القاهرة، مجلد 13، د، س.

9 - سعد عبد الرحمن : القياس النفسي : النظرية و التطبيق، ط3 ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1998.

10- عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري: نظام ل.م.د ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 2008 .

11- عبد الله عبد الدائم: التعليم العالي و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم العربي، دراسات في التعليم العالي، عمان، 1998.

12- فؤاد البهي السيد: علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري،ط3، دار الفكرالعربي ، القاهرة،1979.

13- لحسن بوعبدالله و محمد مقداد : تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998 .

14- لمياء محمد السيد : العولمة و رسالة الجامعة ، الدار المصرية اللبنانية ط1، مصر، 2002 .

15- محسن أحمد الخضيري : اقتصاد المعرفة ، مجموعة النيل العربية ، ط1 ، مصر ، 2001 .

16- محمد منير مرسى: البحث التربوي و كيف نفهمه، دار علا الكتاب، ط1، القاهرة 1996

17- محمد عبيدات و آخرون : منهجية البحث العلمي ، القواعد و المراحل و التطبيقات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص 169 .

18- محمد العوض صلاح الدين: التنمية البشرية و تطوير القدرات و تعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، د.ط،سنة 1993.

19- نبيل بوزيد: التربية و التعليم في الوطن العربي و مواجهة التحديات، سلسلة إصدارات مخبر التربية و التنمية، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، 2004. المطبوعات الجامعية ، الجزائر سنة 1998 .

المجلات والدوريات والوثائق :

1- تقرير اليونسكو: " التعليم ذلك الكنز الكامن »، ترجمة جابر عبد الحميد جابر، دار النهضة، دون طبعة، القاهرة سنة 2000.

2- عبد المالك عبدى : ملف الجامعة –أي وظيفة و أي دور- مجلة الجامعة ، جيجل ، العدد 10 ، مارس 2008.

3- وثيقة استشراق مستقبل العمل التربوي في دول الأعضاء بمكتب التربية العربية لدول الخليج ، المملكة العربية السعودية ، سنة 2000.

4- على القاسم : الجامعة والتنمية ، منشوارت رمسيس الرباط ، العدد 10 ، سنة 2002.

5- عزي عبد الرحمان : البحث العلمي و الاجتماعي ، بعض الموازنات و الأولويات ، حوليات جامعة الجزائر ، الجزائر ، العدد 7 ، 1993 .

6- عبد الله ركيبي : التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1985 . حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الأول، الجزائر سنة 1986 – 1987.

7- إبراهيم توهامي : " أي جامعة تحتاج في ظل عولمة القرن الحادي والعشرون"

8- حجازي مصطفى : العولمة التنشئة المستقبلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة البحرين ، العدد 2 ، 1999 .

9- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مذكرة توجيهية متعلقة بكيفية تطبيق إصلاح التعليم العالي.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مديرية التعليم و التكوين، إعادة تنظيم التعليم العالي – اقتراحات -، 2001.

11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم 12 المؤرخ 19 مارس 1986 .

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي قرار المؤرخ 23 جانفي 2008 ، تحديد و تنظيم التعليم ضبط كيفيات مراقبة المعارف و الكفاءات و الانتقال في دراسات الليسانس – الماستر – الدكتوراه ، LMD المادة 12.

(10) مراد بن أشنهو جريدة الخبر 13 مارس 2005، العدد 1434.

(17) موسى بونيرة،النهار اليومي 10 أيول2012.

(13) لخضر بن ساهل و آخرون تشغيل الإطارات البطالة في ولاية أم البواقي - دراسة ميدانية، أم البواقي الجزائر-2009.

(14) المرسوم التنفيذي رقم 93-18 المؤرخ في 15 رجب 1414هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 1998.

(15) المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.

(1) - دراسة محمود أحمد مرسي : دور التعليم العالي في اعداد الكفاءات و القوى العاملة، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 13، العدد الرابع، بيروت(1985).

(3) - بوعبدالله و محمد مقداد و نبيل بوزيد : تقويم برامج التكوين الجامعي ، دراسة تطبيقية ، سلسلة إصدارات مخبر إدارة و تنمية الموارد البشرية، العدد 1 ، جامعة فرحات عباس، سطيف(2004) .

الرسائل الجامعية :

1- محمد مدني توفيق ، اختيار الفروع في جامعة الجزائر و تمثلات الطلبة تجاه تخصصاتهم رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 1987 – 1988.

2- نوارة مربوحة : العاملون بالتدريس الجامعي ، أوضاعهم و اتجاهاتهم ، رسالة ماجستير ، معهد علم الاجتماع ، الجزائر ، سنة 1990 .

3 - أحمد زرزور :تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد ،" نظام ليسانس.ماستر.دكتوراه"، في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل،دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي،(2006 مذكرة ماجستير).

الكتب والمجلات باللغة الفرنسية :

1- Agence de développement social : recueil des textes régissant les programmes sociaux gérés par l'ADS, édition juin 2001, P 35-36.

2- Annick Cartron, LMD a l'Université René Descartes (paris5) 2002, France.

3- Belaroussi, M.T, recherche et développement en Algérie, journal EL Moudjahid, 11/12/1990.

4- L'aacher.s : L'Algérie réalités sociales et pouvoir, édition L'HARMATTAN.PARIS 1985.

5- Le système LMD a l'université mentouri, Constantine, Novembre, 2004.

6- Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, dossier « reformes des enseignements supérieurs », juin 2003.

7- Nabil Bouzid, qualité, pertinence et évaluation de l'enseignement, quelques précisions et interrogations, revue des lettres et des

Sciences sociales, novembre, année 2005.

8- Nabil Bouzid :Formation universitaire et préparation des étudiants au monde de travail et à l'emploi, thèse de doctorat, constantine,2003.

9- Paul.M,Muchinsky : psychology applied to work :an introduction to industrial and organizational psychology, Dorsey press,1983.

10- Sybille Reichert et Christian Tauch , les avancée de L'espace Européen de l'enseignement Supérieur , Revue Tendances 2003 , commission Générale de l'éducation et le culture Européenne.

11- véronique Brouillett , Nicole Fortin , la mondialisation néolibérale et l'enseignement supérieur

المواقع الالكترونية :

1- http:// www.orpla.univ.paris8.fr.canal2.L.M.D.H.T.M.L

2- http://www.quebec.atlac.orgiimg/pdf/agcscducationcsq.pdf 2004

3- www.isetma.rnu.tn/fr/LMD_questions_reponses.pdf

4- www.Edufrance.fr.

5- www.ansej.dz.

ملخص الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د مع متطلبات سوق العمل و خاصة في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل والمساهمة في تخفيض البطالة لخريجي التعليم العالي .

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة إلى أي مدى التكوين الجامعي الحالي في نظام ل.م.د يتجاوب مع المتطلبات الجديدة الاجتماعية والاقتصادية للبلد ويساهم في تحسين و تحضير الطلبة إلى عالم الشغل .

من أجل ذلك قمنا بتوزيع 106 استمارة على الأساتذة الجامعيين ينتمون إلى 04 أقسام بكلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة .

من بين 106 استبيان ، 97 استمارة استرجعت لنا والتي شكلت العينة النهائية لدراستنا.إن تحليل النتائج سمح لنا أن نستنتج بأن الإمكانيات المادية للجامعة لا تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف نظام ل.م.د ، في حين تحضير الطلبة إلى عالم الشغل و سوق العمل و النوعية في التكوين تسهل عملية اندماج الطلبة في عالم الشغل.

الكلمات المفتاحية:

التكوين الجامعي، نظام ل م د، سوق العمل و التمهين.

Résumé :

La présente étude s'intéresse à la relation entre la formation universitaire au sein du système L M D et les nouvelles exigences du marché de travail, en particulier à la préparation des étudiants à l'emploi et au monde du travail en vue de contribuer à la diminution du chômage des diplômés du supérieur. L'objectif principal de la présente recherche est de savoir à quel degré la formation universitaire actuelle, au sein de la nouvelle réforme LMD, répond aux nouveaux besoins socioéconomiques du pays et contribue à l'amélioration de la préparation des étudiants à l'emploi.

Pour cela un questionnaire a été distribué à 106 enseignants universitaires appartenant à 04 départements au sein de la faculté des lettres ,langues et sciences humaines et sociales , Université de Msila. Sur les 106 questionnaires 97 nous ont été rendu et ont fait l'objet de notre échantillon final. L'analyse des résultats a permis de constater que les moyens matériels de l'université ne contribuent pas efficacement à la réalisation des objectifs du système L M D. Par contre la préparation des étudiants au monde du travail et à l'emploi , ainsi que la qualité de la formation semble plutôt en mesure de faciliter l'intégration des étudiants au monde du travail.

Mots clefs :

Formation universitaire, système L M D, monde de l'emploi et de travail.

ملحق رقم (01)

هيكلة نظام ل.م.د

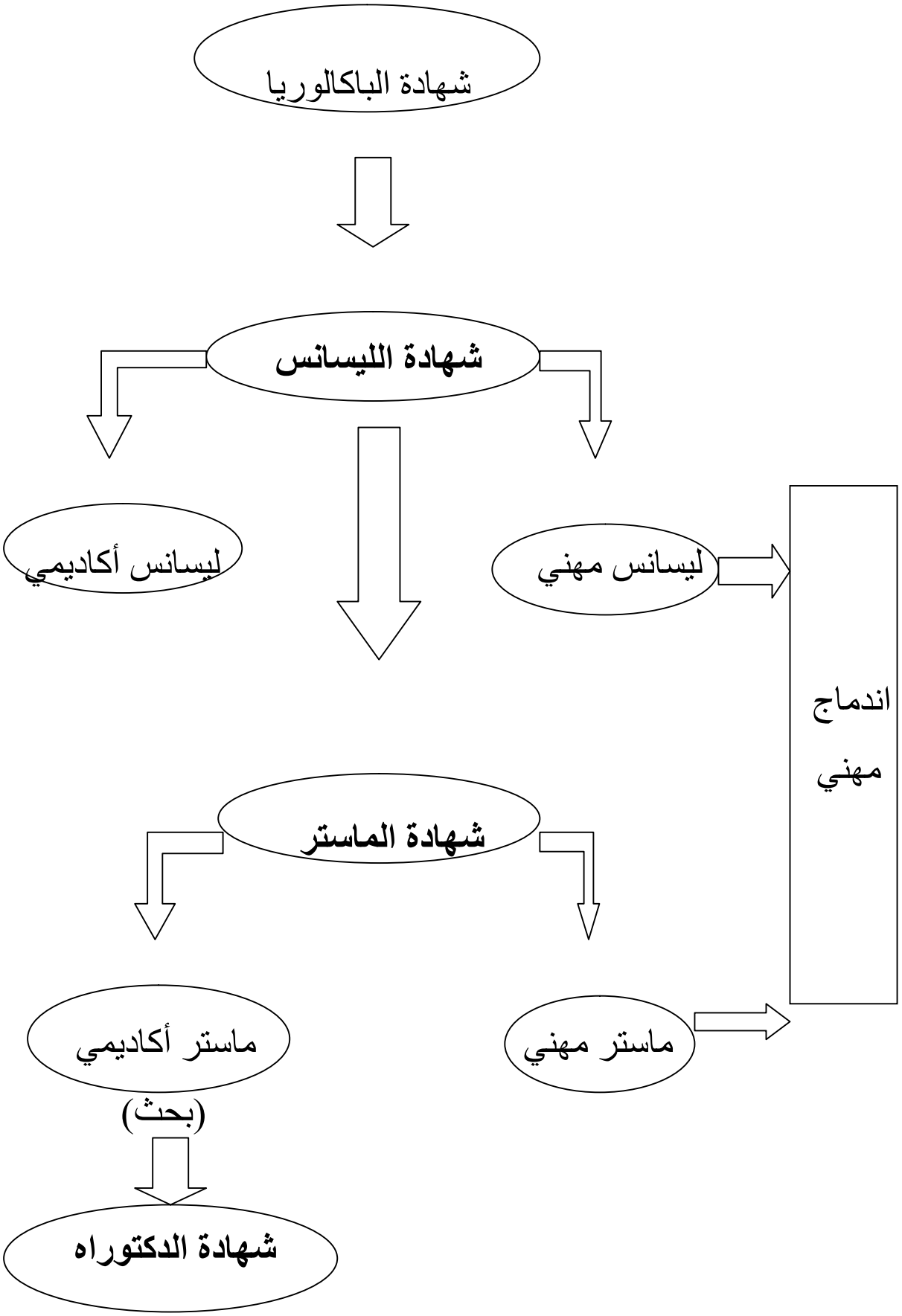

ملحق رقم (02)

مخطط التكوين في مستوى التدرج ليسانس في نظام ل.م.د

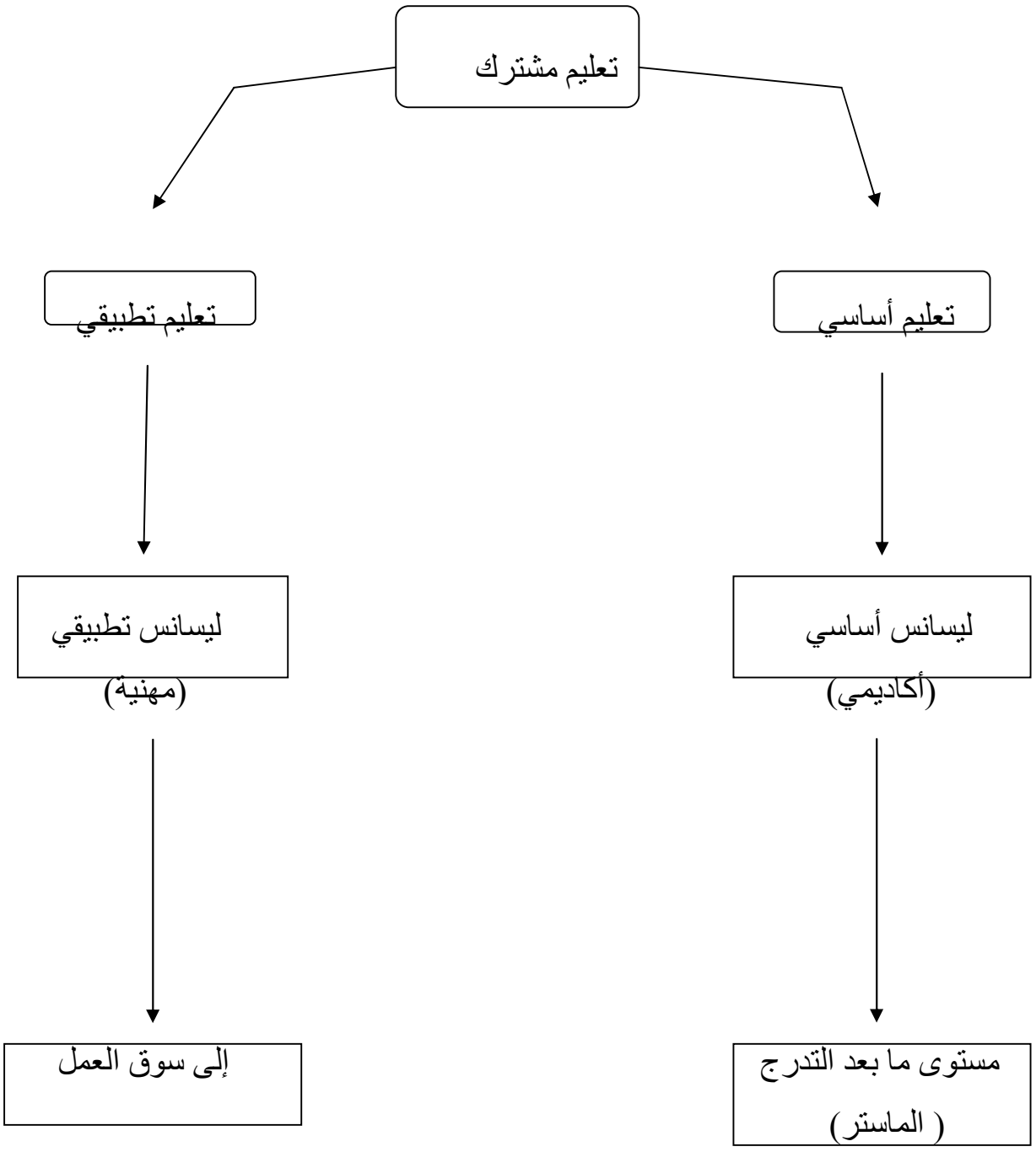

ملحق رقم : (03)

مخطط التكوين فيما بعد التدرج ماستر في نظام ل.م.د

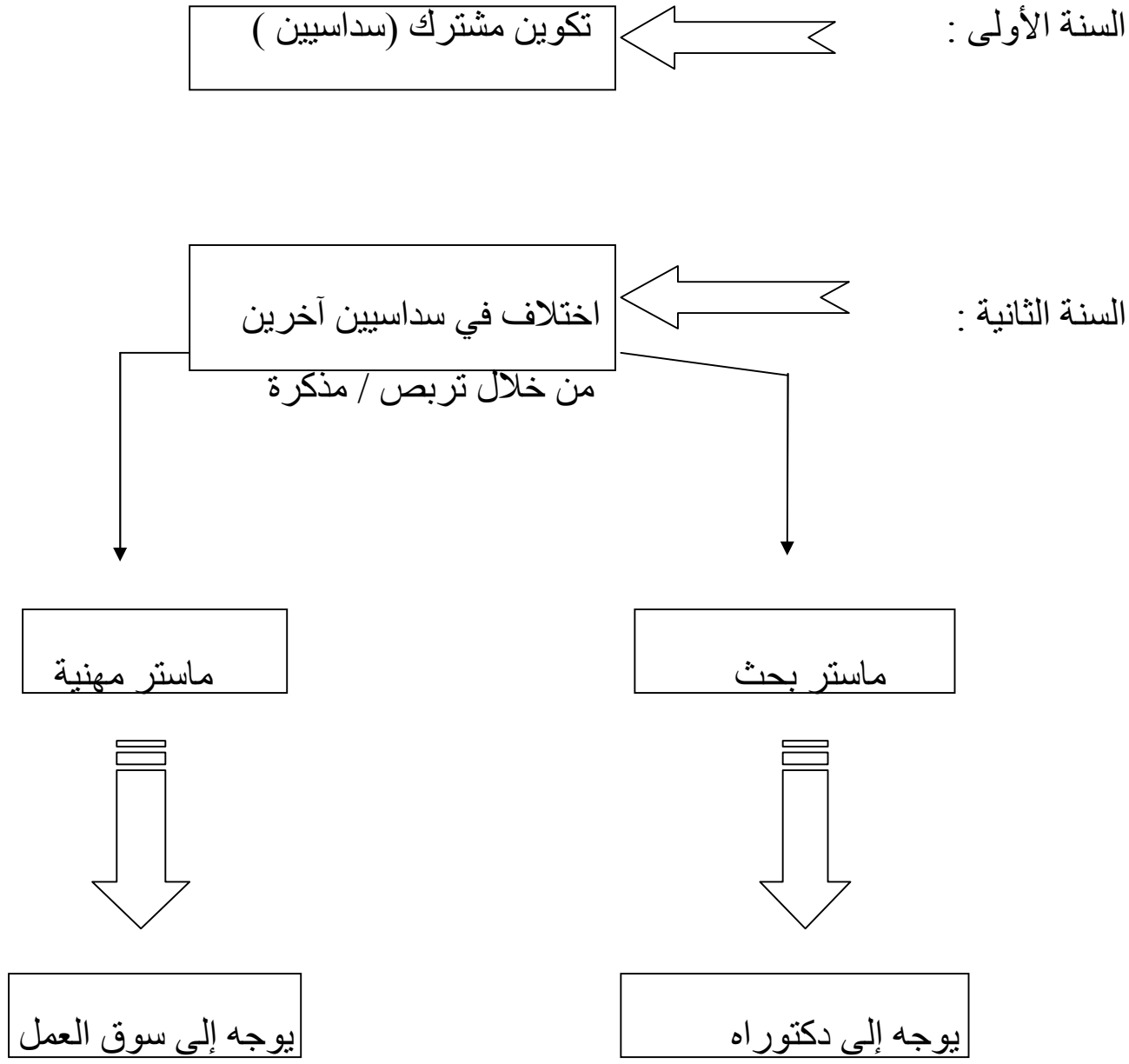

ملحق (04)

جدول يوضح تعديل مختلف شهادات النظام الكلاسيكي مع نظام ل.م.د

النظام الكلاسيكي	نظام ل.م.د
شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (D.E.U.A)	ليسانس مهنية
- ليسانس - ليسانس تعليم - شهادة الدراسات العليا (D.E.S)	- ليسانس مهنية - ماستر أكاديمية (التكوين لمدة 3 سنوات)
- ليسانس - ليسانس تعليم - شهادة الدراسات العليا (D.E.S)	- ماستر مهني - ماستر أكاديمي (التكوين لمدة 5 سنوات)
- مهندس دولة - مهندس معماري دولة - دكتوراه بيطري	- ماستر مهني (متفرعة من ليسانس مهنية)
- صيدلية - جراحة الأسنان	- ماستر مهني (متفرعة من ليسانس مهنية)

ملحق رقم(05)

Fiabilité

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 45,0 N of Items = 31

Alpha = ,7177

ملحق رقم(6)

جدول يمثل عملية تفريغ إجابات الاستمارة:

مفتاح الجدول:

- (3) تمثل الإجابة (نعم).

- (2) تمثل الإجابة (لا أدري).

- (1) تمثل الإجابة (لا).

3,00	3,00	3,00	3,00	1,00	3,00	3,00	3,00	3,00	1,00	3,00	2,00	3,00	3,00	3,00	2,00	3,00	2,00	2,00	1,00	2,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	3,00	2,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	2,00	3,00	3,00
3,00	2,00	2,00	3,00	3,00	2,00	3,00	1,00	2,00	2,00	3,00	2,00	3,00	3,00	2,00	3,00	3,00	2,00	3,00	1,00	2,00	2,00	1,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	3,00	1,00	1,00	2,00	3,00	3,00
3,00	1,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	2,00	1,00	3,00	3,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	3,00	1,00	2,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	3,00	1,00	1,00	1,00	2,00	3,00	3,00
2,00	3,00	2,00	2,00	2,00	3,00	2,00	1,00	3,00	1,00	2,00	1,00	3,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	2,00	2,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00
3,00	1,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	1,00	2,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	2,00	3,00	1,00	3,00	1,00	2,00	1,00	3,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	2,00	1,00	1,00	1,00	2,00	2,00	2,00	1,00	1,00
2,00	3,00	3,00	2,00	3,00	2,00	2,00	2,00	1,00	3,00	2,00	3,00	3,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	1,00	2,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	3,00	3,00	1,00	3,00
2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	1,00	3,00	1,00	2,00	2,00	3,00	2,00	3,00	2,00	3,00	1,00	3,00	3,00	2,00	3,00	2,00	3,00	1,00	3,00	3,00	3,00	1,00	2,00	1,00	3,00	3,00	3,00	1,00	2,00	2,00	3,00	1,00
2,00	3,00	3,00	2,00	1,00	2,00	2,00	3,00	3,00	1,00	2,00	1,00	3,00	3,00	3,00	2,00	2,00	2,00	3,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	1,00	3,00	2,00	3,00	3,00	3,00	2,00	1,00	3,00	3,00	1,00
2,	1,	3,	2,	3,	2,	2,	1,	2,	3,	2,	2,	3,	2,	1,	3,	1,	3,	1,	1,	2,	3,	1,	1,	3,	3,	1,	1,	1,	1,	1,	1,	1,	1,	1,	2,	2,	1,	1,

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2,000	3,000	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	1,000	3,000	2,000	3,000	1,000	1,000	3,000	1,000	3,000	3,000	3,000	1,000	3,000	1,000	2,000	1,000	1,000	3,000	1,000	1,000	3,000	3,000	2,000	1,000	1,000	1,000	2,000	1,000	3,000	1,000	1,000
2,000	3,000	2,000	2,000	3,000	2,000	2,000	3,000	1,000	2,000	2,000	1,000	3,000	3,000	2,000	3,000	3,000	3,000	3,000	3,000	1,000	1,000	3,000	3,000	3,000	1,000	3,000	3,000	3,000	1,000	1,000	3,000	3,000	3,000	1,000	3,000	1,000	3,000	3,000
2,000	3,000	1,000	2,000	3,000	3,000	2,000	1,000	1,000	3,000	2,000	3,000	1,000	1,000	3,000	3,000	3,000	2,000	3,000	2,000	3,000	1,000	2,000	2,000	1,000	1,000	2,000	3,000	2,000	1,000	3,000	3,000	3,000	3,000	3,000	1,000	2,000	3,000	3,000
3,000	1,000	2,000	3,000	2,000	2,000	3,000	2,000	2,000	1,000	3,000	3,000	3,000	1,000	3,000	2,000	3,000	2,000	3,000	1,000	3,000	2,000	2,000	1,000	1,000	3,000	1,000	3,000	3,000	1,000	2,000	2,000	2,000	3,000	2,000	2,000	1,000	2,000	1,000

3,000	1,000	2,000	3,000	3,000	2,000	3,000	1,000	1,000	3,000	3,000	3,000	1,000	2,000	3,000	3,000	3,000	3,000	1,000	1,000	3,000	3,000	3,000	1,000	3,000	2,000	1,000	2,000	3,000	1,000	1,000	1,000	1,000	2,000	1,000	1,000	2,000	1,000	1,000
3,000	1,000	3,000	3,000	3,000	2,000	3,000	3,000	3,000	1,000	3,000	1,000	2,000	3,000	2,000	3,000	1,000	1,000	3,000	3,000	1,000	3,000	2,000	3,000	1,000	3,000	3,000	3,000	1,000	3,000	2,000	1,000	1,000	3,000	2,000	1,000	3,000	1,000	3,000
2,000	3,000	3,000	2,000	2,000	1,000	2,000	1,000	2,000	1,000	2,000	3,000	3,000	1,000	3,000	3,000	3,000	3,000	1,000	1,000	3,000	1,000	1,000	1,000	3,000	3,000	1,000	1,000	1,000	2,000	3,000	3,000	3,000	1,000	3,000	1,000	1,000	3,000	3,000
1,000	3,000	3,000	1,000	3,000	3,000	1,000	2,000	1,000	1,000	1,000	3,000	1,000	1,000	3,000	2,000	3,000	3,000	3,000	2,000	3,000	1,000	3,000	2,000	3,000	1,000	2,000	3,000	2,000	1,000	1,000	1,000	1,000	3,000	1,000	1,000	2,000	1,000	3,000

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	3	2	2	1	2	2	2	3	2	2	2	3	1	3	1	3	3	1	3	2	3	2	3	1	3	3	3	3	1	1	2	2	3	1	1	1	2	3
,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	1	3	2	3	2	2	1	1	3	2	1	3	1	3	3	1	1	3	1	1	3	3	1	1	3	1	3	3	2	1	1	1	3	1	2	2	1	3
,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	1	3	3	3	1	3	2	1	2	3	3	3	2	3	3	3	2	1	1	3	1	3	1	3	3	1	2	3	1	1	1	1	2	1	3	2	1	1
,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	1	3	2	1	2	2	3	3	3	2	1	3	1	3	2	1	3	1	1	1	1	2	1	1	1	1	1	2	1	2	1	1	1	2	1	1	1	1
,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	3	1	2	3	3	2	3	1	3	2	3	1	3	2	3	3	1	3	2	3	3	3	2	3	3	2	3	1	3	1	1	1	3	1	2	2	1	3
,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1	1	2	1	2	2	1	1	2	3	1	1	3	1	2	3	3	3	2	3	1	2	1	3	3	3	3	3	3	1	2	2	2	3	2	1	2	2	3
,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	3	3	2	3	2	2	2	1	3	2	3	3	1	3	1	3	3	3	1	3	3	2	1	1	3	1	1	1	1	3	1	1	1	3	2	1	1	3
,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	3	3	3	2	1	3	1	1	3	3	1	2	2	3	3	3	1	3	1	1	1	3	1	3	3	1	1	3	1	1	1	1	1	1	1	2	1	1
,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,	,
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

1,00	2,00	3,00	1,00	2,00	2,00	1,00	1,00	3,00	2,00	1,00	3,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	1,00	2,00	1,00	3,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	2,00	2,00	2,00	3,00	3,00	3,00	2,00	2,00	3,00	3,00	3,00

1,00	3,00	2,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	3,00	3,00	2,00	3,00	2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	3,00	1,00	2,00	2,00	3,00	1,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00
2,00	3,00	3,00	2,00	1,00	2,00	2,00	1,00	2,00	3,00	2,00	3,00	3,00	1,00	2,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	3,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	2,00	1,00	1,00	3,00	2,00	3,00	1,00	1,00	3,00
3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	2,00	3,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00
2,00	1,00	2,00	2,00	3,00	2,00	2,00	2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	3,00	1,00	3,00	2,00	2,00	2,00	3,00	1,00	2,00	3,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	2,00	2,00	2,00	1,00	2,00	1,00	1,00	2,00	3,00
1,00	1,00	3,00	1,00	2,00	2,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	2,00	1,00	3,00	2,00	3,00	3,00	3,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	3,00	1,00	1,00
3,00	1,00	3,00	3,00	3,00	2,00	3,00	1,00	2,00	3,00	3,00	1,00	3,00	3,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00	2,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	2,00	3,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	2,00	1,00	1,00	3,00
1,00	1,00	2,00	1,00	1,00	2,00	1,00	2,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	2,00	2,00	1,00	2,00	1,00	1,00	1,00	2,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	2,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
1	3	2	1	2	2	1	1	1	3	1	1	3	2	1	2	1	3	2	2	1	3	2	2	2	3	2	1	1	1	3	2	2	1	3	1	1	2	3

,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00	,00
2,00	1,00	1,00	2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	1,00	2,00	2,00	3,00	3,00	1,00	2,00	1,00	2,00	1,00	3,00	3,00	3,00	2,00	2,00	3,00	1,00	3,00	3,00	2,00	3,00	1,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00	2,00	1,00	2,00
1,00	1,00	2,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00	2,00	3,00	1,00	2,00	3,00	1,00	2,00	2,00	3,00	2,00	2,00	1,00	2,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	3,00	2,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00
2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	1,00	2,00	1,00	1,00	3,00	2,00	1,00	3,00	1,00	2,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	3,00	3,00	1,00	2,00	3,00	1,00	1,00	3,00	2,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00
2,00	1,00	3,00	2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	1,00	3,00	1,00	2,00	2,00	2,00	3,00	1,00	3,00	1,00	2,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	2,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	2,00	3,00	1,00	1,00
2,00	3,00	3,00	2,00	1,00	1,00	2,00	1,00	2,00	3,00	2,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	2,00	2,00	1,00	1,00	2,00	1,00	3,00	3,00	1,00	3,00	1,00	1,00	3,00	3,00	1,00	1,00	1,00	3,00

2,00	1,00	1,00	2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	1,00	3,00	2,00	2,00	3,00	1,00	2,00	2,00	3,00	1,00	2,00	3,00	2,00	3,00	2,00	3,00	1,00	3,00	3,00	2,00	3,00	2,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	2,00	1,00	1,00	3,00
2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	1,00	2,00	1,00	1,00	2,00	2,00	1,00	3,00	1,00	3,00	2,00	1,00	2,00	1,00	1,00	1,00	2,00	3,00	1,00	1,00	3,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	2,00	1,00	1,00
1,	2,	1,	1,	1,	2,	1,	1,	1,	3,	1,	1,	3,	3,	1,	2,	3,	1,	3,	2,	1,	3,	1,	2,	1,	3,	2,	1,	3,	2,	1,	1,	1,	1,	1,	1,	1,	1,	3,

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1,000	1,000	1,000	1,000	2,000	1,000	1,000	1,000	1,000	3,000	1,000	2,000	3,000	1,000	1,000	1,000	3,000	1,000	1,000	1,000	2,000	2,000	2,000	1,000	1,000	3,000	1,000	2,000	2,000	1,000	1,000	1,000	1,000	2,000	1,000	1,000	3,000	1,000	2,000
2,000	1,000	2,000	2,000	1,000	2,000	2,000	2,000	2,000	3,000	2,000	1,000	3,000	1,000	2,000	1,000	3,000	2,000	3,000	1,000	1,000	3,000	2,000	1,000	2,000	3,000	1,000	1,000	2,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000
2,000	1,000	1,000	2,000	1,000	2,000	2,000	2,000	1,000	3,000	2,000	1,000	3,000	3,000	1,000	2,000	3,000	1,000	2,000	1,000	1,000	3,000	3,000	1,000	1,000	3,000	1,000	2,000	3,000	1,000	1,000	1,000	1,000	2,000	1,000	1,000	2,000	1,000	1,000

ملحق رقم (07)

استمارة موجهة لأساتذة التعليم العالي

جامعة المسيلة

أخي الأستاذ ...

تهدف هذه الاستمارة التي بين أيديكم إلى أخذ رأيكم في مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل ميدانيا في الجزائر في ضوء الأهداف المسطرة له و كيفية تحضير الطلبة إلى سوق العمل.

إن مساهمتكم في الإجابة بكل موضوعية تساعدنا كثيرا في هذا البحث المنجز في إطار تحضير شهادة الماجستير .

و شكرا على المساهمة .

1/ الكلية / القسم : .....

2/الجنس:.....

3/التخصص: .....

4/ الأقدمية في التدريس لنظام ل م د : .....

المحور الأول: دور الإمكانيات المادية للجامعة في تحقيق أهداف نظام ل م د :

الرقم	السؤال	نعم	لا	لا أدري
1	هل القاعات التي تدرسون فيها تعرف إكتضاضا للطلبة ؟			
2	هل تتوفر الجامعة التي تدرسون فيها على قاعات الإعلام الآلي و الأنترنيت ؟			
3	هل تتوفر الجامعة التي تدرسون فيها على مكتبة إلكترونية ؟			
4	هل توجد مخابر في الجامعة التي تدرسون فيها ؟			
5	و إن وجدت هل هي مجهزة بالوسائل التقنية الحديثة ؟			
6	هل الكتب الموجودة في الجامعة تغطي تخصصات الطلبة ؟			
7	هل هناك مكاتب للأساتذة لإستقبال الطلبة لتحقيق هدف المرافقة ؟			
8	هل توفر المقاعد البيداغوجية و الخدمات الجامعية يسهل حركة الطلبة في الجامعات ؟			
9	هل توجد لجان مسؤولة تعمل على تعديل البرامج و تغييرها بصفة دورية ؟			
10	هل عدد الأساتذة كافي لتأطير الطلبة ؟			
11	هل أنتم مختصون في المقاييس التي تدرسونها ؟			

12	هل ينوع الأستاذ الجامعي في استخدام طرق التدريس ؟			
13	هل هناك تحفيزات مناسبة للأساتذة مقابل مرافقة الطالب ؟			

المحور الثاني : نجاح نظام ل م د في تحضير الطلبة إلى سوق العمل و التمهين :

الرقم	السؤال	نعم	لا	لا أدري
14	هل محتوى البرنامج الذي يدرس واقعي و يتماشى مع التطورات العلمية الحاصلة عالميا ؟			
15	هل البرامج المقررة تزود الطالب بالمهارات و المعلومات الكافية التي يتطلبها سوق العمل ؟			
16	هل البرامج المقررة تسعى إلى تحقيق التكوين الذاتي للطالب ؟			
17	هل هناك تربصات ميدانية يقوم بها الطالب ؟			
18	هل كانت التربصات التطبيقية (في حالة وجودها) مفيدة لتحضير الطلبة إلى عالم الشغل ؟			
19	إن وجدت هذه التربصات هل هي كافية لتطبيق المضمون المعرفي الذي تلقاه ؟			
20	هل المعارف النظرية التي يتلقاها الطالب خلال تكوينه مفيدة له في تحضيره غلى الحياة المهنية ؟			

21	هل المعارف التطبيقية التي يتلقاها الطالب خلال تكوينه مفيدة له في تحضيره إلى الحياة المهنية ؟			
22	هل محتويات البرامج التي يتلقاها الطالب خلال تكوينه تأخذ بعين الإعتبار تحضيره إلى الحياة المهنية ؟			

المحور الثالث: محور الجودة و النوعية و النجاعة

الرقم	السؤال	نعم	لا	لا أدري
23	هل يساعد نظام التعليم عن بعد في تحسين نوعية التعليم ؟			
24	هل هناك تطور على مستوى البرامج خلال السنوات الأخيرة ؟			
25	هل حدث تغيير على مستوى البرامج بالفعل ؟			
26	هل هذا التغيير يتماشى مع التطورات العالمية الحالية للعلم و التكنولوجيا و يستجيب للمعايير الدولية لنوعية التعليم العالي ؟			
27	هل استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة ضروري في التكوين الجامعي ؟			
28	هل الوسائل التكنولوجية الحديثة مستعملة دائما في التكوين التكوين الجامعي ؟			
29	هل يساعد نظام التعليم عن بعد في إنجاح المنظومة الجامعية ؟			
30	هل تتماشى أهداف المنظومة الجامعية مع المتغيرات الوطنية و الدولية الجديدة ؟			

31	هل الجامعة الجزائرية حققت أهدافها المسطرة ؟				
32	هل الأهداف المسطرة للجامعة الجزائرية كافية لخدمة المجتمع و الارتقاء به حضاريا ؟				
33	هل هذه الأهداف تساعد على تزويد البلاد بالمختصين و الفنيين و الخبراء في مختلف المجالات ؟				
34	هل هذه الأهداف تعمل على إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة و طرق البحث المختلفة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء و تدعيم مجتمعه ؟				
35	هل تعتبر السياسة الحالية للجامعة الجزائرية الخاصة بالتعاون الدولي كافية :				
	1	بالنسبة لترقية نوعية البحث العلمي ؟			
	2	بالنسبة لتحسين التكوين ؟			
	3	بالنسبة لتحسين التأطير ؟			
	4	بالنسبة إلى حرية تنقل الطلبة و الأساتذة			
	5	بالنسبة لتحسين نوعية التكوين الجامعي بصفة عامة ؟			